# الجمعيات الأهلية النسائية
## قضايا ومشكلات

الأستاذ الدكتور
**محمد عبد الفتاح محمد**
رئيس قسم تنظيم المجتمع
المعهد العالى للخدمة الإجتماعية
بالإسكندرية



2008







# الجمعيات الأهلية النسائية

## قضايا ومشكلات


الأستاذ الدكتور

**محمد عبد الفتاح محمد**

رئيس قسم تنظيم المجتمع

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية - بالإسكندرية


٢٠٠٨



رقم الإيداع : ١١٨٧٩ / ٢٠٠٧
الترقيم الدولي : ٤ - ٠٣٠ - ٤٣٨ - ٩٧٧

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (٢٥) وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي (٢٦) وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي (٢٧) يَفْقَهُوا قَوْلِي (٢٨)﴾

"من الآية ٢٥ ـ ٢٨ سورة طه "

# إهـــــــــداء

إلى روح والدتي ووالدي ...........

إلى زوجتي الغالية ....................

إلى أبنائي الأعزاء أماني وأحمد ومصطفي ...........

تحية تقدير لما يقدمونه من تضحية في سبيل تفرغي لتعلم العلم وتعليمه

أهدي هذا الكتاب ........

## مقدمة الكتاب :

تعددت الأسباب الفكرية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها لتفرض واقعا مهشما للمرأة في المجتمع المصري . وتؤكد نتائج العديد من البحوث والدراسات أن النساء في مصر تصنف في مكانة اجتماعية أدنى من الرجل ، ونتيجة لذلك تشعر المرأة المصرية بعدم الأمان ، والافتقار إلى السلطة ، وتتنامى هذه المشاعر عند المرأة ذات الدخل المحدود ، وقد يدفعها ذلك إلى الحصول على السلطة عن طريق الأنجاب ، بالإضافة إلى ما تختزنه الأم المصرية من إحساس بالدونية والذي ينعكس على معاملتها لبناتها ويؤدي في النهاية إلى الانحياز الجنسي.

وعلى جانب العوامل الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التي تحد من قيام المرأة المصرية بدورها في المجتمع فهناك العوامل الاقتصادية وأهمها الفقر الذي يعد بحق حجر الأساس في بنية تهميش النساء ، ذلك لارتباطه الوثيق بالأمية وضعف المشاركة في أتخاذ القرار ، وأيضا علاقته المباشرة بغياب فرص المرأة ومصادرها الأقتصادية والأجتماعية والسياسية .

ورغم العقبات والتحديات التي تواجهها المرأة المصرية ، فقد عملت ولازالت تعمل على إزالة الحواجز التي تقف في طريقها خطوة بخطوة حتى تدرك حقوقها ولا تهدر الفرص المتاحة للتطوير الكامل وتبؤ المواقع الهامة والمؤثرة في شتى مناحي الحياة ، ولا شك أن المناخ أصبح مناسباً لزيادة ودعم وحماية الحقوق الإنسانية وعلى وجه الخصوص إزالة كافة أشكال العنف والتمييز وتوسيع مساهمتها في صنع القرار، وتأكيد الحقوق المتساوية للمرأة في الحصول على التعليم وفرص العمل وغيرها . وخاصة بعد أن برزت على الساحة في السنوات الأخيرة الاتجاهات الدولية المنادية بالاهتمام بالمرأة وبضرورة حصولها على حقها في المساواة والتي أثرت في المواقف المعلنة للحكومة المصرية التي أبدت أهتماما أكبر بالمسائل المتعلقة بالنساء

المصريات ومنظمتها .

ولقد أصبحت دراسة الجمعيات النسائية في مصر ذات أهمية خاصة من زاوية أساسية تتمثل في تأثيرها المتبادل بين وضعية هذه الجمعيات على الجانبين المصري والعالمي ، بما يسمح باستخلاص الخبرات الإيجابية من هذه النماذج المقارنة ، ويتيح مساحة أكبر للاستفادة منها وتطويرها .

والجمعيات الأهلية عامة والنسائية على وجه الخصوص في الدول النامية ما زالت تكافح من أجل تحقيق التحرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، حيث تعمل هذه الجمعيات في إطار نظم لا تسمح بالديمقراطية بمعنى المشاركة الحقيقية لأفراد الشعب وتلعب بعض الجمعيات النسائية دورا تحريريا يهدف إلى الاستقلال ، وإلى تطوير النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة بحيث يصبح المجتمع أكثر ديمقراطية وعدالة ، مما يجعل نشاط الكثير من هذه الجمعيات بمثابة معارضة منظمة لسياسات الحكومة ، هذا إلى جانب الدور التنموي التعبوي النضالي الذي تقوم به في الدول النامية والذي يجعلها وسائط اجتماعية Social Agents تعمل على تمكين المرأة من أجل المشاركة الفعالة في عمليات التنمية والتغيير الاجتماعي، ومن المعتقد أن هذا الدور هو ما يجب أن تسعى الجمعيات النسائية إلى الوصول إليه.

وتبرز مبررات الاهتمام بدراسة الجمعيات النسائية المصرية في :

١- محدودية دور المرأة في المنظمات الأهلية وعدم قدرتها على التأثير في عملية صنع السياسات والقرار .

٢- إبراز تأثير أهم العوامل التي شكلت منذ التاريخ المبكر دور ومسئوليات المرأة في العمل الأهلي خاصة العمل الخيري الرعائي والتنموي .

٣- إن مشاركة المرأة في المنظمات التطوعية يمكّنها من بناء هياكل قوية موازية تكسبها – وخاصة الطبقات العليا والمتوسطة – سلطة سياسية

واقتصادية موازية لأدوار الرجل .

٤- تدعونا النظرة الشمولية في البحث العلمي إلى وضع الجمعيات النسائية في إطار الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في تفاعلها وصيرورتها، التي تحدد بالتالي حجم ودور هذه المنظمات وأولويات عملها، ومدى الفضاء المسموح لها بالتحرك فيه ، وإذا ما كان دورها في تكامل مع الدولة أو في مواجهتها .

وبناء على ما سبق تكتسب دراسة الجمعيات النسائية في مصر ، أهمية في ضوء ندرة الكتابات من جهة والافتقار إلى خلفية من التشكل التاريخي لهذه الجمعيات من جهة أخرى ، فضلا عن محدودية الدراسات التي تتناولها والتي تتيح تراكما بحثيا لموضوع الجمعيات النسائية وتنمية المجتمع .

على أية حال ، أن هذا الكتاب يقدم رؤى تحليلية تستند على منهجية ونظرية علمية متعمقة في عرض قضاياه خلال سبعة فصول أساسية هي :

الفصل الأول : ويعرض للقضية الأولى والتي تتمثل في تطوع المرأة فى العمل الاجتماعي من حيث تحديد مفهوم التطوع وأهمية التطوع ودوافعه ، وصوره وأشكاله، وأهدافه ثم يحدد التحديات التي تواجه تطوع المرأة في الجمعيات الأهلية ومقترحات تشجيع تطوعها بهذه الجمعيات .

والفصل الثاني : يتناول قضية تحديد طبيعة المفهومات التي يتدخل في نطاق الجمعيات الأهلية النسائية ، حيث يحدد مفهوم الجمعيات الأهلية محليا وعالميا والخروج منها بتحديد مفهوم الجمعيات الأهلية النسائية .

والفصل الثالث من الكتاب : يتناول عرض تاريخي للجمعيات النسائية المصرية خلال عدة مراحل تاريخية محددة وهي الفترة (١٨٢٤- ١٩٥٢ ) والتي تمثل مرحلة النشأة والتبلور لهذه الجمعيات ، والمرحلة الثانية وتمثل الانكسار والتراجع للمنظمات

النسائية خلال فترة (١٩٥٢ - ١٩٨٠) ، أما المرحلة الثالثة والأخيرة فهي تمثل المنظمات النسائية - رؤى جديدة (١٩٨٠ - ٢٠٠٣) وتمثل مرحلة انتفاضة ويقظة لهذه المنظمات ، ويعرض في نهاية الفصل رؤية تحليلية نقدية لأهم إشكاليات المنظمات النسائية المصرية .

والفصل الرابع : يناقش إحدى القضايا المحورية المرتبطة بالجمعيات الأهلية النسائية وهي قضية التمويل ، حيث يعرض لمفهوم التمويل والإدارة المالية بهذه الجمعيات ، وأهمية التمويل لهذه الجمعيات وتأثيره على قدراتها في ممارسة برامجها وأنشطتها ، وعرض أهم العوامل المؤثرة على الوظيفة المالية للجمعيات النسائية وتحديد مصادر تمويل هذه الجمعيات ، ثم يعرض إشكاليات التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية ، ويعرض أهم المقترحات والتوصيات لقضية تمويل الجمعيات النسائية . أما الفصل الخامس : فيتناول المشاركات النسائية في المؤتمرات العربية والدولية . حيث يعرض مراحل هذه المشاركات ، فالمرحلة الأولى تمثل مرحلة البدايات الأولى للمشاركة في المؤتمرات الدولية خلال الفترة (١٩٢٠ - ١٩٥٢) ، والمرحلة الثانية خلال الفترة (١٩٥٢ - ١٩٧٥) ، والمرحلة الثالثة تمثل العقد العالمي للمرأة ومشاركتها في المؤتمرات العربية والدولية خلال الفترة (١٩٧٥ - ٢٠٠٦) .

والفصل السادس : يتناول قضية مشاركة المرأة في تنمية المجتمع من حيث تحديد تعريفات المشاركة في التنمية وأهميتها ، ودوافعها ، وأهم استراتيجيات مشاركة المرأة في التنمية ، والإطار التنظيمي للمشاركة ، وأهم عوائق المشاركة في التنمية .

والفصل السابع والأخير : يناقش قضية الجمعيات النسائية ودورها فى تنمية المجتمع فيتناول أولا قضية المرأة والتنمية من حيث مفهومات التنمية وإسهامات الجمعيات النسائية في التنمية وقياس فاعلية الجمعيات الأهلية النسائية والجزء الثاني

من الفصل يتناول بحوث ودراسات الجمعيات النسائية وتنمية المجتمع .

أقدم هذا الكتاب للزملاء الممارسين المهنيين في الخدمة الاجتماعية عامة ، وطريقتها في تنظيم المجتمع وتنميته بصفة خاصة ، والذي يمكنهم من دراسة المنظمات النسائية التي تسهم في مواجهة الاحتياجات الأساسية للمجتمع والعمل على التأثير فيها وإحداث التغيير في سياستها وبرامجها حتى يمكن أن تحقق أهداف المجتمع وتنميته ،

وأمل من الله أن أكون قد وفقت في الإسهام بجهد علمي متواضع في دراسة المنظمات النسائية قضاياها ومشكلاتها ودورها التنموي بهدف تحرير الطاقات الكامنة للمرأة لخدمة المجتمع وتنميته

والله ولى التوفيق ..........

الإسكندرية فبراير ٢٠٠٧

الأستاذ الدكتور

محمد عبد الفتاح محمد

# الفصل الأول

# تطوع المرأة فى العمل الاجتماعي

مقدمة :

أولاً : مفهوم التطوع .

ثانياً : أهمية تطوع المراة .

ثالثاً :دوافع تطوع المرأة .

رابعاً : صور وأشكال تطوع المرأة .

خامساً : الأهداف المتحققة من تطوع المرأة .

سادساً : مصادر أكتشاف المتطوعات وأختيارهن .

سابعاً : التحديات التى تواجه تطوع المرأة .

ثامناً : مقترحات وتوصيات تشجيع وتطوير التطوع .

# تطوع المرأة فى العمل الاجتماعي

## مقدمة :

يعد موضوع التطوع من الموضوعات الهامة التى تشغل بال المشتغلين فى العلوم الاجتماعية ، وكذلك العاملين السياسيين والتنفيذيين سواء كان ذلك فى الدول النامية أو فى الدول المتقدمة. حيث أصبح العمل التطوعي ركيزة أساسية فى بناء المجتمع ونشر التماسك الاجتماعي بين مواطني أي مجتمع ، والعمل التطوعي ممارسة إنسانية قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بكافة المعاني السامية للخير والعمل الصالح لدى كل المجموعات البشرية . منذ قدم البشرية ، ولكنه قد يختلف فى شكله وأنماطه وحجمه واتجاهاته ودوافعه من مجتمع لآخر ، ومن فترة زمنية إلى أخرى ، فقد يقل فى فترات الاستقرار والهدوء ويزداد خلال فترات الكوارث والنكبات والحروب ، ومن حيث أنماطه وأشكاله قد يكون جهداً يدوياً أو عضلياً أو مهنياً أو تبرعا بالمال . وقد يكون من حيث الاتجاه تلقائيا أو موجها من قبل الدولة فى أنشطة وبرامج اجتماعية أو تنموية أو تعليمية . ومما لا شك فيه أن المنظمات الاجتماعية تحتاج إلى الإعمال التطوعية فيها لما لها من مردود أوسع وأكثر تأثيرا فى المجتمع ولدعم هذه المنظمات فى أداء دورها فى المجتمع إذ أن العمل المؤسسي يسهم فى جمع الجهود والطاقات الاجتماعية المشتتة بحيث تصبح متآزرة وذات أثر كبير وفعال إذا ما احتمعت تلك الجهود وتم التنسيق بينها . ولقد كان على صعيد الاهتمام العالمي بالتطوع اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الاعتيادية رقم ٥٢ القرار رقم ١٧ بتاريخ ١٩٩٧/١١/٢٠ باعتبار عام ٢٠٠١ عاما دوليا للتطوع والمتطوعين وأن يتولى الإعداد لهذا الحدث برنامج متطوعي الأمم المتحدة UNV والذي يعمل من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP .

وهذا الفصل من الدراسة يدرس تطوع المرأة فى منظمات العمل الاجتماعي من

حيث تحديد مفهومه ، وتحديد أهمية تطوع المرأة في منظمات العمل الاجتماعي ، وأهم دوافع تطوعها ، وعرض أهم صور وإشكال تطوعها، والأهداف المتحققة من تطوعها ، وتحديد مصادر اكتشاف المتطوعات واختيارهن ، ونعرض أهم التحديات التي تواجه التطوع ، وأخيرا تعرض أهم المقترحات والتوصيات لتشجيع وتطوير التطوع .

## أولاً : مفهوم التطوع VOLUNTRY

طرح العديد من الباحثون والكتاب فى العلوم الاجتماعية المختلفة خاصة فى علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية تعريفات خاصة بالتطوع يمكن أن نحدد منها :

يعرف محمد شمس الدين أحمد التطوع بأنه " ذلك الجهد الذي يبذله أي إنسان بدون مقابل لخدمة مجتمعه ، وبدافع منه للإسهام فى تحمل المسئوليات الاجتماعية التى تعمل على تقديم الرفاهية الإنسانية على أساس أن الفرص التى تتهيأ لمشاركة المواطن تمثل نوعا من الالتزام بالنسبة لهم قبلها "(١)

ويحدد أحمد كمال أحمد التطوع بأنه " ذلك الجهد الذي يفعله الإنسان لمجتمعه ، وبدافع منه دون انتظار مقابل له ، قاصدا بذلك تحمل بعض المسئوليات فى مجال العمل الاجتماعي المنظم ، والذي يستهدف تحقيق الرفاهية للإنسانية ، وعلى أساس أن الفرص التى تتاح لمشاركة المواطنين فى الجهود السجتمعية المنظمة ، ميزة يتمتع بها الجميع ، وأن المشاركة تعهد يلتزمون بها "(٢)

وقد حددها البعض بأنها " بلورة لفكر فرد أو مجموعة من الأفراد المدفوعين بدافع الإنجاز والتحصيل وتحقيق أهداف تنموية معينة ، ويعد العمل التطوعي صورة من صور الديمقراطية وأحد موارد عملية التنمية ، فهو طاقة إضافية يتم دفعها فى أنشطة التنمية بما يساعد على النهوض بمستوى الخدمات المتاحة للمواطنين وتحسين نوعية الحياة ."

ويعرفه عبد الهادي الجوهري بأنه " الجهد الإداري الذي يبذله الفرد دون توخي عائد مادي بهدف المشاركة فى تحمل مسئولياته تجاه المجتمع ومؤسساته ، من أجل الإسهام فى حل المشكلات وكذا تحقيق الخطط والطموحات التى يسعى إليها المجتمع ومؤسساته"(٣)

وقد عرفت أماني قنديل التطوع بأنه " جهود إرادية تعكس مبادرة شخصية

تنطلق من مسئولية أخلاقية ومسئولية اجتماعية لمساعدة ودعم الآخرين ، سواء ببذل الوقت أو الجهد دون توخي أهداف ربحية أو تجارية "[٤]

وتتحدد عناصر تعريف مفهوم التطوع فى العمل الاجتماعي للمرأة بأنها:

(أ) أن تطوع المرأة فى العمل الاجتماعي هي جهود إنسانية إرادية بوازع منها وضميرها تتم بصورة لا تتعارض مع وجود عمليات تعبئة وتوعية على تطوعها .

(ب) توفر عنصر إحساس المرأة بالمسئولية الاجتماعية تجاه مجتمعها دون انتظار مقابل أو عائد مادي ، وإذا ما فرض ، وجود عائد مادي كحافز لها من قبل المنظمات الاجتماعية لتشجيع بعض الفئات الراغبة فى التطوع وغير قادرة على الوفاء بهذه الرغبة وتنفيذها لأسباب مادية ، ويكون حافز مادي بسيط لا يقابل الجهد المبذول، أو التضحية المقدمة ولكنه يمثل نفقات للانتقالات.

(جـ) قد يأخذ التطوع مستوى رسمي أو منظم حيث تنخرط المتطوعة فى أطر تنظيمية بأحد الجمعيات والمنظمات التطوعية ومؤسسات المجتمع المدني بشكل عام . وقد يكون التطوع لها على مستوى غير رسمي أو غير منظم، حيث تتطوع لمساعدة الآخرين فى نطاق الجيرة والجماعة للأصدقاء والأهل دون أن تكون عضوة فى إطار تنظيمي له سمة مؤسسية وهو يكون بشكل أوسع بكثير من الأول خاصة فى مصر وبعض الدول النامية التى تسود فيها ثقافة دينية تحض على التكافل والتضامن الاجتماعي . وهذا من شأنه إثارة إشكالية قياس التطوع فى مصر .

(د) أن التطوع غالباً لا يحتاج إلى إعداداً مسبقاً لبعض الفئات من المتطوعات ، حيث يقوم على مهارات وخبرات سابقة، ولكن هذا لا يمنع من التدريب على بعض الأعمال التى تتطلب مشاركتها فيها .

(هـ) يمكن للمتطوعة أن تسهم بجهودها وتضحيتها لأي جمعية أو منظمة، أو فى أي مجتمع محلي وليس بالضرورة أن يكون بنفس مجتمعها الذي تعيش فيه كالمجتمعات الريفية أو المناطق العشوائية.

## ثانياً : أهمية تطوع المرأة فى الجمعيات الأهلية.

يزداد الأهتمام بموضوع التطوع بصفة عامة وللمرأة خاصة فى ظل المتغيرات المحلية والقومية والدولية والتي تتمثل فى بروز فكر العولمة خاصة فى المجالات الثقافية والإعلامية والاقتصادية وما يتصل بذلك من آثار سلبية على منظومة القيم وعلى الثقافات الوطنية وتكريس منظومة جديدة من المعايير التى ترفع من قيمة النفعية والأنانية والنزعة المادية الغرائزية المجردة من أي محتوى إنساني ، وارتفاع نسبة الفقراء فى المجتمع . الأمر الذي يبرز أهمية تطوع المرأة فى [٥]:

١/ أن تطوع المرأة فى العمل الاجتماعي بالمنظمات الاجتماعية إنما تسعى به تخطي حواجز السلبية والانعزالية التى قد تفرضها عليها مظاهر وتداعيات العولمة والتي تتأثر فيها بالعادات والتقاليد السلبية .

٢/ يحقق التطوع تعبئة الطاقات البشرية والمادية للعنصر النسائي – باعتباره نصف طاقة وموارد المجتمع البشرية – وتوجيهها وتحويلها إلى عمل اجتماعي نافع .

٣/ المساهمة فى إزالة أسباب تخلف المجتمعات بتوفير سبل التقدم والرفاهية لأفرادها وبالوسيلة الأيسر وصولا ، وبأسلوب أفضل أداء والأكثر نفعا .

٤/ سد الفراغات في الخدمات بمنظمات العمل الاجتماعي وخاصة في العنصر النسائي ، وتوسيع قاعدة مساهمتها تحقيقا لمبدأ الكفاية والوصول بها إلى المناطق المحرومة تحقيقا لمبدأ العدالة .

٥/ تحويل الطاقات الخاملة أو العاجزة بين العنصر النسائي إلى طاقات عاملة منتجة .

٦/ القيام بخدمات يحتاجها المجتمع بالجهود الذاتية للمرأة ، ودون تدخل من جانب الحكومة ، وبما يحقق تنمية روح الانتماء والولاء لديها إلى المجتمع والحرص على مصالحه .

## ثالثاً : دوافع تطوع المرأة فى الجمعيات الأهلية :

يؤكد "إدوار ليندمان EDWARD LINDMAN " أن أي مجتمع ديمقراطي يمكن أن تقاس الحالة التى يعيش عليها وفقا لمدى الخدمات التى يقدمها لمواطنيه ، وبالتالي يكون تطوع المرأة وفقا لشعورها بالطاعة غير الملزمة لمجتمعها ، والتفاني فى سبيله بغير أن يلزمن من أحد بذلك . ومساهمة المرأة واشتراكها متطوعة فى إحدى الجمعيات الأهلية بدون إلزام قانوني ، يحقق نفعا يعود عليها كالمخالطة طبقا لطبقة معينة ، أو لتحقيق الذات والشهرة التى قد تسعى لها ، أو اكتساب خبرة ميدانية فى مجال معين ، أو ليكون لها مكانة بالمجتمع ينعكس على وظيفتها الأصلية ، أو إلى غير ذلك من دوافع وأسباب .

ولتطوع المرأة دوافع متعددة ، منها ما هو شعوري ، ومنها ما هو لا شعورياً ، وهذه الدوافع تتشابك ، وتتفاعل ، وقد ينتج عنها فى النهاية هذا الالتزام ، الذي يدفع المتطوعة للعمل .

ومن أمثلة الدوافع الشعورية للمتطوعة ، هي رغبتها فى قضاء وقت حر بصورة مثمرة ، أو لشعورها بالجميل تجاه مؤسسة ما سبق أن حصلت منها على خدمات اجتماعية معينة ، أو لرغبتها فى إقامة علاقات وصداقات مع الآخرين .

أما الدوافع اللاشعورية ، ضمن أمثلتها ، الرغبة الكامنة فى زيادة الشعور بالأمن ، أو الانتماء ، أو إثبات الذات ، أو حب الظهور .

وتختلف دوافع التطوع فى الدول المتقدمة عنها فى الدول النامية ، وذلك وفقا لظروف كل مجتمع ، ففي المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، تتم المشاركة التطوعية للمرأة بالجمعيات الأهلية لدوافع اجتماعية ، تتمثل فى التباهي بالملكية ، والوعي الاجتماعي ، وقدرتها على النجاح فى التعامل مع الآخرين ، ورغبتها فى الحصول على مكانة اجتماعية ، والحاجة إلى الاتصال بمجالات العمل والحياة المهنية . [٦]

بينما يكون دوافع المرأة فى المجتمعات النامية متمثلا فى كل من :

(أ) قد يرجع دافع المرأة فى المشاركة التطوعية بالجمعيات الأهلية النسائية إلى الشعور النسبي بالحرمان Relative Deparivation فقد لا تتم مشاركتهن حتى وأن كانت فى ظروف سيئة إذ اعتدن على هذه الظروف، أو فقدن الأمل فى تحسين أحوالهن . (٧)

(ب) ارتباط المشروع الذي يشاركن فيه بقيم دينية ، أو ثقافية معينة – رغم أن العائد منها غير مباشر – بالإضافة إلى أن الدوافع تختلف عند المرأة وفقا لمستوى كل منها حسب المستوى التعليمي ، والاقتصادي ، والسن ، والوضع الاجتماعي .

## رابعاً : صور وأشكال تطوع المرأة .

تتعدد صور وأشكال تطوع المرأة فى العمل الاجتماعي . فقد تأخذ صورة المساعدة الذاتية أو المعونة المتبادلة Mutual Aid or Self Help حيث تمثل المساعدة الذاتية أو المعونة المتبادلة للمرأة النظام الأساسي للدعم الاقتصادي والاجتماعي فى الدول النامية ، فهو يلعب دوراً أساسياً بدءاً من الجماعات القرابية الصغيرة إلى المجتمعات الكبرى من خلال المساعدة الذاتية والمعونة المتبادلة وقد تأخذ شكل خدمات للآخرين فى الاستفادة من المتطوعة ، وإن كان البعض يعتقد أن هناك عنصر المنفعة الشخصية وهذا النوع من المساعدة يتم فى منظمات التطوع ومنظمات خدمة المجتمع المحلي . وقد يأخذ تطوع المرأة فى منظمات العمل الاجتماعي صورة العمل الدفاعي أو الحملات Advocay or Compaigning ويقوم به بهذا النوع المتطوعات التى يمكن أن نسميهم بالنشطاء كأن يقمن بحملة لتغيير بعض التشريعات التى تؤثر على حقوقهن وبعض هذه الحملات قد تكون محلية والآخر قد يكون عالمياً فى تناولهن لهذا الموضوع . (٨)

ويمكن أن تكون صورة التطوع فى خدمات مباشرة وتتمثل فى أشتراك المتطوعات بالمؤسسات الإيوائية ، أو قيامهن بالتدريس فى فصول محو الأمية وتعليم الكبار ، أو فى المساهمة فى علاج المرضي بالمستوصفات و المستشفيات التابعة لبعض الجمعيات الأهلية .

ومن البديهي أن تكون الشروط المطلوب توافرها فى المتطوعات تختلف وفقاً لنوع النشاط الذي تقوم به ، فهناك من الأنشطة ما لا يحتاج إلى إعداد وتدريب مسبق ، كما أن أنشطة أخرى تحتاج إلى إعداد مسبق، ومعلومات كثيرة . ويمكن القول – بصفة عامة – أنه إذا قامت المتطوعة بخدمات متخصصة سواء بشكل منتظم أو متقطع فلابد أن يكون لديها المؤهلات الغلمية اللازمة لذلك .

وقد تكون صورة التطوع فى تقديم خدمات غير مباشرة وهي الخدمات التى تؤديها المتطوعات لتستفيد بأثرها الجماهير بحيث تؤدين عملاً للمنظمات الاجتماعية للمساهمة فى تحقيق أهدافها ، تلك الخدمات التى تخدم المواطنين ، كالمساهمة فى حملات جمع المال والتخطيط لها ، أو الاشتراك فى أعمال لجان المنظمة ، أو الإسهام فى الأعمال الإدارية بها – كما أنها قد تقوم بدور العلاقات العامة ، حيث تسعين إلى تدعيم العلاقة بين جماهير المجتمع والمنظمة ، وذلك بنقل صورة صادقة وأمينة عن المنظمة وخدماتها للجمهور، والعمل على نقل احتياجات وأراء الجماهير إلى إدارة المنظمة لتضعها فى أعتبارها وهي بصدد وضع خططها ، وهذا من شأنه إيجاد نوع من العلاقات الإيجابية بين الجمعية والمجتمع المحلي . (٩)

وقد يتمثل تطوع المرأة فى منظمات العمل الاجتماعي فى الأعمال الوقائية كقيامهن بتعليم العامة والمساهمة فى تغييرهن أو تعديلهن لبعض الاتجاهات والقيم السلبية كالاتجاهات السلبية نحو تعليم الفتيات أو تنظيم الأسرة وتحديد النسل .

وقد تتحدد أشكال التطوع وفقا لمؤهلات المتطوعات كالأتي : (١٠)

(أ) مستوى الأعمال المهنية المتخصصة :

وهي تتمثل فى الأعمال التى تقمن بها المتطوعات والتي تتطلب خبرات ومهارات مهنية متخصصة ، كالأعمال الطبية ، والهندسية ، والمحاماة ، وإلى غير ذلك من الأعمال التى تتطلب أن تكون المتطوعة فيها معدة إعدادا نظرياً وعمليا خاصاً .

(ب) مستوى الأعمال شبه المتخصصة :

وهي الأعمال التى تقمن بها المتطوعات ولا تتطلبن منهن التخصص المهني الدقيق ، وفى ذلك الوقت لا يمكننا إغفال التخصص كلية ، حيث يكون العمل التطوعي قريباً من التخصص أو شبه التخصص ، فالمدرسة التى تتطوع لإرشاد وتوجيه الآباء والأطفال ، يمكن أعتبارها شبه متخصصة لأنها لم تعد مهنيا لوظيفة الإرشاد والتوجيه النفسي بالذات ، وإن كان مؤهلها كمدرسة ومعلوماتها التربوية يسهل أدائها لهذا الدور .

(ج) مستوى الأعمال غير المهنية :

ويقصد بها تلك الأعمال التطوعية التى لا يشترط فيها التخصص لمهنة دقيقة ، مثل زيارة المرضى فى المستشفيات ، أو الأيتام ، أو المسنين ، أو فى عمليات توزيع أغذية وملابس وأغطية فى حالات النكبات والكوارث ، أو الاشتراك فى جمع التبرعات . وهي تعد من المسئوليات والأدوار التى لا تحتاج من المتطوعات الإعداد الخاص لأدائها .

## خامساً : الأهداف المتحققة من تطوع المرأة .

تتحدد الأهداف المتحققة من تطوع المرأة فى منظمات العمل الاجتماعي فيما يلي : (١١)

١/ أهداف خاصة بالمتطوعة :

يمكن للمتطوعة فى أنشطة الجمعيات النسائية المختلفة أن تستفيد بما يلي :

(أ) استثمار وقت المتطوعة بطريقة مثمرة ، وتوجيه طاقتها فى قنوات شرعية مفيدة .

(ب) تكتسب المتطوعات خلال اشتراكهن فى برامج وأنشطة الجمعيات النسائية مجموعة من الخبرات الاجتماعية التى من شأنها تحقيق النمو الاجتماعي ، وتكامل شخصيتها .

(ج) تشبع المتطوعة أثناء مشاركتها فى برامج وأنشطة هذه الجمعيات كثير من حاجاتها الاجتماعية والنفسية ، كالحاجة إلى التقدم والنجاح ، والحاجة إلى الانتماء، والحاجة إلى الأمن، والحاجة إلى تأكيد الذات .

٢/ أهداف خاصة بالجمعيات النسائية :

يحقق تطوع المرأة بالجمعيات الأهلية النسائية الأهداف التالية :

(أ) سد العجز فى أعداد العاملين بهذه الجمعيات فى التخصصات المختلفة والتي تعاني منها أغلب هذه الجمعيات ، نتيجة عجز ميزانيتها .

(ب) تسهم المتطوعات على ربط هذه الجمعيات الأهلية النسائية بالمجتمع المحلى، وذلك من خلال زيادة وعي الأهالي بهذه الجمعيات وبرامجها وأنشطتها من جانب ، وتعريف الجمعيات برأي واتجاهات الأهالي نحوها من جانب آخر ، وبما يودي إلى مساعدة الجمعيات للتعرف على الاحتياجات الفعلية لأهالي المجتمع ومن ثم محاولة إشباعها ، فبالتالي تحصل هذه الجمعيات على تأييد

المجتمع المحلي لها أدبياً ومادياً ، فهذه الجمعيات لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن سكان المجتمع ، حيث أنها وجدت لخدمتهم وتحقيق أهدافهم .

٣/ أهداف خاصة بالمجتمع المحلي :

يؤدي التطوع لهذه الجمعيات النسائية إلى تحقيق تماسكه للأسباب الآتية :

(أ) تساهم الجهود التطوعية للمرأة فى هذه الجمعيات فى التخفيف من هذه المشكلات الاجتماعية التى تواجه المجتمع المحلي ، وذلك بتقديم حلول بعض المشكلات وإشباع بعض الاحتياجات بما يؤدي إلى زيادة رضا أهالي المجتمع ، فينعكس ذلك على تكامل المجتمع وتماسكه .

(ب) تعمل الجهود التطوعية للمرأة فى تعريف أهالي المجتمع بالأحوال والظروف السيئة التى تعيشها بعض فئات المجتمع، وبالتالي مواجهتها لإنقاذ هذه الفئات من مشكلاتها ، ومحاولة إشباع احتياجاتها ، وبما يؤدي إلى تقليل التميز والعصبية الناجمة عن الجهل بأحوال جماعات المجتمع الأخرى .

(ج) تعمل الجهود التطوعية للمرأة بهذه الجمعيات إلى تعريف أفراد المجتمع بالظروف الواقعية التى يعيشها المجتمع ، مما يؤدي إلى عدم مغالاة الناس فى مطالبهم من جانب ، وتسهيل عملية وعيهم وأتفاقهم على أهم المشكلات والأحوال السيئة التى يعاني منها المجتمع ويتعين على المجتمع مواجهتها من جانب أخر .

(د) المساهمة الفعالة للمرأة المتطوعة فى برامج وأنشطة الجمعيات النسائية يؤدي إلى التفاهم والتفاف الأهالي حول أهداف المجتمع المرغوبة، وبما يقلل من فرص اشتراكهم فى أنشطة أخرى تهدد كيان وتماسك المجتمع وتقدمه ، وهي تساعد على أستثمار الأوقات الحرة لأفراد المجتمع بصورة مثمرة من جانب آخر .

## سادساً : مصادر أكتشاف المتطوعات وأختيارهن .

تحتاج المؤسسات والجمعيات الأهلية النسائية إلى متطوعات لمساعدة الأخصائيين الاجتماعيين والإداريين فى بعض الأنشطة ولاسيما فى المجتمعات النامية إذ تفتقر هيئاتها ومؤسساتها الاجتماعية نسبياً إلى الإمكانيات ، وعن طريق المتطوعات بهذه الجمعيات يمكن سد هذا النقص فى الإمكانيات قدر الإمكان – ويمكن الحصول على المتطوعات من المصادر المتعددة التالية :

١/ بعض سيدات المجتمع اللاتي يمكن أن يشاركن فى بعض أنشطة الجمعيات واكتسبن المهارات والخبرات التى تساعدهن على المساهمة فيها.

٢/ طالبات المدارس الثانوية والجامعات لأن ثقافتهن ومهاراتهن فى تخصصاتهن المختلفة والوعي المفترض أن يكون سائدا بينهن ، كل ذلك يتيح لهن أن يكن مورداً خصباً للتطوع ، ويشار هنا خاصة إلى طالبات المعاهد العليا وكليات الخدمة الاجتماعية لأنهن معدات إعداداً مهنياً من المفترض أن يدفعهن إلى التطوع للعمل بالجمعيات الأهلية وفى الأنشطة المرتبطة بالخدمة العامة وفقا لما تسمح به ظروفهن.[١٢]

٣/ عضوات ينتمين إلى هيئات اجتماعية وأحزاب سياسية من أهدافها الخدمة العامة ، وإيجاد الحلول الذاتية لمشكلات مجتمعهن ، ويشار بصفة خاصة إلى عضوات لجان الشباب ، حيث أن العضوات الشابات لديهن الإمكانية والطاقة التى تدفعهن للتطوع .

٤/ أختيار عضوات من بين متوسطات العمر واللاتي يتوفر لديهن الوقت لأن أبنائهن قد كبروا لأن مسئوليتهن المنزلية لم تعد فى حاجة إلى كثير من الوقت كما كانت .

٥/ أستفادة بعض الجمعيات الأهلية النسائية من بعض السيدات اللاتي استفدن

من خدماتها .

٦/ مكاتب أو مراكز التطوع ، وتعد مصدرا حيويا لدعم الجمعيات الأهلية النسائية وإمدادها بالمتطوعات ، أو ترشيح راغبات التطوع لها ، كي تختار من بينهن أنسب العناصر ، ويتميز هذا المصدر بالتنسيق بين رغبات المتطوعات واحتياجات الجمعيات من الجهود التطوعية .

## سابعاً : التحديات التى تواجه تطوع المرأة فى الجمعيات الأهلية .

هناك مجموعة من العوامل التى تحد من إمكانيات التطوع تتمثل فى:

١/ نقص الوعي الاجتماعي لدى أغلب المواطنات للقيام بالعمل التطوعي المنظم وذلك نتيجة قصور التنشئة الدينية والثقافية والاجتماعية والسياسية ، وإحباط الشباب وعدم وجود دوافع قوية لهن للتطوع .

٢/ تحدي بناء القدرات Capacity Building : فالعمل التطوعي مع بداية القرن الحادي والعشرين ليس مجرد " نوايا حسنة " واتجاه لمساعدة ودعم الآخرين وإنما أصبح فى أغلب دول العالم يتسم بأداء مهني متميز ويوظف فيه مهارات عديدة فى الإدارة وتدبير المال وأسلوب تقديم الخدمة والتواصل مع الآخرين ، ومن ثم هناك ضرورة ملحة لمواجهة تحدي بناء القدرات والذي يعرف بأنه " عملية مترابطة متداخلة من الجهود التى تتوجه نحو الأفراد ونحو المنظمات التطوعية لتشير إلى تنمية مجموعة من القدرات من أهمها اختيار ثم إدارة المشروعات والبرامج وبناء الفريق وتوزيع الأدوار وقدرات تفعيل النظام ذاته بمعنى صنع السياسات والإدارة المالية المحاسبية كما ضم القدرات المعلوماتية (قواعد البيانات والاتصال والبحوث) وقدرات العلاقات مع المتطوعين الآخرين والمنظمات التطوعية .

والمتطوعات فى المجتمع المصري فى حاجة إلى تنمية مهاراتهم فى عدة

مجالات وتؤكد بعض الدراسات الميدانية إلى وجود أولويات ينبغي أن تتوجه نحو البناء المؤسسي بمفهومه الحديث والإدارة المالية وتعبئة المواطنين وتدبير التمويل والاتصال .. باعتبارها مجالات حاسمة بالنسبة للمتطوعين [١٣].

٣/ عدم وضوح الصلة بين دور الدولة ودور العمل التطوعي حيث فى ظل نظم بعض الدول النامية لم تتح الدولة فرصاً كافية للعمل التطوعي على أساس أن رفاهية الفرد ورعايته مسئولية الدولة ، فضلاً عن أحكام الرقابة على العمل الأهلي قد يؤدي إلى تراجع التيارات التطوعية ويحد من دور المنظمات الأهلية فى تبني قضايا أو مطالب فئات اجتماعية معينة وكلما أزدادت مساحة الديمقراطية فى النظام السياسي كلما ازدادت روح الديمقراطية داخل المجتمع المدني مما يزيد من التعاون بين المتطوعات ويقلل من التنافس المحموم بينهن ويشجع العمل الفريقي . [١٤]

٤/ عدم وضوح أولويات لعمل المتطوعات ترتبط بقضايا واحتياجات المجتمع وترتبط أيضا بقناعة المتطوعة وفى غياب التعرف على هذه الأولويات تضيع معالم التخصص فى مجالات أنشطة محددة وتعتبر التنمية المتكاملة ومكافحة الفقر وأولوية العمل للقرن الواحد والعشرين، ويشمل ذلك الكثير من الأولويات الفرعية كمحو الأمية وحماية البيئة والتأهيل المهني وغيرها .

٥/ ضعف تبادل الخبرات بين جيل الكبار والأجيال الشابة مما يحد من الاستفادة بين الجيلين حيث لا يبدي جيل الكبار أهتماماً لنقل خبراته لجيل الشباب كما يصعب عليه التعرف على رؤية الشباب وقضاياهم الخاصة بالنسبة للعمل التطوعي بينما يجد الشباب المتطوع نفسه بدون قائد مدرب يعزز قدراتهم وإن وجد يصعب عليه تقدير اتجاهاتهم وطموحهم .

٦/ العمل الجماعي وروح الفريق أمر مفتقد فى أحوال كثيرة مما يحد من فاعلية العمل التطوعي الذي يتطلب تضافر جهود الجميع ويؤثر على العمل داخل المنظمة

التطوعية الواحدة كما يؤثر على التعاون بين المنظمات التطوعية بعضها البعض بالرغم من أنه أمر حيوي لتحقيق الأهداف الطموحة للعمل التطوعي فى القرن الواحد والعشرين .

٧/ عدم وضوح دور كل من المتطوعات والعاملين بأجر فى المنظمات التطوعية وقد يؤدي تضارب الاختصاصات وازدواجية المسئولية والتوتر بين المتطوعات والعاملين والخبراء إلى تفتت المنظمة الأهلية . ويلاحظ أن الاتجاه الحديث يتجه إلى مزيد من التخصص فى القطاع الأهلي مما ينتج عنه المزيد من الحاجة لمهنيين متخصصين وعاملين مدربين لمساندة العمل التطوعي .

٨/ نقص المؤسسات والمراكز المتخصصة والمسئولة عن تنمية العمل التطوعي حيث أن العمل التطوعي لم يعد مجرد نوايا حسنة وإنما يتسم بقدر كبير من الأداء المتميز الذي يحتاج إلى مهارات فى الإدارة والأداء كما أنه يتطلب تدبير التمويل المطلوب للعمل التطوعي .

## ثامناً : مقترحات وتوصيات تشجيع وتطوير التطوع .

لقد شهد القرن الماضي عدة تطورات خلقت مجتمعاً جديداً على المستويين العالمي والمحلي له من الملامح ما يجب أخذها فى الإعتبار إذا ما حاولنا أستشراق المستقبل التطوعي فى مصر وعند صياغة مقترحات وتوصيات لمساندة وتنشيط هذا العمل التطوعي والتي تتمثل فى : [١٥]

١/ مراجعة التشريعات والقوانين الخاصة بالعمل الاجتماعي بحيث تسمح بتحديد استراتيجية تعمل على إزالة معوقات التطوع وتعمل على تشجيعه .

٢/ تحديد دور رئيسي لمؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية ، حيث أن عملية التنشئة على درجة عالية من الأهمية ، وقد حدث تراجع ملحوظ فى دورها فى العقود الماضية فيما يتعلق بتشجيع هذه المؤسسات للمبادرات التطوعية وغرس المشاركة

لدى النشئ .

٣/ يتميز المجتمع الحديث بسرعة وسهولة الاتصالات ونقل المعلومات مما يتيح تكوين شبكات إقليمية وعالمية للعمل التطوعي يساهم فيها الشباب من الدول المختلفة وتسمح لهم بحضور الاجتماعات والمؤتمرات وتبادل الخبرات والشعور بقيمة ما يقومون به .

٤/ التركيز فى الأنشطة التطوعية على البرامج والمشروعات التى ترتبط بإشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين ، الأمر الذي يسهم فى زيادة الإقبال على المساهمة فى هذه البرامج .

٥/ تطوير دور وسائل الإعلام المختلفة فى أداء دور أكثر تأثيرا لزيادة وعي أفراد المجتمع بماهية العمل التطوعي ، ومدى حاجة المجتمع إليه ، وتبصيرهم بأهميته ودوره فى عملية التنمية ، وإبراز دور المتطوعين عامة – والعنصر النسائي بصفة خاصة – فى هذا المجال بطريقة تكسبهم الاحترام الذاتي واحترام الآخرين .

٦/ توفير قاعدة بيانات عن التطوع والمتطوعين من خلال الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية وكذا الاتحادات الإقليمية والنوعية ووزارة الشئون الاجتماعية تساعد فى التخطيط والارتقاء بمستوى العمل التطوعي – مع الاهتمام بالبحوث العلمية باعتبارها ركن أساس فى بناء القدرات لدى القطاع التطوعي وتوجيهها نحو تطوير الواقع وتبسيط نتائجها وتوصياتها لتصل إلى صانعي السياسات من جهة وإلى القطاع التطوعي من جهة أخرى . كما يجدر الإشارة إلى المسئولية الأساسية للمنظمات التطوعية فى توفير البيانات ، فعليها أن توثق التطوع والمتطوعين وأن تحتفظ ببيانات شاملة عنهم توفرها للباحثين وللجهات المعنية .

٧/ تأسيس مراكز توجيه ودعم المتطوعين : تعد مراكز توجيه ودعم المتطوعين تقوم بأدوار هامة فى تعبئة وترشيد توظيف قدراتهم ومهاراتهم ، وقد

تأسست مراكز تطوع فى مصر فى بداية الستينات وكانت تتبع الاتحاد العام للجمعيات ، وإلا أنها لم تنشط وواجهت العديد من المعوقات والهيمنة البيروقراطية فتجمد نشاطها . ونحن الآن أحوج ما تكون إلى مراكز لتوجيه ودعم المتطوعين فى إطار مؤسسي مرن غير تقليدي وغير بيروقراطي ، وبقوم بالوظائف التالية :

(أ) توعية المجتمع بطبيعة ومجالات العمل التطوعي .

(ب) توعية وإعداد المتطوعات إلى أنسب مراكز ومواقع التطوع .

(جـ) جذب المتطوعين من قطاعات المجتمع فى مختلف المواقع من ( مدارس وجامعات ونوادي ومراكز شباب ...) .

(د) متابعة التدريب اللازم قبل وأثناء العمل التطوعي ، ومتابعة المشاكل الميدانية التى تواجه المتطوعات .

## هوامش ومراجع الفصل الأول

١/ محمد شمس الدين أحمد : الإشراف فى العمل مع الجماعات ، الطبعة الثانية ، المطبعة العالمية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٤٩.

٢/ أحمد كمال أحمد : تنظيم المجتمع ، الجزء الثالث ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٢٣٩ .

٣/ عبد الهادي الجوهري : البعد الاجتماعي للتطوع ، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة ، القاهرة ١٩٩٩ ، ص ١ .

٤/ أماني قنديل : واقع التطوع فى مصر نحو بناء حركة تطوعية ، المرجع السابق ، ص ٢

٥/ أنظر فى ذلك :

سامية محمد فهمي ، هناء حافظ بدوي : ممارسة تنظيم المجتمع فى أجهزة الرعاية الاجتماعية ، مطبعة سامي الإسكندرية ، ١٩٩٢ ، ص ص ١٢٥ – ١٢٦ .

6) Price Robert Arthar: Civic Engagement In Texas :Voluntary Association, Social Capital, PHD, Un of Texas , 1998

7)Dalowski-Trene;The Social Integration of Working Class Women:Arevicw of Employment,Voluntary Organization and Related Six Role Literature Journal of Social Science , oct, vol-2 No4, 1984 . pp. 59 - 73

٨/ عبد الهادي الجوهري : مرجع سابق ، ص ٢

٩/ إبراهيم عبد الهادي المليجي ، ومنال طلعت محمود : تنظيم المجتمع – مداخل نظرية ورؤية واقعية ، مطبعة البحيرة ، دمنهور ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٧٣ – ٧٤ .

١٠/ إبراهيم عبد الهادي المليجي : الخدمة الاجتماعية من منظور تنظيم المجتمع – رؤية واقعية ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٩١ ، ص ص ٨١ – ٨٢ .

١١/ محمد عبد الحي نوح : التطوع فى تنظيم المجتمع ، مقال فى أساسيات تنظيم المجتمع ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ص ٣٠١ – ٣٠٢ .

١٢/ محمد بهجت جاد الله كشك : تنظيم المجتمع – الاستراتيجيات والأدوار ، الجزء الثاني ، المكتب التجاري الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٨٨ ، ص ص ٦١ – ٦٢ .

١٣/ أماني قنديل : مرجع سابق ، ص ص ٦ – ٧ .

١٤/ وزارة الخارجية المصرية : مستقبل العمل التطوعي فى مصر فى إطار الحركة الدولية للتطوع ، مرجع سابق ، ص ٣ .

١٥/ أنظر فى كل من :

- سيد أبو بكر حسانين : طريقة الخدمة الاجتماعية فى تنظيم المجتمع ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٥٠٥ .
- أماني قنديل : مرجع سابق ، ص ص ٩ – ١١ .
- عبد الهادي الجوهري : مرجع سابق ، ص ص ٧ – ٨ .

# الفصـــــل الثـــــاني

## الجمعيات النسائية

## (مدخـــــل لـــــدراسة المـــفهومات)

- مقدمة :

أولاً : مفهـــوم الجمعيـــات الأهليـــة.

ثانياً : مفهـــوم الجمعيـــات النسائيـــة.

# الجمعيات النسائية

# (مدخل لدراسة المفهومات)

## مقدمة :

تعد القضية الأساسية الأولى فى دراسة الجمعيات الأهلية النسائية هي تحديد طبيعة المفهومات التى تدخل فى نطاقها وذلك بهدف الوقوف على حدود الأتفاق والاختلاف حولها ، حتى يمكن استجلاء جوانب الغموض فيها والخلط الذي بينها وبين مفهومات أخرى شبيهة . وتتمثل أهمية هذه الإشكالية فى عدم وجود تعريف موحد ومحدد لعناصر المنظمات الأهلية العربية ، حيث أنه فى مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية يمكن أن ينطوي عليها المفهوم من توجيهات قيمية معينة ، ومضامين أيديولوجية قد لا تتلاءم وطبيعة وواقع مجتمعنا الأخلاقي والديني والذي يمكن إيعازه أيضا إلى الاختلاف فى نشأة هذه الجمعيات بين الأقطار العربية والتي تفاوتت فى النمو والتطور ، متنوعة الأصول والتركيبة المؤسسية والأهداف ، والمتفاوتة التجارب والإمكانيات .

ويختص هذا الفصل بعرض لأهم مسميات الجمعيات الأهلية وأستخداماتها عامة وذلك بهدف الخروج منها بتحديد علمي دقيق لمفهوم الجمعيات النسائية ، وذلك وفقاً لعرضنا التالي لكل من تعريفات الجمعيات الأهلية والخروج منها بتحديد واضح للجمعيات الأهلية النسائية .

## أولاً : مفهوم الجمعيات الأهلية .

يواجه مفهوم الجمعيات عدم التدقيق التعبيري Precision of expression حيث تتعدد استخداماته فى بناء الأطر النظرية . فقد يطلق عليها :[1]

- المنظمات غير الحكومية Non Governmental Organization:

وهو من أشهر المسميات السائدة فى الدول النامية عامة ويعتمد على نفي ارتباطه بالقطاع الحكومي ، رغم أن هناك الكثير ما يؤكد على هذا الارتباط بل التبعية.

- المنظمات غير الربحية Non Profit Organization :

وهي تركز على أن هذه المنظمات لا توجد أساساً من أجل تحقيق ربح لمؤسسيها أو القائمين عليها ، ومع ذلك فإن هذه المنظمات تحقق ربحاً فى بعض الأحيان حين يكون العائد فى سنة معينة أعلى من الإنفاق ، كما يحقق نشاط البعض منها أرباحاً بالمعنى المعروف خاصة فى الغرب .

- القطاع التطوعي Voluntary Sector :

وقد يطلق على المجهود الذي يبذله المتطوعون فى إدارة وتيسير هذا القطاع ، غير أن جزءً كبيراً من نشاط هذه المنظمات فى الدول المختلفة لا يقوم به متطوعون ولكن موظفين يتقاضون أجراً عن عملهم .

- القطاع الخيري Philanthropic Sector :

وهو ذلك القطاع الذي يركز على التبرعات التى تتلقاها تلك المنظمات من مصادر خيرية خاصة على الرغم من أن هذه الموارد لا تمثل كل أو حتى غالبية مواردها .

- القطاع المستقل Independent Sector :

ويركز هذا المصطلح على هذا الدور المهم الذي تلعبه هذه المنظمات كقوة ثالثة

خارج نفوذ الحكومة وقطاع الأعمال خاصة فى الغرب والولايات المتحدة الأمريكية ، أما فى الدول النامية فهي تعتمد على مصادرها الذاتية وعلى الحكومة ، وبل أصبحت أغلبها اليوم يعتمد على مصادر التمويل الأجنبي.

والعرض السابق لهذه المسميات والمصطلحات العديدة المستخدمة تظهر الحاجة الماسة لإيجاد تعريف يجمع الحد الأدنى من المسميات الأساسية له كشرط أساسي لنمو الإطار المعرفي الخاص به ، وبالتالي القدرة على تطويره بشكل يجعله أكثر تأثير على مسار المجتمع . وتتحدد هذه التعريفات فى كل من:

(أ)يحدد معجم المصطلحات الاجتماعية المنظمة الاختيارية (التطوعية) Voluntary Association بأنها " جماعة ذات صفة اختيارية مكونة من عدة أشخاص لغرض معين غير الحصول على الربح المادي ويخضعون لنظام أساسي يحدد الأهداف وشروط العضوية والإدارة والتمويل "[٢]

(ب)كما أنه حدد المنظمة (الرابطة) Association بأنها " تنظيم رسمي تكتسب عضويته بالاشتراك ، وله أهداف مشتركة ومحددة نسبيا ، وتتكون العلاقات بين أفراده من الاتصالات المتبادلة والاستجابات ذات الطبيعة الدائمة التى تختلف عن مجرد الاتصال المؤقت".[٣]

(ج)وتعرفها دائرة معارف الخدمة الاجتماعية N. A. S. W. " تلك المنظمات التى تسعى لمساعدة الآخرين لتحقيق مستوى أعلى للحياة والحصول على موارد وخدمات مقابل الأزمات اليومية ".

ويؤكد على ذلك " ترويمان " بأنها منظمات لا تسعى إلى الربح وهي غير حكومية وتعمل فى مجال الخدمات الإنسانية "[٤].

ويعرف محمد على محمد " التنظيمات Organization بأنها " وحدات اجتماعية تقام وفقا لنموذج بنائي معين ، لكي تحقق أهدافا محددة واضحة ، وقد أصبح

الاعتماد على التنظيمات لإشباع الحاجات المجتمعية ظاهرة عامة فى المجتمع الحديث وهو ينظر إلى التنظيمات بوصفها جماعات كبرى على درجة عالية من التنظيم والانتظام ".(٥)

وقد عرف أحمد خاطر الجمعيات الأهلية بأنها " تلك المنظمات التى ينشئها سكان مجتمع ما بغرض حل مشكلات مجتمعهم . وهي وحدات بنائية تستمد صفة الشرعية من المجتمع وتستهدف إشباع حاجات أفراد المجتمع لتبادل المنفعة استنادا على الجهود التطوعية ".(٦)

ويحدد " روبرت كينج " المنظمات التطوعية بأنها " هيئات أو جمعيات مكونة للتصدي لبعض الحاجات الإنسانية ، ويحكمها مجالس إدارة مستقلة من المتطوعين ويتم تمويلها عن طريق المساهمات التطوعية ".(٧)

وتعرف " أماني قنديل " هذه المؤسسات أيا كان المصطلح المستخدم للدلالة إليها بكونها " منظمة تطوعية خاصة private Voluntary Organization تبنى أهدافا متنوعة وقد تنشط فى مجال واحد أو عدة مجالات . وهي تميز فى تعريفها بين المؤسسة والجمعية من وجهة النظر العربية حيث ترى أنه على الرغم من وجود سمات مشتركة بينهما باعتبارهما مبادآت أهلية إلا أن المؤسسة تتسم بدرجة أكبر من التعقيد ، كما أنها تعتمد على تخصيص مال معين لتحقيق أهداف معينة ، أما الجمعية فقد تسعى إلى الربح ولكنها تستند إلى مصادر تمويل عادية كاشتراكات الأعضاء والهيئات والتبرعات ودعم الدولة دون أن يستند كيانها على تخصيص مال محدد ، وهي تضم أشخاص طبيعين وليس اعتبارين كالمؤسسة الخاصة (٨).

وقد عرف " جمال أبو الوفا " الجمعية الأهلية بأنها " تلك الهيئة التى تقوم على الجهود التطوعية لجماعات من الأفراد المهتمين بالخدمة العامة يتولون تنظيمها وإدارتها فى إطار النظام العام أو القوانين والتشريعات التى تنظم العمل الاجتماعي ،

أي أنها الرابطة التى تحفظ استمرار العلاقة بين مجموعة من الأفراد وتحقق التساند النفسي والاجتماعي بينهم ، وتسد بعض احتياجات السكان .[٩]

وتعرف " نجوى عبد الله سمك " المنظمات غير الحكومية NGOS " بأنها تطوعية وأشهرت بواسطة مجموعة من الأفراد المتطوعين وتدار بواسطتهم لتحقيق أغراض إنشائية محدودة".[١٠]

وتشير " عزة عبد المحسن خليل " إلى أن الجمعيات الأهلية هي " المؤسسات التطوعية الديمقراطية غير المستهدفة للربح ، والتي تسعى لتحقيق التنمية فى المجتمع من خلال تقديم خدمات اجتماعية أو تربوية أو تثقيفية أو بحثية أو مشروعات تنموية ، ومناقشة السياسات المتبعة فى تلك المجالات وطرح وبلورة التصورات البديلة للأولويات والممارسات والسياسات .[١١]

ولقد حدد القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات والمؤسسات الأهلية مفهوم الجمعيات الأهلية فى مادته الأولى بأنها " كل جماعة لها تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين أو أشخاص أعتباريين أو منهما معاً ولا يقل عددهم فى جميع الأحوال عن عشرة وذلك بغرض غير الحصول على ربح مادي"[١٢]

## تصنيفات الجمعيات الأهلية :

قدم " أشرف حسين " تصنيفا للجمعيات الأهلية وفقا لطبيعة المستفيدين من نشاطها كما يلي [١٣] :

**(أ) جمعيات مغلقة :** وهي التى تقدم خدماتها إلى أعضائها فقط ومن أهم أمثلتها الروابط الإقليمية ، وما يجمع أعضاء هذه الروابط هو انتمائهم بالميلاد إلى محافظة أو قرية معينة ، وتسعى الجمعية فى هذه الحالة إلى مساعدة أبناء هذه المحافظة أو القرية ، والموجودين غالبا فى المدن الكبرى ، على التكيف مع الحياة المدنية وذلك عبر خلق رابطة تضامن بين أبناء الرابطة أو الجمعية ، ومن أبرز

أنشطة هذه الروابط إقامة أماكن يستفيد منها الأعضاء فى إقامة أفراحهم أو مآتمهم وهي تسمى (بيوت الضيافة) كما أنها تقوم ببعض الأنشطة الاجتماعية والترفيهية . كما أن هناك روابط مهنية ، وهي تجمع بين أعضاء المهنة الواحدة ولعل من أشهرها " رابطة عمال السكة الحديد " التى قامت بدور بارز فى إضراب السكة الحديد فى عام ١٩٨٩ ، وتقدم هذه الروابط بعض المعونات المالية لأعضائها ، ولكن يلاحظ أن النقابات قد انتزعت لنفسها الأدوات التى تقوم بها هذه الروابط إلى حد بعيد .

**(ب) جمعيات تقدم خدماتها إلى جمهور غير محدد من المستفيدين** ، سواء على صعيد مجتمع محلي كالقرية أو المدينة ، أو على صعيد محافظة أو تقدم خدماتها على المستوى القومي ، وذلك فى المجالات المتعلقة بشئون الصحة والبيئة والتعليم والتدريب والمساعدات الاجتماعية .

كما أنه يقوم بتقسيمها وفقا لمجالات نشاط الجمعيات كالتالي :

- **العمل الجماعي الخيري :**

وهو يتضمن تقديم مساعدات مالية إلى الفقراء وتتنوع أشكالها فى معاشات للأسرة الفقيرة ومساعدات مالية لبعض الأسر ، فضلاً عن بعض الخدمات الموجهة لفئات مختلفة فى رعاية الطفولة كدور الحضانة وأندية الأطفال ، ورعاية الأطفال المحرومين من الرعاية وتنظيم الأسرة ، ومكاتب التوجيه الأسري ومؤسسات رعاية المسنين وأنديتهم .

- **الرعاية الصحية :**

وتشير دراسة ( USAID ) إلى أن الخدمة الصحية التى تقدمها المنظمات الأهلية هي أقل تكلفة من الخدمات التى يقدمها القطاع الخاص الساعي للربح ، وهي يغلب عليها الطابع العلاجي على الصحة الوقائية .

- **الخدمات التعليمية :**

وتتمثل فى الأنشطة المتعلقة بمحو أمية الكبار ، واستكمال الجهد التعليمي الذي يمارس فى المدارس من خلال ما يعرف (بدروس التقوية ) ، وزيادة مهارات الأفراد من خلال أنشطة التدريب على اكتساب مهارات جديدة .

وتشير " شهيدة الباز " إلى اختلاف المنظمات الأهلية العربية من حيث مدى تطورها وفاعليتها فى كل قطر من الأقطار العربية ، وارتباط نشأة كل منها بطبيعة وظروف القطر الذي نشأت فيه ، وهي بالتالي تنقسم إلى[١٤] :

**(أ) ظهور منظمات دفاعية Advocacy :** فى الآونة الأخيرة تعمل على دعم الحريات وحقوق الإنسان وقضايا التحرر الوطني الديمقراطي ، ويحاول الكثير منها التحرك بحرية فى مواجهة السلطات وبعيدا عن هيمنتها مدافعة عن مبادئ العمل الأهلي وأستقلاليته.

**(ب) وتصنف المنظمات الأهلية على أساس ملائمتها التنموية :** بمعيار التنمية الشاملة ذات المضمون التعبوي. وهي تقسم تبعا لهذا المعيار إلى المنظمات القاعدية Grass- Roots Organization وهي المنظمات التى تتصف فيها المبادرات الذاتية للفئات المستفيدة مباشرة كإطار لتحقيق أهداف حدودها لأنفسهم، وبالوسائل التى يرونها ملائمة لواقعهم ، وتضم هذه المنظمات فى الغالب الأعم الجماهير التى انعزلت بمضي الوقت وعوامل القهر والاستقلال عن المشاركة الإيجابية فى تسيير حياتها ومجتمعها وهذا النوع ينشر فى المناطق الريفية من العالم الثالث .

**(ج) التنظيمات الأهلية المعاونة Promotional NGOS :**

والتي تقوم على عمل مجموعة من المتطوعين لمساعدة الفئات المحتاجة وقد تكون

منظمات أهلية وطنية أو أجنبية وتقوم هذه المنظمات بتشجيع ورعاية الفئات المستهدفة من نشاط المنظمة بتوجيههم وتدريبهم على أنشطة تحسين ظروفهم المعيشية – كما تساعد المنظمات القاعدية بالتوجيه والتدريب والتمويل – ورغم أهمية هذا الدور الذي تقوم به هذه المنظمات المعاونة إلا أن جوهر التنمية الشاملة لا يتحقق بشكل حقيقي فعال ، إلا إذا اتسع نطاق المنظمات القاعدية وفاعليتها بحيث تشمل كل الجماهير الفقيرة المعزولة عن العملية التنموية .

ويقسم المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية والتابع للمجالس القومية المتخصصة الجمعيات الأهلية إلى[١٥] :

١- جمعيات مقصورة على أعضائها كالروابط الخاصة بموظفي الحكومة والهيئات والشركات وروابط أبناء البلاد .

٢- جمعيات الرعاية الاجتماعية : كجمعيات الأسرة والطفولة ورعاية المسنين والفئات الخاصة والمعوقين ورعاية المسجونين والمساعدات الاجتماعية .

٣- جمعيات تنمية المجتمع المحلي في القرى والوحدات السكنية والمجتمعات المستحدثة والمدن وهي تعمل في الرعاية الاجتماعية أيضا.

٤- جمعيات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية .

ويمكننا أن نحدد مفهوم الجمعيات الأهلية إجرائيا وفقا لما حدده معهد دراسة السياسة العامة بجامعة Johns Hopkins بالولايات المتحدة الأمريكية وفقا لمجموعة من المعايير التي يحدد على أساسها مفهوم القطاع غير الربحي (الأهلي) بما يلي [١٦] :

(أ) أن يتوافر للمنظمة شكل رسمي له صفة الاستمرارية إلى حد ما .

(ب)أن تكون غير ربحية ، وبالتالي تتنافى هذه الخاصية عن أي منظمة تقوم بتوزيع أرباحها على أعضاء مجالس إدارتها. لأن الربح وفقا لهذا المعيار ينبغي أن يوجه إلى تطوير برامج وأنشطة المنظمة ذاتها .

(ج) أن تكـون المـنظمة غيـر حكومـيـة ـ أي غيـر مـرتبطة هيكليا بالحكـومة، ولكنها يمكن أن تستفيد من المساندة الحكومية ماليا أو فنيا .

(د) أن تكـون إدارتها ذاتية Self Governing وبالتالي فهو مفهوم يستبعد أي منظمة تدار من الحكومة أو من أية قوى خارجية عنها .

(هــ) توافــر قــدر مــن المشـــاركة التطوعــية ـ ســواء فــى إدارة المــنظمة أو فــى أنشـطتها ـ وبـناء علـى ذلـك يتسم المفهـوم بالواقعـية إلـى درجـة كبيـرة ويسمح باحتواء الاختلافات بين دول العالم ، فالتطوع قد يرتبط بنشاط معين ، أو قد يرتبط بمجلس إدارة، أو الاثنين ولكن مع تفهم أن هناك درجات للتطوع .

(و) أن تكـون المنظمة غيـر حـزبية ، أي لا تـرتبط أساساً بحـزب معين ، ولـكنها قد تنشط سياسياً وهذا التعريف يؤكد على فكرة استقلالية المنظمة وتوجهها إلى المجتمع ككل أو إلى بعض قطاعاته ، ولكن دون أرتباطها بكيان حزبي معين .

## ثانـــياً : مفهـــوم الجمعـــيات النســـائية Women's . rganizations

ينسحب تدني مشاركة المرأة فى الحياة العامة على وضع مشاركتها فى العمل الأهلي ، فعلاقة المرأة المباشرة بالمنظمات الاجتماعية عموماً ضعيفة ، إذ من المعتاد أن ينوب عنها الرجل فى ذلك . وهذا الوضع بالنسبة للجمعيات الأهلية حتى تلك التى تعالج قضايا المرأة . فنجد الموقف الأبوي الذكوري السائد الذي يصور على أن على الرجل أن يتولى احتياجات ومشكلات المرأة والطفل يؤدي إلى التقليل من أهمية مشاركة المرأة فى اتخاذ القرار داخل الجمعيات الأهلية . هذا فضلا عن أن العبء المزدوج الذي تقوم به المرأة من خارج وداخل المنزل لا يتيح لها الوقت والجهد الكافي للمشاركة فى الحياة العامة . وتشير معظم الدراسات إلى الانخفاض الشديد لنسبة تمثيل النساء فى الجمعيات الأهلية حيث يصل عددهن (٦٦٨٢٣) سيدة وبنسبة ٢٢,٤% من جملة الأعضاء ، أما من حيث المشاركة فى مجالس الإدارة فتبلغ النسبة ١٨,٨% [١٧] .

وتذكر "سامية الساعاتي" أن الأغلبية من النساء لا يحصلن على القوة السياسية التى تناسب عددهن فى مجتمعنا ، ويخيم على هذه العوامل مجتمعة التقاليد والأعراف السائدة والتي تصنع قيودا على حركة المرأة ومساهمتها فى أعمال التنمية المختلفة خارج البيت مما يؤدي إلى قهرها وعدم ثقتها بنفسها[١٨] .

كما تشير دراسة "اللجنة الاقتصادية لأفريقيا" إلى أن هناك قيود أمام المشاركة الشعبية فى التنمية تلك التي تفرضها بعض العوامل ... أو بفعل التقاليد الثقافية مثل أولئك الذين يمارسون التمييز ضد مشاركة المرأة فى الاجتماعات والشئون العامة [١٩]

ولا يفوتنا بالطبع الإشارة إلى أن نسب مشاركة المرأة فى الريف أقل منها فى

الحضر ، حيث لا يوجد سوى عدد بالغ الضآلة من النساء اللاتي تشاركن كعضوات فـي الجمعـيات الأهلـية ، ولا تكـاد تـوجد عضـوة واجـدة فـي مجـالس إدارات هـذه الجمعيات.

وتظهـر مشـكلة تعـريف الجمعـيات النسـائية إلـى أن تصـنيف وزارة الشـئون الاجتماعية للجمعيات الأهلية لم يشير إلى مجال خاص بالنشاط النسائي فى قوانين الجمعيات والمؤسسات الأهلية المختلفة . ولكن كثير من الجمعيات الأهلية التى تعمل فى مجالات مختلفة تقدم الخدمات للمرأة إلى جانب الفئات الأخرى من المجتمع تضم فـي عضـويتها عناصـر نسـائية ، وإذا كـان مؤشـرا علـى رؤيـة تـتغافل عمق وأهمـية المشـاكل المتعلقة بمكانـة المرأة وتطـور أوضـاعها فى المجتمع وتأثير ذلك على مسار عملـية التنمـية، فهـو أيضـا يمـثل صـعوبة فـى دراسـة الجمعـيات الأهلـية النسـائية [٢٠]، ويمكن أن نعرض لأهم تعريفات الجمعيات النسائية كما يلي :

تعرف " ماجدة رمزي " الجمعيات النسائية بأنها " الجمعيات التى ترأسها سيدة أو يقـوم نشـاطها لخدمـة النسـاء وتعمـل فـى مجـال رعايـة المـرأة وتنميـتها ، ورعايـة المجتمع " [٢١] .

وتحـدد " هالـة شـكر الله" الجمعـيات النسـائية بأنهـا " تلـك التـى تسـمى نفسـها بمنظمة مرأة أو تلك التى لديها برامج تستهدف المرأة " [٢٢].

وتحدد " عفاف عبد العليم " تقسيمات التنظيمات النسائية إلى تنظيمات لها طابع سياسـي وتنظـيمات ذات الطابـع النسـائي الصـرف ، وجمعـيات لهـا الطـابـع الخيـري والديني والصحي " [٢٣].

وتشير " عـزة عـبد المحسـن " إلـى أن الجمعـيات النسـائية تقسم إلـى جمعيات نسائية ذات النشـاط المـوجه للمـرأة ، حـيث تـرى أن الجمعـيات النسـائية تقـوم بـتقديم خدمات تكـون المـرأة ضـمن المستفيدين بها كأحد الفئات فى المجتمـع . أو تكـون موجهة

أساساً للمرأة ( من وجهة النظر السائدة عن دورها الاجتماعي ) مثل الحضانات ورعاية الأسرة ورعاية الطفولة والأمومة والأسر المنتجة وتنظيم الأسرة . ويظهر فيها ضعف تمثيل النساء فى هذه الجمعيات وخاصة فى مجالس إدارتها تحرم المرأة من أن تشارك فى تحديد احتياجاتها وتقرير الشكل والمضمون الذي تقدم لها الخدمة به.

والنوع الآخر هو جمعيات ذات الهوية النسائية ، وتشير إحدى الدراسات عن المرأة المصرية أن عدد الجمعيات التى تعلن عن هوية نسائية – سواء من خلال الاسم أو التخصص فى شئون المرأة – قد بلغ عددها فى عام ١٩٩٢ (١١٩) جمعية . وهو يمثل نسبة ١% من جملة الجمعيات الأهلية فى مصر . وهذا يعني ضآلة نسبة الجمعيات التى تحرص على تحديد هويتها بأنها جمعيات نسائية .

أما مجالات نشاط الجمعيات النسائية فهي تتركز فى مجالات النشاط التقليدي الرعائي مثل المساعدات الاجتماعية للفقراء وتنظيم الأسرة والأمومة والطفولة .. وإذا نظرنا إلى هذه المجالات من الأنشطة لن نجد اختلافا جوهريا بينها وبين سائر الجمعيات الأخرى التى تحدثنا عنها لا من حيث ميادين العمل أو من حيث مضمون تقديم الخدمة أو المساعدة. وعلى هذا فإن الملاحظات التى أبديناها حول نشاط النمط الأول من الجمعيات تنطبق هنا أيضا فيما عدا الملاحظة الخاصة بتمثيل النساء فى العضوية ومجالس الإدارات .

وهنا يجدر الإشارة إلى أن تواجد النساء فى مراكز اتخاذ القرارات فى الجمعيات ليس العامل الوحيد المؤثر فى توجيه نشاطها فيما يستهدف تحسين أوضاع المرأة . بل يجب أيضا أن يتوفر برنامج عمل يستهدف ذلك ويصاغ وفق وعي وإدراك بتخلف تلك الأوضاع ومدى أهمية تطويرها فى علاقتها مع سائر الأوضاع الاجتماعية .

ولقد بدء عدد قليل من الجمعيات التى تطرح على نفسها برنامج نسائي فى

الأنتشار فى الفترة الأخيرة ، وهي وأن كانت تعبيراً عما تراه عملا فى مجال تنمية المرأة إلا أنها لا تشكل أطرا تنظم جماهير النساء للدفاع عن مصالحها وللتعبير عن رؤيتها فى حل قضاياها وقضايا تنمية مجتمعها ، بل هي منظمات دفاعية يمكن أن تعد حلقة للوصل بين الوعي النسوي والجمهور الذي يمثل غالبية النساء .

وتشير " أماني قنديل " إلى أن هناك أنماط استراتيجيات متعددة تتبناها منظمات المرأة فى سياقات ثقافية واقتصادية وسياسة مختلفة . وكل منها له انعكاساته على درجة السلطة والنفوذ ، والتي تتمتع بها هذه المنظمات [٢٤] :

(أ) **أستراتيجية الفصل** : حيث تكون المنظمة نسائية ، أي مغلق عضويتها على النساء فقط .

(ب) **أستراتيجية الجمع** : حيث تشارك النساء فى منظمات يهيمن عليها الرجال .

(ج) **الأستراتيجية الفردية** : حيث يوجد مانح واحد أو شخصية كارزمية نسائية واحدة تقوم بإرساء منظماتها التطوعية الخاصة .

(د) **أستراتيجية المساعدة التابعة** : حيث تلعب دوراً تابعا مساعداً لحزب سياسي أو نقابة ، أو مؤسسة دينية يهمن عليها الذكور .

ومن العرض السابق لمفهومات الجمعيات الأهلية عامة والجمعيات النسائية بصفة خاصة يمكن أن نحدد العناصر المشتركة فى مفهوم الجمعيات النسائية واتفاقا مع بعض المعايير التى حددتها ، " شهيدة الباز " بأنها [٢٥] :

(أ) منظمات ذات شكل رسمي مقنن Institutionalized إلى حد ما بمعنى وجود واقع مؤسسي يميزها عن مجرد التجمع المؤقت لمجموعة من النساء .

(ب) أن تكون منظمات خاصة ، أي منفصلة مؤسسيا عن الحكومة ، ولا يعنى

بذلك عدم حصولها على مساندة أو دعم من الحكومة، كما لا يعنى ذلك عدم وجود أي موظف حكومي فى مجلس الإدارة .

(ج) أن تكون منظمات غير ربحية ، أي لا يستفيد من الأرباح التى تحققها أصحابها أو مجلس إدارتها أو أعضائها ، ولكن إذا حققت المنظمة ربحاً فيوجه للهدف الأساسي الذي قامت المنظمة لتحقيقه.

(د) أن تكون المنظمات ذات هوية نسائية خالصة ، أو ترأسها سيدة وتعمل فى مجال رعاية المرأة وتنميتها ، أو منظمات ذات أنشطة موجهة للمرأة وتشارك فى عضويتها أو مجالس إدارتها سيدات . وهي بالتالي تتحدد فى الجمعيات الأهلية النسائية التى تواجدت على ساحة العمل الأهلي فى المجتمع المصري ، والمنظمات التى تسهم فى تفعيل المشاركة السياسية للمرأة باعتبارها ما زالت من بين أولويات أجندة المرأة ، والعمل النسائي الأهلي خاصة ، وكذلك الشركات المدنية المسجلة بالقانون المدني وتعمل فى مجال الدفاع عن حقوق المرأة وتحسين ورفع مكانتها وتناضل من أجل عدم التمييز بين الجنسين .

(هـ) يجب أن تشمل المنظمات على درجة معقولة من المشاركات التطوعية للمرأة، أما فى الأنشطة التى تقوم بها المنظمة أو فى عضويتها ، أو فى إدارة شئونها .

# هوامش ومراجع الفصل الثاني

١ - يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- محمد حافظ دياب : بحوث الجمعيات الأهلية فى الوطن العربي – قراءة تحليلية نقدية ، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ١٩٩٧ ،ص ١٠٦ .

- Salaman, L.M &Anheier, H.K, IN search of the nonprofit sector, The Question of Definitions, Paper Preasented to the third international conference of research on voluntary and nonprofit organization Indiana university, Indianapolis, March, 1992

- شهيدة الباز : المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين - محددات الواقع وآفاق المستقبل ، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ص ٤٠ – ٤١ .

٢- أحمد زكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٦ ص ٢٨ .

٣- المرجع السابق ، ص ٢٨ .

4- Eleanor, L.Brilliant, Voluntarism, Encyclopedia of social work, N. A. S. W., U.S.A., 1995, p. 2469.

٥- محمد على محمد : علم اجتماع التنظيم – مدخل للتراث والمشكلات والموضوع والمنهج، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣ ، ص ٥٤٩ .

٦- أحمد مصطفى خاطر : فاعلية الجمعيات الأهلية فى أداء دورها ، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، القاهرة ١٩٩٤ ،

ص ٥٩.
٧- روبرت كينج : نحو تصنيف المنظمات الأهلية العربية ، من أعمال مؤتمر " دور المنظمات العربية والشرق أوسطية غير الحكومية فى الاستراتيجية القومية للتنمية " ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ١١ .
٨- أماني قنديل : ملامح الجمعيات الأهلية فى العالم العربي ، (فى) الجمعيات الأهلية فى مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٢٩ .
٩- جمال محمد أبو الوفا : دور الجمعيات الأهلية فى التنمية المجتمعية ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية فى الوطن العربي، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٣٩٦.
١٠- نجوى عبد الله سمك : القطاع الأهلي والتنمية الاقتصادية فى مصر مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، الجيزة ، ١٩٩٩ ص ١٢ .
١١- عزة عبد المحسن خليل : الجمعيات الأهلية وتنمية المرأة ، (فى) الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر ، دار الأمين ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٢٤٥ .
١٢- الاتحاد الإقليمي للجمعيات والمؤسسات الخاصة بالإسكندرية : قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية ، الباب الأول ، المادة ، ٢٠٠٣ ، ص ٣ .
١٣- أشرف حسين : الجمعيات الأهلية ودورها فى التنمية فى مصر ، مرجع سابق ص ص ٥٨ – ٥٩ .
١٤- شهيدة الباز : المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي

والعشرين ، مرجع سابق ، ص ص ٣٦ ــ ٣٨ .

١٥- المجالس القومية المتخصصة : تنمية المنظمات غير الحكومية وتعظيم دورها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، القاهرة ، (بدون تاريخ) ، ص ٣.

١٦- أنظر فى ذلك كل من :

- أماني قنديل : ملامح الجمعيات الأهلية فى العالم العربي ، مرجع سابق ، ص ص ١٦ ــ ١٧ .

- Lester M. Salamon & Anheire, in search of Nonprofit Sector, The Johns Hopkins Comparative Nonprofit srctor Project guide Nu, 1 ( Batimore), 1989.

١٧- فاطمة خفاجي : الآليات التى تتيح للمرأة التقدم فى المنظمات غير الحكومية، مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادي والعشرين ، القاهرة ، يونيو ١٩٩٤ .

١٨- سامية حسن الساعاتي : أهمية دور المرأة فى العمل التطوعي ، ندوة دور المنظمات التطوعية والتنظيمات الأهلية فى التنمية الاجتماعية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، نوفمبر ، ١٩٩٣ .

١٩- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا : المبادئ الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتواصل بين الحكومات والمنظمات الشعبية ، ١٩٩٤ .

٢٠- عزة عبد المحسن خليل : الجمعيات الأهلية وتنمية المرأة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٢ ــ ٢٥٣ .

٢١- ماجدة رمزي : المرأة المصرية المعاصرة ، الهيئة العامة للاستعلامات ، وزارة الإعلام ، مطابع الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٨ .

٢٢- هالة شكر الله ، وأخريات : المرأة فى السنظمات الأهلية فى مصر ، دراسة (فى) المرأة فى المنظمات الأهلية العربية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٣٠٢ .
٢٣- عفاف عبد العليم إبراهيم : الحركة النسائية وتأثيرها على الأدوار المتغيرة للمرأة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣ ، ص ٣١٦.
٢٤- أماني قنديل : العمل الأهلي والتغير الاجتماعي ، منظمات المرأة والدفاع والرأي والتنمية فى مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ص ٢٠ – ٢١ .
٢٥- شهيدة الباز : المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

# الفصل الثالث

# الجمعيات النسائية المصرية

## "بين الماضي والحاضر"

- مقدمة :

أولاً : مرحلة النشأة والتبلور (١٨٢٤ ــ ١٩٥٢).

- مرحلة البدايات والنشأة (١٨٢٤ ــ ١٩١٩).

- مرحلة الأزدهار والانطلاق (١٩١٩ ــ ١٩٥٢).

ثانياً : مرحلة الإنكسار والتراجع (١٩٥٢ ــ ١٩٨٠).

ثالثاً : المنظمات النسائية ــ رؤى جديدة (١٩٨٠ ــ ٢٠٠٣).

رابعاً : إشكاليـــــات المنظمـــات النسانية المصرية.

# الجمعيات النسائية المصرية

# بين الماضي والحاضر

# (١٨٢٤ ــ ٢٠٠٣)

## مقدمة :

هذا الفصل يقدم قراءة تاريخية تحليلية لمشاركة المرأة فى بناء وتطوير المجتمع المدني ومنظماته فى المجتمع المصري ، وذلك بهدف فهم واقعنا الراهن بشكل أفضل والسياق الذي أفرزه وعوامل التحول والاستمرارية فيه ، وهي دراسة علمية تستند فى قراءة الماضي إلى محاولة لفهم الحاضر والسياق الذي نبع فيه حيث لا يمكن أن نحدد مشاركة المرأة فى الجمعيات الأهلية بمعزل عن وضعها فى المجتمع بشكل عام والذي يتحدد بدوره بمدى نمو وتطور التكوين السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ولا بمعزل كذلك عن علاقات المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي ، وقد أصبح مشاركة المرأة فى المنظمات الأهلية لا يعبر عن إرادتهن فحسب ، بل صار كذلك تعبيرا عن مطلب عالمي من قبل الممولين الدوليين لهذه الجمعيات ، ومطلبا وطنيا من قبل المهتمين بقضايا التنمية، حيث كثيرا ما يمنح التمويل لجمعية أهلية ، شرط تضمينها لبرامج تخدم صالح المرأة [١].

ويسعى هذا الفصل التعرف على وضع النساء المصريات وتواجدهن فى العمل الأهلي ، وقد كان هذا الوضع قد أصطبغ بآثار البدايات التاريخية، وكذلك بالتحولات السياسية والاجتماعية والثقافية ، بالإضافة إلى مسيرة نضالات المرأة نفسها ، مع محاولة تقديم تحليلي لتلك المؤثرات لما لها من أهمية فى الإحاطة بوضع المرأة الراهن وتنظيماتها .

ونتبنى فى هذا العرض التحليلي المدخل التنظيمي Organizational Approach فى دراسة المنظمات النسائية من حيث نشأتها وتكوينها ، ووظائفها

الظاهرة والكامنة ، وأهم الإنجازات التى تحققت ، ومدى تكامل عملها فى تحقيق أهداف وجهود التنمية المجتمع [٢] . وهذا الفصل يتناول عرض كل المنظمات النسائية التى تولت رئاستها امرأة أو شاركت فى عضويتها خلال الفترة التاريخية ما بين (١٨٢٤ – ٢٠٠٣) وفقا للتقسيمات التاريخية التى نعرضها فى مراحل ثلاثة . فتحدد المرحلة الأولى منها النشأة والتبلور (١٨٢٤ – ١٩٥٢) ، وفى المرحلة الثانية : الإنكسار والتراجع للمنظمات النسائية (١٩٥٢ – ١٩٨٠) ، أما المرحلة الثالثة : فتعرض المنظمات النسائية – رؤى جديدة (١٩٨٠ – ٢٠٠٣) . وفى ختام الفصل فنعرض إشكاليات المنظمات النسائية المصرية .

## أولاً: مرحلة النشأة والتبلور (١٨٢٤ ـ ١٩٥٢) .

إن دراسة المنظمات الأهلية النسائية لا يمكن أن يكون لها واقعيتها ومنطقها إلا بمعرفة سياق المجتمع العام الذي تعيش فى كنفه المرأة فلا يمكن إعطاء صورة بانورامية تعكس مجمل الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع وموقع المرأة فيه يكون علميا ومنهجيا طريقا صحيحا لدراسة هذه المنظمات .

ولقد ارتبطت نشأة المنظمات النسائية وتشكلها التاريخي بمجموعة من المؤثرات أو التحديات الداخلية والخارجية والتي تعكس الإطار الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي تبلورت فيه جنباته حركة وأوضاع هذه الجمعيات الأهلية النسائية فى مصر والتي تتمثل أهم مؤثراتها فى [٣]:

### ١ـ نشاط البعثات التبشيرية الدينية :

شهدت العقود التي سبقت الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ نشاطا واسعا للإرساليات (أو البعثات) التبشيرية الوافدة من دول أوربية مختلفة ، وقد اتجه اهتمامهم نحو الفقراء من خلال الإعانات الاجتماعية ، وإنشاء المدارس التابعة لهم ، والتي تتيح تعليم الفقراء بالمجان . ولقد أدى نشاط البعثات التبشيرية إلى معارضة المصريين جميعا المسلمين والأقباط ، ما شجعهم على إنشاء عشرات المنظمات الأهلية ذات السمة الدينية والتي استخدمت أسلحة مماثلة لما استخدمته البعثات التبشيرية بتقديم الإعانات للفقراء ، وإنشاء المدارس المجانية لهم ، وفى العقدين الآخرين من القرن التاسع عشر قامت المنظمات الأهلية الدينية بإنشاء العديد من المدارس كاتجاها عاما .

### ٢ـ طبيعة التركيبة الاجتماعية وتأثير الجاليات الأجنبية :

وقد كان لها أكبر الأثر فى حفز تطور حركة هذه المنظمات حيث أن عدم التجانس بين السكان (سواء الديني أو النوعي) على تطور المنظمات التطوعية حيث تميل كل جماعة متجانسة نحو خلق آليات لدعم الترابط بينها والدفاع عن ثقافتها فى

مواجهة الثقافات الأخرى ، وكان لتزايد عدد الجاليات الأجنبية فى مصر دوراً فى مرحلة النشأة الأولى للجمعيات الأهلية عامة والنسائية بصفة خاصة فى تأسيس جمعيات وروابط خاصة بهم . مما أثر فى إنشاء المصريين العديد من الجمعيات للاحتماء بذاتهم وثقافتهم الوطنية فى مواجهة الأجانب ، وخاصة الجمعيات ذات الصبغة الدينية بين أصحاب الديانات المختلفة فى المجتمع ، والتي تختلط فيها الأهداف العلمانية (كالخدمات التعليمية والصحية) فى بعض الأحيان ، وإن كانت الجمعيات الأهلية الدينية المصرية (الإسلامية والمسيحية) فى تلك الآونة لم تأخذ شكل الصراع والتنافس بل كان يجمعها الترابط الوطني لمكافحة الاستعمار ، ووقف زحف الإرساليات التبشيرية الأجنبية ، بالإضافة إلى التصدي للظروف الاجتماعية والاقتصادية المتردية للشعب المصري .

## ٣- الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ :

لقد أسهمت الأحداث السياسية الهامة فى تعبئة الشعور القومي للمصريين ودفع حركة تأسيس جمعيات أهلية تعدد أنماطها ومجالات عملها فامتدت إلى التعليم والصحة والثقافة والرعاية الاجتماعية وقد تفاعلت الجمعيات الدينية (الإسلامية والمسيحية) وحركة الكفاح الوطني ، وبزوغ الوعي والدور السياسي الذي لعبته هذه الجمعيات الدينية بالإضافة إلى أدوارها السابقة .

## ٤- أوضاع المرأة المصرية :

تشير أوضاع المرأة المصرية فى البدايات التاريخية إلى أنها قد وقعت تحت ظلم مزدوج ، فالظلم الذي وقع على الرجل من جانب النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي انتقل إليها مضاعفا ولهذا يقال أن اضطهاد المرأة المجتمع المصري كان جزء أساسيا من اضطهاد الطبقات المطحونة فى هذا المجتمع ، وقد ساعد هذا على ظهور ونمو الحركة النسائية لتحرير المرأة فى مستهل الثلاثينات وظهور المنظمات

النسائية التى حاولت تحقيق المطالبة بالحقوق الاجتماعية والسياسية للمرأة ويوجب مساواتها بالرجل فى كافة ميادين الحياة .

ونعرض فى هذه المرحلة بدايات ونشأة المنظمات النسائية من خلال فترتين : الأولى منها ما بين (١٨٢٤ – ١٩١٩) والثانية ما بين (١٩١٩ – ١٩٥٢) ، وكما هو معروف فإن التنظيمات يمكن أن تتنوع وفقا لبنائها وأهدافها وبالمستوى الاجتماعي والسياسي الذي تعمل فى ظله . ولذا سيتم عرض هذه المنظمات النسائية ذات الطابع الخيري والديني منها ، أو ذات الطابع النسائي البحث . والثالثة ذات الطابع السياسي وذلك وفقاً لما يأتي :

## • مرحلة البدايات والنشأة (١٨٢٤ – ١٩١٩):

قامت المنظمات الخيرية النسائية فى نهاية القرن الماضي على أسس طائفية ودينية وأخرى سياسية ولقد كان أول تنظيم وتجمع نسائي هو " اتحاد المرأة المصرية " فى عام ١٨٢٤ والذي استهدف تناول مظاهر عدم المساواة مع الرجل فى المجالات القانونية والسياسية ، والتي كانت تؤثر فى حياة النساء فى هذه الفترة [٤] .

وتلى ذلك تكوين اللجنة التى شكلت لمساعدة الأتراك أثناء حرب ١٨٩٥ بين تركيا واليونان وهي كانت لجنة صورية تتكون من زوجات رجال السلطة الذين شكلوا لجنة رجالية بنفس الهدف . وهي كانت فرصة للنساء لعمل جماعي [٥] . أما الجمعيات الخيرية والطائفية والدينية الأولى فكانت تتمثل تاريخيا فى : " الجمعية الخيرية للنساء المارونيات "، وجمعية يد المساعدة النسائية الخيرية "، " والجمعية الخيرية النسائية بالإسكندرية "، و " الجمعية الخيرية للسيدات السوريات بطنطا " و " الجمعية النسائية القبطية بالفيوم " . وهي جمعيات على سبيل المثال لا الحصر . وقد تركزت أنشطتها فى تعليم الفقراء ورعاية الأيتام ومساعدة الفتيات الصغيرات . وليس هناك معلومات دقيقة تخص تاريخ نشأة تلك الجمعيات أو التجمعات النسائية ولكنها قد

وردت فـى النشـرات النسـائية التـى كانـت تصـدر حـين ذاك مـثل " أنـيس الجلـيس " وصاحبتها ورئيسة تحريرها (الكسندرة أفرينو) عن الفترة من ١٨٩٨ ــ ١٩٠٨ . [٦]

" وفتاة الشـرق " وصـاحبتها ورئيسـة تحريـرها (لبيـبة هاشـم) و "الجـنس اللطـيف" وصـاحبتها ورئيسـة تحريـرها (ملكة سعد) [٧] . والتي ترجع إعدادها التى ذكرت إلى عـام ١٩٠٣ ، ممـا يطرح إمكانية أن تكون نشأتها سابقة على هذا التاريخ . ولم تقتصر أنشطة هذه الجمعيات على المراكز الحضارية وحدها وإنما قد امتدت لتشمل مختلف المناطق الريفية ، ولعل ذلك كـان راجعاً إلـى غلبة الطابـع الإقطاعـي علـى الاقتصـاد المصـري فى تلك الفترة ، وإقامة كثير من ملاك الأراضـي فى الريـف ، وتوالت بعدها الجمعيات كما يلي :

## جمعية الشابات المسيحيات عام ١٩٠٢ :

وقد أنشئت برئاسة (اليس تادرس) وهي تهدف إلى تقديم خدمات تثقيفية وعلمية.

## مبرة محمد على عام ١٩٠٨ :

فـى عـام ١٩٠٤ دعـت الأميـرة (عـين الحـياة) إلـى تأليـف جماعـة مـن السـيدات المصـريات لإقامـة مستوصـف لعـلاج الفقراء ، والذي حمل بعد ذلك اسم مبرة " محمد علـى" فـى عـام ١٩٠٨ ، وكانـت تستهدف الإشراف على أداء الأطباء لأعمالهم ، كما أنهـا قامـت بإنشاء مدرسـة لتعليم الفتيات المبادئ الصحية ، والعناية بالأسرة والأطفال والخياطة بمدينة القاهرة ، وبحلول عـام ١٩٦١ كانـت المبـرة أنشئت (١٢) مستشفى وعيادة قـدمت العـلاج مجانـا أو بسـعر رمـزي للمرضـى ، وعلـى مـدى عشـرين عامـا وفرت مؤسسـات المبـرة العـلاج لأكثـر مـن ١,٣ مليون مريض ، ويشير نجاح وانتشار عمل المبرة إلى غياب المبادرات الحكومية في الرعاية الصحية والاجتماعية [٨].

## جمعية الشفقة بالأطفال عام ١٩٠٨ :

وقد قامت بتأسيسها (زينب أنيس) كإحدى المنظمات الخيرية النسائية المبكرة ، وكانت تضم خمسين عضو من بنات البكوات والأفندية، وكان نشاطها ينصب على رعاية الأطفال من الفقراء واليتامى .

## جمعية ترقية المرأة عام ١٩٠٨ :

قامت (فاطمة رشيد) مع أخريات بتأسيس الجمعية والتي كانت تنادي بحقوق المرأة فى إطار إسلامي ، وكتابة المقالات وتنظيم حلقات النقاش .

## جمعية المرأة الجديدة عام ١٩٠٨ :

وهي جمعية خيرية تساعد فيها نساء الطبقة الراقية نساء الطبقة الفقيرة فى الحصول على معلومات تنفعهم كزوجات وأمهات .

## جمعية خريجات الجامعة الأمريكية عام ١٩١١ :

وقد أنشئت هذه الجمعية بمدينة القاهرة لنصرة تعليم الفتاة المصرية وهي جمعية ثقافية أدبية .

## جمعية الاتحاد النسائي التهذيبي عام ١٩١٤ :

وقد كونتها (ملك حفني ناصف ، ومي زيادة ) والأولى قد عرفت باسم (باحثة البادية) وكان هدفها توعية النساء والمطالبة بتعليمهن وبمجانية التعليم ، وقد ضمت هذه الجمعية فى عضويتها مجموعة من النساء الأجنبيات وكن يجتمعن أيام الجمع لعقد النقاشات بالجامعة الأهلية والتي أصبحت فيما بهد جامعة فؤاد الأول ثم سميت جامعة القاهرة .

## جمعية الرقي الأدبي للسيدات المصريات عام ١٩١٤ :

وقامت بتشكيلها كل من (هدى شعراوي والأميرة عين الحياة) وقد استهدفت

مساعدة الفتاة المصرية على تفهم الأدب والفنون الراقية ولشغل فراغ المرأة فيما يفيد ويرقى بها .

ولقد شهدت سنوات الحرب العالمية انخفاضا فى النشاط النسائي قد أدى إلى حل بعض الجمعيات السابقة إلا أن نشوب ثورة ١٩١٩ أعطى الحركة النسائية زخماً خاصاً متمثلاً فى بعد جديد وهو مشاركة المرأة المصرية فى الحياة السياسية والذي أفاد وأثرى كل النشاطات السابقة للنساء ووسع مداها .

## مرحلة الازدهار والانطلاق (١٩١٩ ـ ١٩٥٢) :

لقد بدأ بزوغ التنظيمات النسائية فى هذه المرحلة مع أشتعال الثورة بعد نفي (الزعيم سعد زغلول ) ورفاقه مباشرة ، وقد دخلت المرأة المصرية مع هذا الحدث عهداً جديداً أتاحته لها اندلاع ثورة كبرى حظيت بمشاركة وعطف كل طبقات المجتمع المصري . ولقد كان من نتاج ذلك ظهور التنظيمات النسائية الآتية :

## جمعية اتحاد وترقى المرأة المصرية عام ١٩١٩ :

وهي جمعية تأسست بمدينة طنطا وتهدف ترقية المرأة فى العادات والأخلاق والنهوض بها وإعانة البائسات ، وقد أقامت مشغل للفتيات الفقيرات حيث تعلمهن صناعة السجاد ، كما أنها أنشأت مدرسة بتعليم الفتيات الفقيرات مجاناً .

## لجنة سيدات الوفد عام ١٩٢٠ :

وقد تشكلت هذه اللجنة النسائية فى ٨ يناير ١٩٢٠ وانتخبت (هدى شعراوي) رئيسة لها ، وكانت مهمة هذه اللجنة استمرار المطالبة باستقلال مصر استقلالاً تاماً ، وأن تستمر اللجنة ما دام العمل الذي انتدب الوفد لأجله قائماً ، وقد كان لها دوراً كبيراً فى جمع توكيلات السيدات من القاهرة والأقاليم للوفد بقيادة (سعد زغلول) .

## جمعية المرأة الجديدة عام ١٩٢٠ :

وهي تأسست برئاسة (شريفة رياض) وكان هدفها الرئيسي رفع مستوى المرأة .. وتحددت أهم نشاطاتها فى [٩] :

(أ) إلقاء المحاضرات فى كافة أوجه الثقافة .

(ب) إقامة مشغل للفتيات بالسيدة زينب لصنع السجاد .

(ج) احتضان الفتيات الفقيرات فى سن الثانية وحتى الثانية عشرة لإعدادهن لمواجهة الحياة .

(د) إنشاء المدارس لتخريج الممرضات والمربيات واستقدمت فيها معلمات من سويسرا وإنجلترا .

(هـ) إقامة الأسواق الخيرية لصالح المحتاجين .

## جمعية رعاية الأمومة والطفولة عام ١٩٢٠:

وقد أسهم فى إنشائها زوجات الرأسماليين الوطنين برئاسة ( فردوس عفيفي) ، وكانت تقوم بتقديم خدماتها فى مجال رعاية الطفولة والأمومة من خلال ثلاثة مراكز فى (حي السبتية ، وحي عابدين ، وشارع رمسيس) بالإضافة إلى مركز لتنظيم الأسرة .

## جمعية ترقية الفتاة المصرية عام ١٩٢٠ :

وهي تأسست فى مدينة الإسكندرية وكان هدفها الأساسي هو النظر فى كيفية تعليم الفتيات وطرق تربيتهن ، واعتمدت فى ميزانيتها على الأسواق الخيرية التى كانت تقيمها ، وعلى تبرعات الأميرات والسيدات الأرستقراطيات.

## جمعية نهضة السيدات المصريات ١٩٢٠ [١٠] :

وقد تولت رئاستها (لبيبة أحمد) وكانت الجمعية تتسم بالطابع الإسلامي ،

وعملت بالمجال الاجتماعي بالمجتمع .

## الاتحاد النسائي المصري عام ١٩٢٣ :

في ١٦ مارس عام ١٩٢٣ تحولت " لجنة سيدات الوفد " إلى الاتحاد النسائي المصري وتم الاعتراف به رسميا في عهد حكومة ( نجيب إبراهيم باشا ) وهو يعد أول منبر للنساء في مصر ، وقد تولت رئاسته (هدى شعراوي) وحدد الاتحاد مطالبه التي كانت تتفق ومقتضيات المجتمع في ذلك الوقت وكانت أهم برامج الاتحاد النسائي الاجتماعية تشكيل لجنة استشارية من رجال أكفاء أبدو كل الاهتمام بشئون المرأة تعمل على إصدار تشريعات اجتماعية لحماية الأسرة وعمل المرأة وتعليمها والرعاية الصحية لها ولأطفالها ، وكما قام الاتحاد باستئجار منزل بحي شعبي ليكون مدرسة لتعليم نساء الحي مبادئ الصحة والتمريض والصناعات اليدوية ، ومحاربة التقاليد الضارة ، ومعالجة المرضى من النساء والأطفال ، وقد تم تعميم هذه التجربة بأحياء شعبية أخرى بعد نجاح المشروع ، كما تم افتتاح مشغلا أطلق عليه (دار المرأة) بالقصر العيني ليكون جامعة للفنون النسائية بتعليم الفتيات القراءة والكتابة والخياطة والتطريز ، وقسم آخر استخدم كمستوصف لمعالجة الأطفال والنساء مجانا .

أما البرامج التعليمية للاتحاد النسائي فقد تمثلت في تشجيع الفتيات على التعليم ، وقد كان له دورا في ارتفاع نسبة تعليم الفتيات من ١٩,٢٤% نسبة للذكور في عام ١٩٢٥ إلى نسبة ٣٨,٩٧% في عام ١٩٤٠ ، كما قام الاتحاد النسائي بتخريج أوائل الطالبات في جامعة فؤاد الأول ، وقد شجع الاتحاد الفتيات في التعليم بالخارج بأوروبا وفرنسا وأمريكا وقام بإرسال بعثة إلى الخارج في عام ١٩٣٦ على نفقته الخاصة وعددهن ست فتيات للدراسة في بلجيكا وتركيا لتعليم التدبير المنزلي ، كما أنه أسهم في إنشاء مدرسة لتعليم الأمهات الفقيرات المبادئ الصحية الأولية ، ومدرسة أخرى للفتيات لنفس الغرض .

وعلـى الـرغم مـن أن المشاركة الاجتماعية كانت السمة المميزة للاتحاد ، إلا أن المشـاركة السياسـية قـد فرضـتها الظـروف التـى يمـر بهـا المجتمـع ، وقـد نـادى الاتحـاد النسـائي باستقلال مصـر والسـودان والتمسك بحيـاد قنـاة السـويس ، وعـدم تحمـل خزينـة مصـر جـزء مـن ديـون تركيا ، وإلغاء امتيازات الأجانب ، وتعديل الدستور ، وكانت من أهم القضـايا التـى شـغلت الاتحـاد النسـائي هـي نـيل المـرأة حقوقهـا السياسية وحقها فى التصـويت والانـتخاب ، إلا أن دسـتور ٢٣ لم يسوى بين المرأة والرجل على أساس أن اشـتراك المـرأة فـى الحيـاة السياسية يفقـدها صـفتها التـى تنحصـر فـى شـئون المنـزل والأولاد ويخلق منازعات مع الزوج فى حالة اختلاف الانتماء السياسي بينهما [١١] .

أمـا فـى المجـال الدولـي فقـد شـارك الاتحـاد النسـائي فـى العديـد مـن المؤتمـرات الدوليـة خـلال الفتـرة (١٩٢٣ ــ ١٩٣٩) ولقـد كـان لمشـاركة المـرأة المصـرية فـى هـذه المؤتمـرات أكبـر الأثـر فـى شـعورهن بالاسـتقلال والـرغبة فـى إفـادة المجتمـع وتحقيـق نـهضـته .

## جمعية العمل لمصر عام ١٩٢٤ :

وقـد تأسسـت برئاسـة (استر فهمي ويصـا) وهـي تشـكل علامـة هامـة فـى تـاريخ العمـل النسـائي ، علـى الـرغم مـن أنهـا لـم تسـتحوذ علـى القـدر الكـافي مـن الاهتمـام ، وقـد اهتمت الجمعيـة بمعالجـة قضـايا المجتمع من خلال لجانهـا المختلفـة الصـحية ، ورعايـة الطفولة ، ولجنـة التعليم ، ولجنـة محاربـة الخمور والمخدرات ، ولجنـة الأخلاق ، ولجنـة حقـوق المـرأة وتدريبها علـى الأعمـال الاجتماعيـة . وفـى عام ١٩٢٦ أنشئت فروع لها فـى الإسـكندريـة وبعضـويـة ١٢٣ سيدة ، وآخـر بأسـيوط ويضـم ٨٠ سيدة ، وكان يتبع الجمعيـة مستوصـف لعلاج الأطفال الفقراء ، وتقديم المسـاعدات للسيدات المحتاجات ، وافتتحـت فـي عـام ١٩٢٥ مدرسـة لتحقيق الأهداف التعليمية لها ، كما حاربت الجمعية تجـارة المخدرات ، وتعدد الزوجـات والطـلاق ، وقـد اهتمت بتدريس فن رعاية الأطفال

فى مدارس البنات [١٢].

## جمعية نهضة السيدات عام ١٩٢٤ :

وقد نشأت هذه الجمعية فى مدينة زفتي وذلك لمناصرة " لجنة سيدات الوفد " للاحتجاج على نفي (الزعيم سعد زغلول ) ، واستمرار الأحكام العرفية ، وسحب الجنود الإنجليز من مصر وإلغاء الحماية ، ودعوة المثقفين لتنفيذ سياسة المقاطعة .

## اللجنة السعدية للسيدات عام ١٩٢٥ :

فى يوم ٤ يناير تأسست اللجنة برئاسة (شريفة رياض ) فى بيت الأمة لتأييد (الزعيم سعد زغلول) والعمل على تحقيق آمال البلاد بالطرق السلمية وإعادة الحياة النيابية بالعمل المنتج ، وقد نشطت اللجنة بعد اعتزال (شريفة رياض) العمل السياسي، وأنيطت ريادتها إلى(استر فهمي) وكانت تبث الوعي وتغير من اتجاهات المرأة ، وقد توسعت اللجنة فى نشاطها بعد انضمام (صفية زغلول) لها بعد وفاة (الزعيم سعد زغلول) وغلب على أنشطتها الرعاية الاجتماعية وشاركت فى المظاهرات والإضرابات المختلفة ومناهضة أعمال القمع من جانب الشرطة والحكومة ،

## جمعية الشابات المصريات وأمهات المستقبل ١٩٢٩ :

وقد تأسست الجمعيتين برئاسة (تفيدة علام) وخصصت للمشروعات النسائية ذات الطابع الاجتماعي ، واشتملت خدماتها على تكوين نادي للشابات يضم قاعة محاضرات ، وأخرى للمطالعة ، وقاعات أخرى للموسيقى والفنون والتصوير والألعاب الرياضية ، وتعليم اللغات ، وقد شاركت فى المؤتمرات النسائية الدولية وأصدرت عنها مجلة أسبوعية بنفس المسمى (أمهات المستقبل والشابات المصريات ) والتي نادت بحقوق المرأة والعمل على تحريرها ، ومن الملاحظ أن هذه الجمعية كانت من أوائل الجمعيات التى ضمنت فى عضويتها سيدات الطبقات الوسطى،

وبعض الطبقات الفقيرة .

## جمعية نشر الفضيلة والآداب :

ونشأت الجمعية برئاسة (ملكة سعد) وقد اهتمت بمحاربة البغاء ، وإنشاء مراكز لإيواء اللقيطات وأصدرت مجلة (الجنس اللطيف) فى الفترة (١٩٠٨ – ١٩٢١) ونقدت فيها أوضاع النساء بمصر ودعت إلى ترقية شعور المرأة الشرقية وإعدادها بالوسائط الأدبية المفيدة .

## جمعية الأمل عام ١٩٣٠ :

وقد تولت رئاستها (منيرة ثابت) واهتمت بقضايا تعليم النساء وحق المرأة فى تولى الوظائف القيادية وعضوية المجالس النقابية ، وحق التصويت كما نددت بقوانين الأحوال الشخصية .

## جمعية نهضة النساء المصريات عام ١٩٣٠ :

وتأسست هذه الجمعية برئاسة (لبيبة أحمد) إحدى قيادات الحركة النسائية وقتئذ وتعاونت مع الأخوان المسلمين ، وهي لم تغفل قضايا التعليم بل طالبت بتوجيه أموال الزكاة لبناء مدارس البنات ، وكرست وقتها للتوعية النسائية لجميع النساء والفتيات فى الأحياء الشعبية ضد الاحتلال الإنجليزي ، وقد أصدرت (مجلة النهضة النسائية) وهي أول مجلة مصرية نسائية تستطيع أن تجند أكبر عدد من المصريات للتحرير فيها ، وبذلك ظهر منهن رائدات الحركة الأدبية فى العالم العربي مثل الكاتبة (عائشة عبد الرحمن) [١٣].

## جمعية الفتيات من أبناء السبيل عام ١٩٣٠:

وقد استهدف تعليم الفتيات القراءة والكتابة والخياطة والأشغال اليدوية والرياضة .

## جمعيتي الاعتدال ، والسيدات المسيحيات عام ١٩٣٠ :

وهما جمعيتان تركز جهودهما فى محاربة المسكرات والمخدرات[١٤].

## جمعية الأخوات المسلمات عام ١٩٣٣ :

وتعد هذه الجمعية الجناح النساني من حركة الأخوان المسلمين بمصر ، وقد تولت رئاستها (زينب الغزالي) ثم تولت ريادتها بعد ذلك (لبيبة أحمد) وقد استهدفت الجمعية الدعوة إلى المحافظة على تقاليد الإسلام ومحاربة الخرافات والبدع كالزار والسير فى الجنازات ، وقد قامت عضوات الجمعية بالوعظ والإرشاد بين السيدات فى المنازل والمساجد والأحياء الفقيرة [١٥] .

## نادي سيدات القاهرة عام ١٩٣٤ :

قامت مجموعة من السيدات المصريات بتأسيس النادي ، وكان من أنشطة النادي تجربة الرائدات فى مجال التنمية الريفية ، وافتتح مركزاً للعمل اليدوي ، ودار للحضانة فى بلدة (سنديون) بالقليوبية لخدمة الريفيات وأبنائهن [١٦] .

## جمعية تحسين الصحة ١٩٣٦ :

وقد أنشأت برئاسة (شريفة محرز) وهي تعد من أوائل الجمعيات النسائية التى ساهمت منذ نشأتها فى رعاية المرضى الفقراء اجتماعياً ، حيث قدمت مساعدات عينية ومادية للمرضى الفقراء ، وقامت بنشاط اجتماعي وصحي وتربوي وتعمل على استئصال مرض السل من البلاد بالتعاون مع وزارة الصحة والعمل ، وهي تقدم خدماتها من خلال:

(أ) مدينة تحسين الصحة والتي تضم روضة للأطفال ومدرسة ابتدائية وأعدادية وأخرى صناعية لتعليم وتأهيل أبناء المرضى الذين ترعاهم الجمعية .

(ب) مصنع للنسيج لإمداد المستشفى بما تحتاجه ، ويعمل فيه خريجو المدرسة

الصناعية التابعة للمدينة .

(ج) مركز تأهيل مهني (بشارع الشيخ ريحان) بالقاهرة ، ويقوم بمحو الأمية لأبناء المرضى ويتولى تدريبهم على الحياكة والصناعات الكهربائية والسجاد .

(د) إنشاء ثلاث عيادات لتنظيم الأسرة وعيادات للعلاج الشامل .

(هـ) مركز لاختبار المواطنين وتطعيمهم لمن يرغب منهم بالمصل .

(و)قيام سيدات الجمعية بزيارة المرضى وأسرهم بالمنازل لتفقد أحوالهم الصحية والاجتماعية .

وقد تطورت خدمات جمعية تحسين الصحة من تعيين عدد من الأخصائيين لتقديم الخدمات بأساليب علمية وفنية (١٧) .

## جمعية السيدات المسلمات عام ١٩٣٧ :

كونت (زينب الغزالي) هذه الجمعية بعد خلافها مع (هدى شعراوي) حول قضية تحرير المرأة في مجتمع إسلامي ، وتركتها للاتحاد النسائي المصري . وقد أقامت الجمعية دار للأيتام ووفرت المساعدات للعائلات الفقيرة ، وساعدت في تسوية الخلافات الأسرية ، وتنظيم رحلات للحج وإقامة جلسات للوعظ والإرشاد لتنوير السيدات حول السلوك الفاضل ، وتحسين أحوال الأسرة ، وقد كونت ١١٩ مركزاً بالقاهرة والريف (١٨).

## • إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية وتأثيراتها :

يكشف عرضنا السابق للتنظيمات النسائية (١٨٢٤ ـ ١٩٣٨) أنه على الرغم من كثرة عددها وحيوية دورها في المجتمع إلا أنه يعيب عليها ضعف وعجز الإمكانيات المادية والإدارية والفنية لمعظمها الأمر الذى حال دون تحقيقها لأهدافها وضعف أنشطة بعضها مما أدى لإغلاق بعضها ، وهنا برزت مشكلة عدم وجود جهاز حكومي ينظم وينسق ويشرف على التنظيمات الاجتماعية

الـرعائية عامـة ، وعـدم توفـر الممارسـين المتخصصـين فـى أنشـطة الـرعاية الاجتماعية والعمل الاجتماعي والاعتماد علـى الاجتهادات الشخصية من جانب محبي الخير ، فضلا عن تردى الأحوال الاجتماعية والصحية والاقتصادية فى المدن والريف ، ولقد كان إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٣٩ استجابة لتلك الظروف ونتائج حركة اجتماعية قومية ظهرت بوادرها من عام ١٩٣٠ وقد دعمت قواعدها بإنشاء مدرستي الخدمة الاجتماعية بكل من الإسكندرية والقاهرة. وقد كان إنشاء هذه الوزارة بداية لتنظيم وتدعيم وتوجيه العمل الاجتماعي فى مصر [١٩] .

ولقد شهدت سنوات الأربعينات وحتى ثورة ١٩٥٢ مداً فكرياً نسائياً مختلفا أثر فى صعود الحركة الطلابية والعمالية التى تمثلت فى :

## الحزب النسائي الوطني عام ١٩٤٢ :

نشأ الحزب النسائي الوطني برناسة ( فاطمة نعمت راشد ) والذي سمي بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ "الجمعية النسائية الوطنية" وقد نادى الحزب بالمساواة الكاملة بين المرأة والرجل فى كل من التعليم والعمل والحقوق والواجبات والتمثيل السياسي ، وطالب بأجازات مدفوعة الأجر للمرأة العاملة فى حالة الوضع ، وحث العاملات على تكوين نقابات بالمصانع.

وقد أصدرت الحكومة القانون ٤٩ لسنة ١٩٤٥ للجمعيات بدلا من القانون المدني بهدف تنظيم العلاقة بين الجمعيات والمجتمع أي مع الدولة وبالتحديد مع وزارة الشئون الاجتماعية والذي قام بفرض القيود على الجمعيات فى التسجيل والإشراف والتفتيش على أموال ومصرفات الجمعية والموافقة على رفض التراخيص لجمع التبرعات وحل الجمعية .

ولقد كان من أثار اشتراك النساء فى مظاهرات عام ١٩٤٦ بعد الحرب العالمية

الثانية للمطالبة بالاتحاد العام ظهور التنظيمات التالية :

## اللجنة الوطنية للعمال والطلبة عام ١٩٤٦ :

فى فبراير ١٩٤٦ شاركت " رابطة العاملات المصرية " فى تكوين " اللجنة الوطنية للعمال والطلبة " مع نقابات وجمعيات أخرى ، وكانت هذه أول منظمة نسـ ـة للعاملات فى مصر وقد قادتها (حكمت الغزالي) وهي عاملة نسيج من شبرا الخيـ.. ، ومن خلال هذه الجمعيات والنقابات بدأت النساء من كل الطبقات فى تمكين أنفسهن وحماية مصالحهن ، ويذكر لهذه اللجنة أنها ساعدت على دخول النساء من مختلف الطبقات إلى مكان العمل الأمر الذي ساعد على نشر مبادرتهن ومنظماتهن على امتداد البلاد، وكذلك على دمج مختلف الطبقات داخل حركة واسعة [٢٠].

## حزب اتحاد بنت النيل عام ١٩٤٩ :

يعتبر هذا الحزب تنظيم نسائي جديد وقد سمي بعد الثورة " اتحاد بنت النيل " وقد تولت رئاسة الحزب (درية شفيق) وقد أصدر الحزب مجلة (بنت النيل ) لتكون صوت هذا التنظيم الجديد ، كما صدرت عنه مجلة (المرأة الجديدة) ، ولقد تبنى الحزب الدعوة إلى تحرير المرأة ، وإلغاء الحجاب ، وتقييد الطلاق ،وتحددت أهداف الحزب فى [٢١]:

(أ) السعي إلى رفع مستوى الأسرة المصرية ثقافيا واجتماعيا وصحيا.

(ب) السعي إلى إصدار التشريعات التى تحقق تدعيم الأسرة المصرية وتجنبيا عوامل الانقسام والتفكك من خلال تقييد الطلاق وتعدد الزوجات إلا فى الحالات التى تبيحها الضرورة .

(ج) السعي إلى تقرير حق المرأة فى الانتخابات العامة وذلك حتى تتمكن المرأة من الدفاع عن حقوقها والمساهمة فى استصدار التشريع الذي يكفل هذه الحقوق واستقرارها وتعميمها .

وخلال هذه الفترة كانت السمة الأساسية هي الوجود القوي للشرائح المتوسطة والدنيا من نساء الطبقة المتوسطة ، بخلاف النمط السائد فى أوائل القرن . وعلى نهاية الأربعينيات وأوائل الخمسينات تقلص نشاط " الاتحاد النسائي المصري " عما كان فى السابق ، وتقلصت لجانه إلى ثلاثة لجان تناولت بعض القضايا ، فساعدت لجنة النشاط الاجتماعي والتعليمي الأرامل ماليا ، ووفرت أماكن لأطفالهن فى المدارس ، ومنحت المساعدات الطبية للعائلات عند الضرورة، كما كان لديهم أخصائيون اجتماعيون مكلفون بالبحث عن أفضل سبل التعامل مع المشكلات الأسر، وفى عالم ١٩٤٦ أسسوا فصولا دراسية مسائية لربات البيوت ممن يحصلن على التعليم ، وشملت برامج هذه الفصول دراسة اللغة العربية والإنجليزية والفرنسية ، وأشغال الإبرة والأعمال اليدوية والتطريز . وتولت لجنة النشاط الصحي للنساء والأطفال كافة الأبعاد المتصلة بنمو الأطفال وصولا إلى توفير الأدوية والملابس لهم بالمجان ، أما لجنة المطالبة بحقوق النساء فقد تركزت جهودها فى الضغط من أجل الإصطلاحات القانونية . وهي قد سعيت لنشر آرائها بين طلاب المدارس والحصول على تأيدهم مع تنظيم الندوات الثقافية لتوسيع دائرة نفوذها(٢٢)

## تقييم المنظمات النسائية للمرحلة (١٨٢٤ ـ ١٩٥٢):

يلاحظ أن المنظمابت النسائية فى هذه المرحلة قد أدركت المشاكل الرئيسية التى تعاني منها المرأة المصرية وقد حاولت أن تغير من وضعها، ولم يكن ذلك من الجانب الشكلي بل ومن الجانب الواقعي أيضا ، حيث شاركت تلك المنظمات النسائية فى الميدان النضالي ضد كل من المستعمر وأوضاع المجتمع المتردية ووضعها فيه . ولا شك أنها قد حققت العديد من المكاسب فى هذا المضمار .

وعلى الرغم من أن هذه المنظمات النسائية كانت الصلة فى أغلب مبادئها وأهدافها إلا أنها لم تسعى جاهدة إلى توحيد وتضافر جهودها لتحقيق الثورة المتكاملة

للعمل المشترك . ويعد نمو عدد المنظمات النسائية وتعدد أنشطتها فى تلك المرحلة لتبلور الاتجاهات الفكرية السياسية المختلفة فى ذلك الوقت ( الاتجاه الليبرالي ، والاتجاه الإسلامي المحافظ ، والاتجاه القومي العربي ) .

ومن أهم ما يلاحظ على تلك المرحلة (البدايات والنشأة ) أن المرأة المثقفة قد تولت إدارة حركة التغيير من أمثال (هدى شعراوي ، ولبيبة أحمد ، وزينب الغزالي ، وسيزا نبراوي ....) وكان لمركزهن واتصالاتهن وثرائهن أثر فعال فى تحقيق العديد من أهداف هذه التنظيمات النسائية وإن كان يعيب عليها أنها ضمت فى عضويتها وأنشطتها السيدات الأرستقراطيات والمتعلمات فقط ، والذي صيغ بعض أدوارها وأنشطتها المظهرية أكثر منه خدمة صادقة لأبناء الطبقات الفقيرة بالمجتمع ، أو التعبير عن مطالبها ومشاكلها الحقيقية .

ولقد كان لتأثير الأديان السماوية (الإسلامية والمسيحية) دورا فى صور ومظاهر الرعاية الاجتماعية التى قدمتها المنظمات النسائية فى تلك الفترة كما أنها لعبت دوراً فى تأسيس العديد من التنظيمات الدينية المبكرة الأولى والتي قدمت ألواناً متعددة من الخدمات الرعائية (دعم الأسرة والطفولة ، والخدمات التعليمية والصحية ، وتدريب الفتيات على أعمال الحياكة والأشغال اليدوية ...) .

وتكشف الفترة الأولى (١٨٢٤ - ١٩٣٨) عن افتقاد وجود جهاز مركزي يتولى الإشراف والتنظيم والتنسيق للعمل الأهلي عامة والنسائي على وجه الخصوص ، الأمر الذى أدى إلى كثافة الجمعيات النسائية بالقاهرة وأحيانا بالإسكندرية ، وافتقاد العديد من المدن والريف لهذه الجمعيات وخدماتها مما أثر على وضع المرأة فيها . والذي كان له الأثر الأكبر فى ظهور الحاجة لإنشاء وزارة متخصصة تتولى قيادة العمل الاجتماعي وتنظيم دوره فى المجتمع .

كما تكشف هذه المرحلة عن إسهامات المنظمات النسائية فى ظهور وانتشار

الصحافة النسائية والتي استطاعت أن تكون صوت المرأة وإبراز عزلتها ، وكان منبر لمناداتها بالتحرر وإبراز الحركة النسائية وقيادتها وإنجازاتها وتنظيماتها أمام الرأي العام (٢٣).

وتبرز إسهامات المنظمات النسائية فى القضايا الوطنية فى المناداة بالاستقلال – داخل مصر وفى المحافل الدولية – وفى التعبير عن إرادتها عندما أبدت مقاطعة التعامل الاقتصادي مع المستعمر البريطاني حين ذاك والمناداة بتشجيع الصناعات المحلية ، كما ساهمت فى الاكتتاب فى تأسيس كل من بنك مصر ورأس مال شركة مصر لغزل القطن وفى إنشاء أول مصنع للخزف والزجاج ،، وأقامت الأسواق الخيرية والمعارض الخاصة لمنتجات تنظيماتها ( كجمعية المرأة الجديدة ، والاتحاد النسائي ...) خاصة فى صناعة السجاد والمنسوجات والملابس (٢٤).

وبناءً على ذلك يمكن أن تبرز أهمية هذه الفترة بزخم النضال الوطني الذي تمحور حول الجلاء والذي احتشدت فيه كافة المنظمات النسائية والذي أدى إلى ربط مطالب المرأة بتحرر المجتمع من كافة أشكال الاستغلال والاستعمار (٢٥) .

## ثانياً : مرحلة الانكسار والتراجع للمنظمات النسائية (١٩٥٢ – ١٩٨٠).

على الرغم من أن قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ كان له دورا أساسيا فى بدء مرحلة جديدة للحركة النسائية فى المجتمع المصري ، حيث اتجهت الثورة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أعضاء المجتمع بين الجنسين وإذابة الفوارق بين الطبقات وبين الجنسين ، ونالت المرأة حقوقها السياسية فى مصر للمرة الأولى عام ١٩٥٦ ، حيث نصّ الدستور على حق المرأة فى التصويت فى الانتخابات والترشيح لعضوية الهيئات (السياسية والتشريعية) كما أتاحت الفرصة لمشاركة المرأة بعد الثورة المصرية – وجعلها شريكة على قدم المساواة مع الرجل فى النهوض بأعباء التنمية الشاملة . إلا

أن مجمل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وممارسات الدولة والتنظيم السياسي الواحد ، قد أدى إلى انعكاسات سلبية على النشاط الأهلي ودوره فى العمل الاجتماعي والسياسي ، وتقليص حجم الجمعيات الأهلية عامة والنسائية منها بصفة خاصة .

وقد تبنى النظام السياسي فى بدايات الثورة وحتى منتصف السبعينات إلغاء التعددية الحزبية والتحول إلى التنظيم السياسي الواحد وتوجه السياسات الاجتماعية والاقتصادية نحو الاشتراكية ، وقد صاحب ذلك بيروقراطية الدولة التى هيمنت على كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية ، وفى هذا السياق تعاملت الدولة من الجمعيات الأهلية بنفس أسلوب تعاملها مع الأحزاب السياسية . ويصدر القرار الجمهوري رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ والذي قرر إلغاء المواد من (٤٠ – ٨٠) والتي تضمنها القانون المدني بشأن هذه الجمعيات وفرض القرار على الجمعيات الأهلية وتعديل نصوصها وحظر اشتراك الأشخاص المحرومين من مباشرة حقوقهم السياسية فى تأسيس أو عضوية أي جمعية ، وإخضاع كافة الجمعيات للرقابة والإشراف من قبل الدولة وأحكام قبضة البيروقراطية على المشاركة فى الحياة العامة ، ثم جاء القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ليزيد من تحكم قبضة الدولة على المجتمع المدني [٢٦] .

وعلى الرغم من التحولات السياسية والاقتصادية بعد ذلك سواء فى تبني النظام السياسي سياسة الانفتاح الاقتصادي فى عام ١٩٧٤ ، والتعددية السياسية الحزبية فى عام ١٩٧٦ إلا أنه لم تحدث تحولات عميقة وجوهرية فى وضع الجمعيات الأهلية . وعلى قيمة المشاركة فى الحياة العامة .

## • نماذج للمنظمات النسائية (١٩٥٢ – ١٩٨٠):

فى عام ١٩٥٣ تم حل كلٍّ من " الحزب النسائي الوطني " و " اتحاد بنت النيل " باعتبار أنهما أحزابا سياسية ، وظلت " جمعية الأخوات المسلمات " تمارس

نشاطها حتى توقف نشاط الخوان المسلمين عام ١٩٥٤ وقد تكونت مجموعة من التنظيمات النسائية كان من أهمها:

## الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية عام ١٩٥٢ :

قدمت هذه الهيئة خدماتها حتى الستينات متمركزة فى جنوب المنيا ثم انتشرت حتى شمال المنيا ومن الجنوب بمحافظة أسيوط ، وقد امتد نشاطها إلى القاهرة فى السبعينات ، وقدمت خدماتها للريف ثم امتد إلى المناطق الحضرية . وقد تمثلت خدماتها فى تعليم الكبار ومحو الأمية والاقتصاد المنزلي، وتنظيم ندوات فى التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية ، والتنمية الزراعية ، حتى يومنا هذا .

## اتحاد نساء الدولة عام ١٩٥٣ :

وقد تأسس هذا الاتحاد فى ١٩ يوليو ١٩٥٣ وتولت رئاسته (منيرة حسن) وشارك فى عضويته بعض العضوات من الحزبين السابقين " الحزب النسائي الوطني" و "الحزب السياسي النسائي"، ولقد تحدد أهدافه فى [٢٧] :

(أ) تجنب مظاهر الدكتاتورية والسيطرة فى الرئاسة بالاتحاد .

(ب) تنمية وتدعيم الروح الدينية والعمل بها بقدر الإمكان .

(ج) إنشاء قسم لدراسة الإسعاف والتمريض ، وقد تخرج منه عدد كبير من العضوات (٣١ عضوة) .

(د) تكوين لجنة تختص بتنظيم المحاضرات الدينية والاجتماعية.

(هـ) الاهتمام بالعمل فى الريف لتعليم الفتيات الحياكة والتفصيل والتدريب المنزلي .

وقد فشل الاتحاد فى تحقيق أهدافه وذلك لوجود حركة مضادة ضد الهيئات النسائية وتصويرهم على أنهن يسرن فى الطريق غير السليم ، فضلاً عن عدم وجود لجان فنية بالاتحاد للدعاية له ولبرامجه ، رغم استمرار الصحافة فى النشر لبعض

الهيئات الأخرى ، مما أثر على رسالة الاتحاد وعلاقته بالرأي العام ، وعدم توفر مصادر ثابتة للتمويل مما أدى إلى توقف العديد من مشروعاته .

وقد أستمرت بعد الثورة بعض أنشطة " الاتحاد النسائي " والذي كونته " هدى شعراوي " قبل الثورة وحتى بعد وفاة زعيمته، وقد ضعفت هذه الأنشطة وإن بقيت بعض مؤسساتها باسمها وذلك بسبب الصراعات بين أقاربها على قيادته وحب الذات والخوف من ضياع السلطة والنفوذ .

وقد تقدمت بعض عضوات " الحزب النسائي الوطني " وحزب " اتحاد بنت النيل " بطلب إنشاء حزب جديد تحت مسمى " الحزب السياسي النسائي " ، وقد حصل على موافقة حكومة الثورة وفقا للقوانين الجديدة فى هذا النظام ، وحدث انقسام حاد فى الجمعية العمومية على رئاسة الحزب ، وبعدها تم حله وتجميد أمواله وممتلكاته [٢٨].

ودخلت المرأة المصرية البرلمان للمرة الأولى عام ١٩٥٧ وذلك بانضمام كل من (راوية عطية ، وأمينة شكري ) وكانت نسبة مشاركة المرأة حين ذاك ٠,٥٧% وحدثت طفرة غير طبيعية فى عام ١٩٧٩ ، وعام ١٩٨٤ ووصلت بموجبها نسبة مشاركة المرأة إلى إجمالي الأعضاء إلى نحو ٩% ، ونسبة ٨,٢% على التوالي .

## اتحاد خريجي الجامعات عام ١٩٥٣ :

وقد تأسس الاتحاد برئاسة (سهير القلماوي) وكان يتولى رعاية الطالبات وخريجي الجامعات والمعاهد العليا وتقديم الخدمات العلمية والثقافية .

## جمعية النور والأمل عام ١٩٥٤ :

وأنشئت الجمعية برئاسة (أستقلال راضي) واستهدفت مساعدة المكفوفات من الفتيات وتأهيلهن للحياة بتدريبهن على العمال الحرفية المتطورة كصناعة السجاد والبلاستيك ، وقد امتد نشاطها لطالبات الجامعة واستطاعت أكثر من مائتين طالبة مكفوفة من الحصول على مؤهل جامعي ، وثلاثين أخريات من الإعداد لرسالة الماجستير.

## جمعية نساء الإسلام عام ١٩٥٦ :

وقد تأسست الجمعية وتولت رئاستها (مفيدة عبد الرحمن) وهي تقدم خدماتها فى مجال الأسرة ، وخدمات ثقافية ودينية ، وتقديم المساعدات الاجتماعية ، وأقامت مكتبين لتوجيه الأسرة .

## لجنة المؤتمر القومي للقوى الشعبية عام ١٩٦٢ :

بعد صدور القرارات الاشتراكية فى عام ١٩٦١ وما تبعها من تغيير التنظيم السياسي صدر قرار فى نوفمبر ١٩٦٢ بتشكيل " لجنة المؤتمر القومي " وهي اللجنة التى أوصت بأن يكون أعضاء المؤتمر ١٥٠٠ عضوا على أن يمثل العنصر النسائي فى عضويته بنسبة ٥% من إجمالي الأعضاء . وشاركت المرأة فى تنظيمات الاتحاد القومي بالأحياء والشياخات ولجنة المحافظة التى ترأستها ( فاطمة عنان) .

## الجمعية النسائية لتحسين عام ١٩٦٣ :

تأسست الجمعية بمدينة نجع حمادي برئاسة (شادية على سليمان) وقد تركز نشاطها فى مجال الفئات الخاصة ورعاية الأسرة والطفولة والأمومة ، وتنظيم الأسرة، ورعاية مرضى الدرن ، وأنشئت دار لحضانة الأطفال ، ونادي نسائي .

## جمعية الشابات المسلمات عام ١٩٦٤ :

وقد أنشئت الجمعية فى مدينة الإسكندرية برئاسة (سوزان صديق) وقد تمثل نشاطها فى التوعية القانونية للمرأة مدنياً ودينياً ، ودار للرعاية المغتربات ، ومساعدة المحتاجين ، ومشروع أسر منتجة للسيدات غير العاملات وتسويق منتجاتهن ، ومحو أمية السيدات .

## جمعية المبرة عام ١٩٦٦ :

تأسست الجمعية فى مدينة الإسكندرية برئاسة (هدى عبد الهادي) وتحددت أنشطتها فى رعاية الطفولة (تعليميا وصحياً واجتماعيا) ورعاية الأمومة وتنظيم الأسرة ، وبرامج محو أمية المتسربات من التعليم ، وتعليمهن المهارات الفنية المختلفة، وكفالة الأيتام.

## جمعية التدريب المهني والأسرة المنتجة عام ١٩٦٧ :

قامت (خديجة محمد فريد) بتولي إدارتها ، وتحددت أهدافها فى التعاون مع الجمعيات الأعضاء فى تنفيذ مشروعات الأسر المنتجة ، والارتفاع بمستوى الإنتاج الأسري وتطوير الصناعات البيئية والمنزلية ، وتسويق المنتجات ، وتقديم القروض للمشروعات وماكينات الحياكة للأسرة .

## جمعية رعاية الأحداث عام ١٩٦٧ :

وقد تأسست الجمعية فى مدينة القاهرة وقد ترأست مجلس إدارتها (شهوار مختار حجازي) وتحددت خدماتها فى رعاية الأحداث والأيتام واللقطاء، وتمثلت أنشطتها فى إقامة ورشة للنجارة وأخرى للسجاد ومشغل لتدريب الفتيات على فنون الحياكة والتطريز ، ومكتب للاستشارات الأسرية ومؤسسة لإيواء الأيتام ، ودار حضانة ، ونادي ثقافي اجتماعي رياضي ، وفصول لمحو الأمية .

## اللجان النسائية بالاتحاد الاشتراكي عام ١٩٧١ :

بعد إعلان الاتحاد الاشتراكي كتنظيم سياسي وحيد دخلت العديد من السيدات فى هيئاته وشكلت لجاناً نسائية على مستوى محافظة القاهرة تضم مقررات لجان النسائي فى الأقسام المختلفة ، وقد شاركت ١٣٠٩ سيدة بالوحدات الأساسية بالمحافظات وبنسبة ٢% من مجموع الأعضاء.

## جمعية الوفاء والأمل عام ١٩٧٢ :

أنشئت السيدة (جيهان السادات) الجمعية من أجل رعاية وتأهيل مقاتلوا حروب ( ٤٨ ، ٥٦ ، ١٩٦٧) وقد أقامت الجمعية مدينة الوفاء والأمل لرعاية المعوقين ، وهي تضم مستشفى للعلاج وتأهيل المعوقين وهي تسع ألف مريض ، وتضم مركز للتأهيل الطبي والمهني ، ومصنعا للأطراف الصناعية ، ومركزا للتأهيل الجسماني والفني والمهني،وقد أنشئت فرعا لها بمدينة الإسكندرية[٢٩].

## التنظيم النسائي للاتحاد الاشتراكي عام ١٩٧٥ :

فى سبتمبر ١٩٧٥ صدر قرار بتكوينه ، وقد حددت مهامه فى[٣٠]:

(أ) العمل على رفع مستوى وقدرة المرأة المصرية ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وخاصة فيما يتعلق بتقوية الروابط الأسرية والعمل على حل مشكلاتها .

(ب) التعرف على مشكلات المرأة والعمل على حلها .

(ج)أن يكون للتنظيم النسائي دور إيجابي بالنسبة لقضايا المرأة ( تنظيم الأسرة / رعاية الطفولة والأمومة / محو الأمية ) وبعد انتقال السلطة إلى(الرئيس أنور السادات) تحول مجلس الأمة إلى ما يسمى بمجلس الشعب واستمر في تزايد عدد العضوات فيه إلى تسع سيدات ، وأرتفع عدد المقيدات فى جداول الانتخابات إلى٩٥٦١٩٥ سيدة وبنسبة ١٢% من جملة المقيدين ، وهو ما يؤكد الارتفاع النسبي لدرجة مشاركة المرأة فى الحياة السياسية والاجتماعية .

الجمعية العامة لرعاية طلاب الجامعات والمعاهد العليا عام ١٩٧٥ :

أقامت السيدة (جيهان السادات ) الجمعية ومقرها الجيزة ، ولكن خدماتها تغطي كل محافظات الجمهورية ، وتعمل على توفير الخدمات والرعاية المادية والاجتماعية والثقافية والدينية للطلاب .

## الجمعية المصرية للدفاع الاجتماعي عام ١٩٧٩ :

تأسست الجمعية برئاسة (زينب إبراهيم صادق) وهي تقدم خدماتها للمرأة والشباب والأحداث والأيتام ، وتتمثل أنشطتها التعليمية فى فصول لمحو الأمية للفتيات والسيدات والمتسربات من التعليم والعاملات بالجمعية ودار الأطفال من سن الولادة وحتى سن ما قبل المدرسة توفر لهم داخلها الرعاية الطبية والنفسية والاجتماعية والتعليمية والترفيهية تحت إشراف متخصصين وذلك بهدف مساعدة المرأة العاملة فى أداء رسالتها والمشاركة فى الإنتاج ، وفصول تقوية لطلاب المدارس ، ودورات تعليم كمبيوتر ، أما الأنشطة الاجتماعية فتتمثل فى مركز للأسرة المنتجة تابع لمؤسسة القاصرات لتعليم الفتيات المتسربات من التعليم وسيدات الحي على أعمال الحياكة والتفصيل وأشغال الإبرة ، ونادي للطفل لحماية الأطفال من سن ٦ سنوات حتى ١٥ سنة من الانحراف ، ونادي نسائي لحماية الفتيات والسيدات من سن ١٥ سنة إلى٣٥ سنة عن طريق شغل وقت فراغهن بالتدريب على الأعمال الفنية المختلفة ، ومكتب للمراقبة الاجتماعية لرعاية الأحداث ، ودوراً للرعاية الاجتماعية للأحداث الذين صدرت ضدهم أحكام قضائية من محاكم الأحداث لإعادة تأهيلهم وتعديل سلوكهم (٣١).

## • تقييم المنظمات النسائية للمرحلة (١٩٥٢ – ١٩٨٠) :

حدوث انكسار للحركة النسائية ومنظماتها فى المجتمع المصري ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى الأحداث السياسية التى أثرت على طبيعة وتوجهات النظام السياسي. والتي اتسمت بالتقلب والتنقل السريع المتلاحق فى الفترة القصيرة (١٩٥٢ – ١٩٨٠) من الفكر الاشتراكي ونظام الحزب الواحد إلى الانفتاح الاقتصادي والتعدد الحزبي ، مما انعكس على تراكم الخبرة السياسية للمجتمع للمنظمات الأهلية عامة والنسائية بصفة خاصة وأثر على مدى نضوجها ، ولذى يمكن القول أن هناك درجة عالية من التفاعل بين السمة الانتقالية للنظام السياسي وبين السمة الانتقالية للمنظمات النسائية

في تلك الفترة [٣٦].

وفى هذه الفترة خفتت أصوات الحركة النسائية وتعرضت منظماتها إلى التجميد أو الحل وذلك نتيجة تأثيرات السياسات الاشتراكية التى تبنتها الدولة ، وتأثر المنظمات النسائية بأحكام القانون ٤٩ لسنة ١٩٤٥ ومن بعده القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ للجمعيات والمؤسسات الخاصة الذي أحكم قبضة يده متمثلا فى حق وزارة الشئون الاجتماعية بالرقابة فى الترخيص للجمعيات والإشراف المالي وحل الجمعيات الأهلية ذات الطابع السياسي منها وأعيد الترخيص لبعضها ولذا اتسمت هذه الجمعيات بالطابع الخيري فى الأساس ولم تسع للدعاية لنشاطها ، وبعد الستينات قامت الحكومة بإنشاء العديد من الجمعيات وعينت موظفين لإدارتها ، فشهدت هذه الفترة اختفاء القيم الأخلاقية وتحكم البيروقراطية فى أسلوب عملها وظهور المصالح المادية والفساد واحتكار وسيطرة الدولة على العمل الاجتماعي.

أما فترة الستينات وحتى السبعينات فقد وضح اهتمام الدولة بالأجهزة الشعبية الحكومية التى تبنت بعض الجهود الاجتماعية لمقابلة احتياجات المرأة فى كافة المناطق (الحضرية والريفية والصحراوية) من خلال النظم المختلفة كما أن الحكومة قد لجأت فى هذه المرحلة إلى منهج جديد فأسندت بعض مشروعاتها إلى الجمعيات الأهلية مثل (دور الحضانة، الأسر المنتجة ، الرائدات الريفيات ، تنظيم الأسرة ...) وهي مشروعات وإن كانت قد ارتدت ثوب الجمعيات الأهلية إلا أنها فى الأصل مشروعات قامت بمبادرة من الدولة وبتوجيه ودعم منها .

ومن أهم إيجابيات العهد الناصري فى العمل الأهلي النسائي احتواء شرائح مختلفة وعدد من نساء الطبقة المتوسطة ، وكذلك إجتزابهن للعمل فى ومع القواعد الشعبية ، بعكس الحقبة التاريخية السابقة التى كان يعيب على تنظيماتها مشاركة السيدات الأرستقراطيات فى تأسيسها وعضويتها وتمويلها.

وتتحدد أوضاع الجمعيات النسائية خلال هذه المرحلة بالتحول من المنحنى السياسي إلى المنحنى الاجتماعي التنموي مما يضفي على الأخيرة نظرة أكثر شمولية تجاه التنمية تحمل فى طياتها أهداف تغيير المجتمع وعلاقاته نحو الأفضل ، والتحول من مجرد العمل الرعائي الخدمي .... أما بالنسبة للتنظيمات النسائية ذات التوجه النسوي فقد امتدت إليها الخلافات الفكرية داخل الحركة السياسية المعارضة بمختلف فصائلها المنظمة وغير المنظمة .

وخلاصة القول يمكن أن تحدد مشاركة المرأة فى مجتمع ما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ قد تميزت بأنها لم تكن محصورة فى قضاياها فحسب بل وفى القضايا المجتمعية المحيطة بها ، ولذا شاركت فى المنظمات النسائية وغير النسائية ، وتؤكد الشواهد الإحصائية أن عدد الجمعيات النسائية فى عام ١٩٧٦ قد بلغ ١٩٠ جمعية . وأن اللجان النسائية فى جمعيات مشتركة بلغ عددها ٤٧٠ لجنة ، وأن هناك ٢٤ ٣ جمعية شاركت المرأة فى عضويتها ، وقد بلغ عدد المشاركات فى الجهود النسائية التطوعية فى نفس العام حوالي ٢٦٢٩٨ سيدة ، وهذا العدد يدل على عزوف الكثير من النساء عن المشاركة فى الأعمال التطوعية ، مع الأخذ فى الاعتبار نسبة الأمية بين العنصر النسائي فى المجتمع والتي وصلت إلى حوالي ٨٧,٩% فى الريف ، مقابل حوالي ٥٣,٤% فى الحضر عام ١٩٧٦ . وهذه المؤشرات لا تعني أن المرأة المصرية لم تشارك فى العديد من المشروعات التطوعية ، حيث تشير الإحصاءات إلى أن المشاركات فى " جمعية تحسين الصحة " – على سبيل المثال – قد شاركن فى ١٥٣ مشروعا عام ١٩٧١ ، وكذلك شاركت المرأة بشكل محدود فى المنظمات النسائية والمشروعات التنموية فى بعض المحافظات الريفية (٣٣) .

## ثالثاً : المنظمات النسائية- رؤي جديدة (١٩٨٠- ٢٠٠٣).

تأثرت هذه المرحلة بعوامل سياسة واقتصادية ذات انعكاسات اجتماعية على العمل الأهلي عادة والتنظيمات النسائية بصفة خاصة ويمكن تحديدها فى [٣٤] :

١- لقد كانت فترتي الثمانينات والتسعينات تمثل المرحلة الأولى لبرامج التكيف الهيكلي فى مصر ، والذي أثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادى والاجتماعي والذي تم بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي مع البنك الدولي والذي كان من نتائجه تصفية الدعم السلعي والحد من الإنفاق على الخدمات وفرض أعباء جديدة على المستهلكين .

٢- بروز وتعمق التيار الديني السياسي بجناحيه المعتدل والأشد تطرفاً فى المجتمع المصري وقد عكس انتشاره سيادة ومواقف من ومع المرأة فى تحجيم دروها فى خدمة الأسرة والزوج وأن علاج ظاهرة البطالة يبدأ بعودة المرأة للبيت .

٣- تميز هذه الفترة بالتعددية السياسية والفكرية والتنظيمية فى المجتمع، على الرغم من سيطرة وهيمنة الحزب الحاكم ، فقد سقطت فى مصر العديد من الأحزاب السياسية واستقلال العديد من منظمات المجتمع المدني وبرز على الساحة أكثر من اتجاه فكرى إعادة انتشار الجمعيات الأهلية وتزايد نشاطها فى المجتمع .

٤- مالت سياسة الدولة فى هذه الفترة إلى إعطاء أهمية خاصة لقضايا المرأة والطفل - بقرارات ومساندات فوقية - كالتصديق على التمييز ضد المرأة فى عام ١٩٨١ ، وإنشاء المجلس القومي للطفولة والأمومة، وصدور إعلان عقد الطفل المصري عام ١٩٨٩ .

## نماذج للمنظمات النسائية (١٩٨٠ - ١٩٩٠) :

لقد شهدت بداية الثمانينات نوعا من الدعوة من قبل بعض النساء المصريات إلى الاهتمام بقضايا المرأة باعتبارها قضايا قائمة بحد ذاتها ، وعلى الرغم من أن الفترة قد طالت بين نضالات " الاتحاد النسائي " ومطالبة الموجهة بطريقة مباشرة

إلى التعامل مع قضايا النساء باعتبارها ذات خصوصية وتتطلب تدخل من نوع خاص[45]

وعلى الرغم من محاولة إحياء الحركة النسائية فى فترة الثمانينات من خلال تجمعات نسائية صغيرة ، إلا أنها لم تستطع التأثير بطريقة فعالة فى الأغلبية العظمى من الجمعيات النسائية والتي ظلت منحصرة فى إطار الأنشطة الرعائية التقليدية التى رسمتها لها وزارة الشئون الاجتماعية ( رعاية الطفولة والأمومة ، ورعاية الأسرة ، وتنظيم الأسرة ) ولم تمارس مفهوما شاملا للتنمية ، ولم تعمل على تعزيز قدرات المرأة ومن أهم المنظمات النسائية فى الثمانينات هي :

## جمعية ليونيز الزمالك عام ١٩٨٠ :

وقد تأسست هذه الجمعية برئاسة (ثناء خلف) لخدمة مختلف فئات المجتمع وخاصة فئات المرضى ، وتنمية المجتمع المحلي من خلال التدريب الحرفي ، وإقامة مشغل للفتيات لتعليم الحياكة وأشغال الإبرة والتطريز وتوفير الرعاية الصحية والتبرع بالأجهزة الطبية الحديثة للمستشفيات ، وتنظيم المعارض والحفلات الخيرية .

## جمعية أحباء مصر عام ١٩٨١ :

أنشئت الجمعية فى مدينة القاهرة وقد تولت رئاستها (تهاني البرتقالي) وتقدم خدماتها للمسنين والأطفال الأيتام والمرأة ، وكانت أهم أنشطتها دار المسنين فوق ٧٠ سنة ، ودار للمناسبات الاجتماعية ، وسوق خيري دائم ، وتقديم المساعدات المادية لأسر الأطفال الأيتام ، ومركز لتدريب الفتيات ، وتقديم المساعدات المادية لأسر الأطفال الأيتام ، ومركز لتدريب الفتيات ، ونادي نسائي ومركز للتدريب على الكمبيوتر ، وتقديم المساعدات الاجتماعية العينية للأسرة الفقيرة من خلال (القوافل الخيرية) ، وأنشطة تعليمية تثقيفية تتمثل فى تنظيم دورات تدريبية لتنمية الوعي لدى المرأة، وفصول لمحو الأمية ، وقاعة مكتبة ، وتحفيظ القرآن ، ودار حضانة ،

والخدمات الصحية وتتمثل فى مركز للغسيل الكلوي، ومركز طبي لعلاج المرضى (٣٦).

## جمعية تضامن المرأة العربية عام ١٩٨٢ :

لما كانت هذه المرحلة تشهد مرحلة بداية تشكيل بعض المجموعات التى تنظر من منظور خاص إلى المسألة النسائية ولذا تأسست هذه الجمعية بعد أن تبلورت فكرتها فى " مؤتمر كوبنهاجن" عام ١٩٨٠ ، واعتبرت الجمعية هيئة دولية عربية غير حكومية ، حيث تكونت عضويتها من ١٢٠ سيدة من أقطار عربية مختلفة من النساء المؤمنات بالطرح النسوي لمسألة المرأة وقد حددت أهدافها فى (٣٧) :

(أ) تكوين مجموعة متنوعة من النساء المهتمات بقضايا المرأة ومحاولة تنظيمهن فى إطار فكري مستنير .

(ب) خلق تصور جديد لدور المرأة والرجل .

(جـ) إعادة قراءة تاريخ النساء وإظهار الإنجازات التى يتم تجاهلها .

(د) إعادة تفسير الأديان بواسطة متخصصين برؤية تسترشد بحقوق الإنسان والعدل والمساواة بين الجنسين .

(هـ) تأسيس دار نشر تهتم بإبداعات المرأة .

وقد حاولت الجمعية مواجهة الردة السلفية وكان شعارها الدائم رفع الحجاب عن العقل ، كما وقفت ضد سلطة الرجل المطلقة فى العائلة والمجتمع. وحرية المرأة بالنسبة لهن تعنى العمل المنتج والاستقلال الفكري والاقتصادي والقدرة على تبادل الحب وتكوين الأسرة على أساس الحياد والعدل ، والقدرة على ربط قضية النساء بتحرر الوطن والاقتصاد والثقافة ، كما دعت إلى إلغاء الدكتاتورية فى الأسرة والدولة. وقد صدر قرار بحل الجمعية من وزارة الشئون الاجتماعية فى عام ١٩٩١ ، وتحويل أموالها إلى" جمعية نساء الإسلام " لممارستها غير القانونية.

## جمعية بنت الأرض عام ١٩٨٢ :

لقد كانت إرهاصات بداية هذه الجمعية مع الاجتياح الإسرائيلي للبنان فى عام ١٩٨٢ ، وذلك لتصفية قواعد المقاومة ، مما أشعل مشاعر الوطنية ، وكرد فعل شعبي تشكلت لجان مناصرة الشعب الفلسطيني وضمنت لجنة المناصرة بمدينة المنصورة لجنة نسائية أمتد عملها لعقد المؤتمرات وجمع التبرعات لدعم المقاومة . وظهرت منها جمعية بنت الأرض كجمعية تحت التأسيس وقد حددت أهدافها فى :

(أ) محاولة رفع وعي الفتيات وتنمية عقولهن وربطهن بالواقع المحيط ودفعهن للعمل والتأثير فيه .

(ب) العمل على بناء وتدعيم الخط النظري والفكري فى مجال قضايا المرأة .

(جـ) إصدار مجلة تهتم بإبداعات المرأة ، وتعمل على طرح قضاياها بشكل حر وواقعي .

(د) التوجه إلى هذا القطاع المنسي من المجتمع (المرأة الريفية) والتعرف على مشاكلها وخلق لغة حوار معها تضمن تقبلها لمحاولات تعريفها بحقوقها العامة والقانونية.

(هـ) رفع وعي الرجال بقضايا المرأة (بالأخص الشباب) .

وقد تمثلت أنشطتها فى إصدار نشرة غير دورية تتناول قضاياها المعاصرة وتنشر إبداعات بعض فتيات المنصورة ، وتقوم بتنظيم ورش عمل حول قضايا المرأة وأهم القضايا المعاصرة بالتعاون مع جمعيات أخرى ، وأمانة المرأة ببعض الأحزاب، إجراء بعض البحوث الميدانية، والمشاركة فى بعض المؤتمرات داخل مصر .

## جمعية حماية البيئة من التلوث عام ١٩٨٤ :

تأسست هذه الجمعية بمدينة القاهرة وبرئاسة (سيادة الهام اسكندر) وهي تخدم مختلف الفئات الاجتماعية فى المناطق العشوائية ومناطق تجمع القمامة مع التركيز

على الفتيات والسيدات ، وقد تحددت أنشطتها البيئية فى تدوير الورق وإعادة تصنيعه، ووحدة لإنتاج السماد العضوي وطرحه للبيع، أما أنشطتها التدريبية فقد تمثلت فى خدمات تدريب للفتيات والسيدات على أعمال السجاد اليدوي حيث قامت بتدريب ما يزيد عن ٥٠٠ فتاة وسيدة ، وقد استمرت حوالي ٢٥٠ منهن كأسر منتجة وتسويق منتجات تلك الأسر على المستوى المحلي والدولي من خلال معارض التسويق ، وكانت أنشطتها التعليمية تتمثل فى دار حضانة لمختلف الأعمار من ٣ شهور إلى٤ سنوات ، وإنشاء فصول تقوية لطلبة المدارس فى مختلف المراحل التعليمية بأجور رمزية ، أما أنشطتها الاجتماعية فتتمثل فى نادي صيفي للأطفال وتنظيم الرحلات الترفيهية داخل الجمهورية ، وتقديم المساعدات المادية والعينية لجامعي القمامة، وتقديم الرعاية الاجتماعية والصحية للأم والأطفال حديثي الولادة لأسر جامعي القمامة [٣٨] .

## رابطة المرأة العربية عام ١٩٨٧ :

وهي جمعية أهلية تطوعية ، ولها صفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي بالأمم المتحدة Eco Soc ومقرها القاهرة ، وترأس مجلس إدارتها (د. هدى بدران) وهي تضم فى عضويتها الرجال والنساء على حد سواء فى مختلف الدول العربية ، وتعمل مع الجهات الحكومية وغير الحكومية ، وإن كانت معظم خدماتها وأنشطتها تقام بالمجتمع المصري ، ولها فروع بمعظم المحافظات ، وهي تعمل كمظلة لشبكة تتكون من ٣٥٠ منظمة غير حكومية منتشرة فى المجتمع المصري ، وقد اختيرت لتكون منسقة النشاط الأهلي العربي للاشتراك فى المؤتمر الدولي للمرأة فى بكين . وهي تستهدف [٣٩] :

(أ) تحقيق حاضر ومستقبل أفضل للمرأة العربية من خلال دورها فى الأسرة وفى المؤسسات الإنتاجية المختلفة .

(ب) تعاون النساء الأقل قسطا فى الحياة ومعاونتهن على الحياة بصورة أفضل.

(ج) وضع نماذج جديدة من الخدمات والبرامج الفعالة لتغطي الاحتياجات الحقيقة المختلفة للفئات الفقيرة .

(د) العمل على رفع الممارسات التربوية والصحية والاستهلاكية داخل الأسرة .

## الجمعية المصرية العامة لحماية الأطفال عام ١٩٨٧ :

أنشئت الجمعية بمدينة الإسكندرية برئاسة (أمال محمد مختار) وقد استهدفت:

(أ) تقديم الخدمات المتكاملة للطفولة .

(ب) إجراء الدراسات والبحوث وعقد المؤتمرات والاجتماعات التى تتعلق بخدمة الطفولة .

(ج) التعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية التى تعمل فى مجال رعاية الأسرة والطفولة .

(د) العمل فى مجال تنمية المجتمع .

وتتمثل أهم مشروعات الجمعية فى مشروع مركز التدريب والإنتاج (ورشة نجارة ومطبعة) ومركز خدمة للمرأة والطفولة ، ومشروع لمحو الأمية للأطفال المتسربين من التعليم ، ومشروع طفل الشارع .

## المجلس القومي للطفولة والأمومة عام ١٩٨٨ :

ضماناً لتأمين حقوق الطفل المصري صدر القرار الجمهوري رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء المجلس ، وهو لا يقدم خدمات مباشرة للأطفال والأسر ، وقد حددت وظيفته فى [٤٠] :

(أ) رسم السياسة والتخطيط للمنظمات العامة فى مجال الطفولة والتنسيق بينها .

(ب) الاهتمام بكافة القطاعات التى تقدم خدمات الطفولة مثل (التعليم والصحة والتدريب والثقافة والترويح ):

(جـ) العمل على إشباع احتياجات الطفولة وحل مشكلاتها فى كافة القطاعات والمجالات وذلك بزيادة مهاراتها وخبراتها من مختلف المهن والتخصصات .

أما فترة التسعينات فقد شهدت على المستوى الدولي تفعيلاً لدور قيمة المجتمع المدني ، فقد كثرت الأبحاث والمنظمات التى كشفت أهمية الدور الذي يلعب وجود مجتمع مدني قوى فى الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي خاصة فى تراجع الدولة فى توفير الخدمات الأساسية للمواطنين ، وقد تميزت هذه الفترة بتزايد الجمعيات الأهلية النشطة فى مجال المرأة ، سواء من منظور الدفاع عن قضايا المرأة ومطالبها والعمل على توعيتها، أو من منظور التركيز على توفير فرص دخل أفضل . وقد شهدت هذه الفترة تأسيس العديد من الجمعيات النسائية فى القاهرة والمدن الرئيسية الكبرى ، وبعضها فى الأقاليم ، ثم حدث تسارع ونمو فى حجم وأدوار الجمعيات الأهلية النسائية فى الخمس سنوات الأخيرة وحتى انعقاد مؤتمر المرأة فى بكين فى سبتمبر ١٩٩٥ . وقد اسهم فى ذلك [٤١]:

(أ) الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التى تعرضت لها المرأة فى السنوات الأخيرة خاصة تضاؤل فرص العمل وتهميش النساء الفقيرات .

(ب) الدعم الرسمي من جانب الدولة للمنظمات الأهلية التى تعمل فى مجال المرأة والطفل .

(جـ) تدفق التمويل الأجنبي لمشروعات هذه المنظمات وانعكاسات تأثير المواثيق ومؤتمرات الأمم المتحدة والذي ركز على " تمكين المرأة Women,s Empowerment " وتعزيز قدرات المرأة Gender Taskforce " فى تقوية بعض أنشطة الجمعيات النسائية ، وضمان تدفق أموال المؤسسات الدولية لها .

ويشير الكتاب الإحصائي السنوي (٩٨ / ١٩٩٩) لوزارة الشئون الاجتماعية إلى أن عدد الجمعيات الأهلية فى مصر هو ١٤,٦٥٧ حمعية تعمل فى ١٣ ميداناً ،

وقد بلغت إجمالي الإعانات لها ما يزيد عن ٢٣ مليون جنيه وتبلغ الجمعيات النسائية من بينها ٢٠٠ جمعية فقط . وإن كان هذا لا يمنع من المرأة تشارك فى الغالبية العظمى من أنشطة باقي الجمعيات المشار إليها (٤٢).

## •أبرز التنظيمات النسائية خلال الفترة(١٩٩٠– ٢٠٠٣)هي:

### مركز دراسة المرأة الجديدة عام ١٩٩٠ :

فى عام ١٩٨٣ بدأت مجموعة من النساء نشاطها بحلقات لدراسة ومناقشة تاريخ الحركة النسائية المصرية وقد أصدرت نشرتها الأولى باسم "المرأة الجديدة" سنة ١٩٨٥ ، وأشهرت المجموعة نفسها باسم " مركز دراسات المرأة الجديدة " فى عام ١٩٩١ كشركة مدنية . وقد عرفت نفسها بأنها مجموعة نسائية ديمقراطية تنويرية تسعى لتحرير المرأة كجزء من حركة تحرير المجتمع ككل وتسعى لتحقيق ذلك عبر دور المنظمات غير الحكومية . وقد حددت أنشطتها فى إجراء عدة بحوث نشر بعضها فى نشرة " المرأة الجديدة " حول قضايا تهم المرأة ، وهي بحوث عن " هموم المرأة العاملة ، الحجاب ، الصحة الإنجابية، المرأة والقانون والتنمية ) وقد نظمت ورش عمل عن المرأة ، وتعليم الكبار ، والحركة النسائية العربية ، والحقوق القانونية للمرأة، وقد شاركت المجموعة فى العديد من المؤتمرات فى مصر والعالم العربي وبالخارج ، ويعد المركز من الأعضاء المؤسسين لشبكة " عايشة العربية " وقد شاركت فى حملات قومية بدأت بحملة ضد قانون الأحوال الشخصية عام ١٩٧٨ ، ثم نظمت حملة لرفع التحفظات على اتفاق إلغاء كافة أشكال التميز ضد المرأة، وضد العنف الموجه ضد المرأة ، ومناهضة ختان الإناث. ويعد هذا المركز جزءاً من منتدى النساء العربيات ، وهي شبكة منظمات نسائية عربية مستقلة تضم منظمات نسوية من أقطار عربية مختلفة .

## جمعية الدفاع عن حقوق المرأة عام ١٩٩٠ :

تأسست الجمعية فى مدينة العريش بهدف تحسين وضع المرأة وتحقيق المساواة بشكل فعلي ، وهي تسعى إلى النهوض بمكانة المرأة ورفع مستواها فى كافة المجالات خاصة مع عدم وجود منظمات أو جمعيات مشابهة فى المنطقة ، وتعمل على التوعية بحقوق المرأة البدوية فى المحافظة على حقها فى الميراث والرعاية الصحية والتعليم ، والقيام بمشروعات تستهدف تشغيل المرأة وتفعيل إمكانياتها ، والاستفادة من الموارد البيئية المحلية واستثمارها بما يعود بالنفع على كل من المرأة والمجتمع . وقد تحددت مشروعات فى مشروع تنمية وتشجير حي المساعيد بالنخيل وبتمويل مرفق البيئة العالمي ، والبدء فى مشروع تعليم وتدريب الفتيات على الحاسب الآلي ، والمسح الطبي للأمراض المتوطنة ، وتنظيم ندوات نوعية للمرأة عن حقوقها الضائعة ومساعدة السيدات فى حل مشاكلهن بقدر الإمكان .

## مركز دراسات المرأة (معاً) عام ١٩٩١ :

وقد حدد المركز أهدافه فى تحسين أوضاع المرأة فى المجتمع وتعتمد نشاطاته على فرضية الاحتياج ليس فقط إلى مواجهة الظروف والمعلومات التى تواجهها المرأة فى واقعنا اليومي عبر الصدام معها فحسب وإنما عن طريق تغيير الوعي بها ومعرفة تاريخها ومعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والسياسية للمرأة فى المجتمع ، وتأسيس مكتبة تضم المطبوعات العربية والدولية الخاصة بقضايا المرأة ، وإصدار مجلة فصلية تضم مقالات وعروض كتب وتغطية شاملة لنشاطات المركز .

## الجمعية المصرية للتنمية والطفولة عام ١٩٩١ :

وهي جمعية تأسست برئاسة السيدة (سوزان مبارك) وحددت أهدافها فى تشجيع الجهود الذاتية فى مجال التنمية الاجتماعية من أجل تخفيف الأعباء على الموازنة

العامة للدولة ، ودعم البعد التربوي فى العملية التعليمية ، والعمل على خلق روح التنافس التربوي والثقافي والرياضي بين المدارس ، وتشجيع تبني مفهوم الرعاية المتكاملة للطفولة كمدخل للتنمية فى المجتمع .

## جمعية الشابات المسلمات عام ١٩٩٢ :

وقد تأسست الجمعية بمدينة نفادة برئاسة (وفاء مبارك عبد الرحمن) وتهدف إلى رعاية الأمومة والطفولة ، ومحو الأمية ، وتوعية ثقافية ودينية وصحية للمرأة ، وتقديم المساعدات الاجتماعية للمرأة وتتحدد مشروعاتها الحالية فى إقامة نادي نسائي، ومشغل لتدريب الفتيان ، ومركز تحفيظ القرآن.

## جمعية تنمية المرأة الريفية والحضرية عام ١٩٩٣ :

أنشئت الجمعية بمحافظة قنا وتهدف إلى رفع المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للمرأة الريفية والحضرية ، وعقد الدورات التدريبية لبعض الجمعيات واللجان النسائية لإعداد الكوادر النسائية المحلية ، وإقامة معارض لتسويق منتجات المشروعات ، وأهم مشروعاتها الحالية التدريب على الآلة الكاتبة ، والتدريب على الحياكة والتفصيل والتريكو ، والتدريب والمناقشة للحقوق العامة للمرأة .

## جمعية التنمية والسكان عام ١٩٩٣ :

وهي جمعية تأسست بمدينة سوهاج برئاسة (سعدية الشرقاوي) وهي تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية خاصة للمرأة السوهاجية ، ورفع كفاءة العاملين فى مجال تنظيم الأسرة والقيادات الشعبية والتنفيذية والمساهمة فى وضع الخطط السكانية .

## الجمعية النسائية بتوماس وعافية عام ١٩٩٣ :

تأسست الجمعية بمدينة أسنا برئاسة (كوثر محمد اسحق) وتهدف إلى تنمية

المجتمع المحلي (اجتماعياً وثقافياً وصحياً واقتصادياً) ، وتدريب السيدات على الصناعات الصغيرة (الغذائية والتفصيل والحياكة) وهي تقوم حاليا بمشروعات الأشغال اليدوية وتصنيع الملابس ومنتجات التغذية ، وعقد دورات تدريبية للأعضاء على الإدارة .

## جمعية مؤسسة أجيال الخيرية للتنمية ١٩٩٤ :

أنشئت الجمعية برئاسة (اعتدال محمد حافظ) وتهدف إلى تنمية المجتمع المحلي في نطاق الجمعية من خلال رعاية الطفولة وتنمية القدرات الإنتاجية والفردية لأسر وأبناء المجتمع المحلي من خلال دعم أنشطة التدريب المهني ، وإقامة دار حضانة للأطفال ومشغل لتدريب الفتيات المتسربات من التعليم على أعمال الحياكة .

## جمعية بور فؤاد لرعاية الأسرة والطفولة عام ١٩٩٤ :

وقد تأسست بمحافظة بور سعيد وتهدف الجمعية إلى رعاية الأسرة والطفولة وتقديم الخدمات الصحية للفقراء بالإضافة إلى مشروع للأسر المنتجة لدعمها اقتصادياً، والحفاظ على البيئة وتوعية المرأة بحقوقها السياسية والقانونية ، وقد أضافت الجمعية إلى نشاطها مؤخراً بعدى تنمية المجتمع ، وحماية المستهلك ، وهما نشاطان مرتبطان بتطور علاقة الجمعية بوزارتي الصحة والسكان والشئون الاجتماعية [٤٣] .

## مركز قضايا المرأة المصرية عام ١٩٩٥ :

تأسس المركز وتولت ( عزة سليمان ) مديرة تنفيذية له ، ويهدف إلى تقديم المساعدة القانونية للمرأة بكل أشكالها وتخصصاتها ورفع الوعي القانوني لديها . ويتكون المركز من ست وحدات متخصصة تعمل على تقديم العديد من الخدمات لسيدات منطقتي (بولاق الدكرور والسيدة زينب ) من المساندة القانونية للسيدات المعنفات قانوناً تحت قهر المجتمع، ومشروع الخدمات القانونية من أجل المساعدة فى

أستخراج أوراق البطاقة الشخصية الخاصة بالمرأة ، والمساندة فى الحصول على المعاشات والإعانات المقدمة من الشئون الاجتماعية للمرأة المعيلة والفقيرات ، وتوعية كوادر الجمعيات الأهلية لتنمية الوعي القانوني للمرأة ، وإصدار كتب خاصة بقضايا المرأة المختلفة ومحو أمية للمرأة والفتاة ، ومواصلة مراحل أعلى للراغبات فى التعليم . وهي تسعى أيضا لمشاركة المرأة فى القضايا الهامة بمجتمعها بعقد الدورات التدريبية وحلقات النقاش المختلفة .

## ملتقى الهيئات لتنمية المرأة عام ١٩٩٦ :

وقد تأسس الملتقى من أحد عشرة منظمة أهلية . ويهدف الملتقى العمل على تنمية قدرات ومهارات الهيئات المشاركة بصورة اجتماعية، وتبادل الخبرات بين الهيئات بصورة منظمة وفعالة ، والمساهمة فى رصد أوضاع المرأة (اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ) بما يساعد العاملين فى هذا المجال على تحديد الاحتياجات الفعلية للمرأة [٤٤] والعمل على تعزيز دور الهيئات بصورة منتظمة وفعالة وخلق قنوات اتصال وتواصل بين الهيئات غير الحكومية المهتمة بقضايا المرأة .

## جمعية هدى شعراوى عام ١٩٩٦ :

تأسست الجمعية برئاسة (رجاء منصور) لتنمية المجتمع المحلي من خلال تقديم خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية للأسر المقيمة بحي السيدة زينب ، والرعاية الاجتماعية للفتيات المغتربات ، ورعاية الطفولة وتنمية الوعي الثقافي للمرأة ، وأهم مشروعات الجمعية دار الفتيات المغتربات ، وتنظيم معرض للأسر المنتجة .

## المركز المصري لحقوق المرأة عام ١٩٩٦ :

ويعد المركز كشركة مدنية تهدف إلى تنمية حق المرأة فى المشاركة فى الحياة السياسية وعلى وجه الخصوص حقها فى الانتخاب والترشيح ، وتقديم المساعدات القانونية والاستشارات للنساء ، ورصد الانتهاكات والاعتداءات الواقعة على السيدات

من قبل الأفراد أو الهيئات الحكومية ، ورصد القوانين والتشريعات التى تقيد حقوق المرأة وتتناقض مع الدستور والمواثيق الدولية . ويستخدم المركز وسائل متعددة لتحقيق ذلك من حملات التوعية ، والدورات التدريبية ، وإصدار ونشر البحوث الميدانية.

## الجمعية النسوية للتنمية الاجتماعية ١٩٩٧ :

وقد أنشأت الجمعية بمحافظة المنيا برئاسة (فوزية محمد توفيق) وتهدف الاهتمام بالمرأة وتقديم كافة الخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية والسياسية والقانونية لها ، والاهتمام برعاية الأطفال صحياً واجتماعياً وتربوياً ، وتسديد المصروفات الدراسية للطلاب الفقراء .

## جمعية تنمية المرأة عام ١٩٩٧ :

وقد تأسست الجمعية برئاسة (فتحية محمد عبد اللطيف) والتي تهدف إلى توعية المجتمع صحياً وثقافياً واجتماعياً ، وتنظيم ندوات لتوعية المرأة ، وتقديم المساعدات الاجتماعية للنساء الفقيرات ، وبرامج لمحو الأمية .

## ملتقى المرأة والذاكرة عام ١٩٩٧ :

ويتركز عمل الملتقى فى إعادة قراءة التاريخ الثقافي العربي من منظور يأخذ فى الاعتبار الشكل الثقافي والاجتماعي للجنس Gender بغرض إنتاج مادة ثقافية يمكن استخدامها فى الدفاع الاجتماعي وفى النشر لقضايا المرأة الثقافية .

## المجلس القومي للمرأة عام ٢٠٠٠ :

لقد تم أنشاء المجلس بموجب القرار الجمهوري رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٠ كهيئة مستقلة وتتولى السيدة (سوزان مبارك) رئاسة المجلس و(فرخندة محمد حسن) أمين عام للمجلس ، ويهدف المجلس الارتقاء بمكانة المرأة وتمكينها من القيام بدور فعال

فى النهضة الاجتماعية لمصر ، محافظة على تراثنا القومي وشخصيتنا المصرية لكي تقوم بتربية أجيال يحملون الحب لوطنهم ويتمسكون بتقاليدهم وتعاليمهم الدينية فى مواجهة التغييرات والتأثيرات التي تترتب على العولمة فى بداية الألفية الثالثة، لذلك لا يمكن أن يظل دور المرأة هامشيا فى مجتمع يتغير بسرعة متعاظمة وفى دولة تسعى إلى التقدم والارتقاء .

## الجمعية المصرية للسكان والتنمية عام ٢٠٠٠ :

تأسست الجمعية برئاسة (عزيزة حسين ) وتهدف إلى رفع مستوى خدمات تنظيم الأسرة وخاصة الصحة الإنجابية للمرأة ، والاهتمام ببرنامج الخدمات الصحية والعلاجية الشاملة المرتبطة بتنظيم الأسرة ، وتنظيم التعاون بين المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال السكان والتنمية بهدف دعم قدراتها وخلق شبكة اتصالات بينها بتبادل الآراء والمعلومات والخبرات فى هذا المجال ، وتنمية الوعي الجماهيري ببرامج عمل المؤتمرات الدولية فيما يتعلق بالسكان والتنمية ، وبناء قدرات كوادر المنظمات الأهلية العاملة فى مجال السكان والتنمية [٤٥].

## المركز المصري لحقوق المرأة عام ٢٠٠٠:

أنشئ المركز وفقاً للمواد من (٥٠٥ ـ ٥٣٧) من القانون المدني المصري ، وهو هيئة مستقلة غير حكومية وغير حزبية ، ويهتم فى الأساس فى دعم ومساندة المرأة المصرية فى نضالها من أجل حصولها على حقوقها كاملة، وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل ، والتصدي بكافة أشكال التمييز ضد المرأة وحفز السلطات التشريعية على إعادة النظر فى كافة التشريعات التى تتعارض مع الدستور المصري والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق المرأة لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، وهو فى سبيل تحقيقه لذلك يستخدم الأساليب والوسائل التالية : حملات التوعية التى تعتمد على الأساليب غير التقليدية فى التنفيذ مثل استخدام التقنية من وسائل سمعية

وبصرية ، والدورات التدريبية وإصدار ونشر البحوث الميدانية ، ونشر تقارير وتقصي الحقائق حول الانتهاكات والاعتداءات الواقعة على النساء والتي يرصدها المركز ، والمناقشات وورش العمل .

## جمعية المرأة والتنمية عام ٢٠٠٠ :

أنشئت الجمعية بحي المنتزه بمحافظة الإسكندرية برئاسة (عايدة نور الدين) ، وقد استهدفت هذه الجمعية :

- الحث على المشاركة الحقيقية لجميع أطراف المجتمع فى التنمية الشاملة .
- العمل على توفير مستوى صحي مناسب لجميع أفراد الأسرة للقيام بدورها فى التنمية الاجتماعية .
- توفير كل سبل الدعم الاجتماعي للمرأة حتى يتاح لها التوفيق بين واجبتها الأسرية وحقها فى المشاركة فى تنمية المجتمع.
- تخفيف عبئ الفقر عن المرأة والعمل على القضاء عليه وخاصة للمرأة المعيلة للأسرة .
- رفع الوعي القانوني للمرأة والعمل على إلغاء كافة أشكال التمييز والعنف ضد المرأة
- حث الشباب على امتثال القدوة والتأسي بها فى سلوكيات الانتماء الوطني .
- العمل على الحفاظ على البيئة وتوجيه المجتمع لأفضل الوسائل الكفيلة بخدمة البيئة .

## الجمعية المصرية للتسويق والتنمية عام ٢٠٠٠ :

وقد تأسست بمدينة القاهرة برئاسة (عزة محمد القاضي) وتهدف إلى تقديم الرعاية الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة ، والاشتراك فى معرض وزارة التنمية المحلية ، وإقامة حفل خيري لصالح هؤلاء الأطفال، وإقامة سلسلة من المعارض التسويقية بالمحافظات .

## الجمعية المركزية لتنمية المجتمع والحفاظ على البيئة عام ٢٠٠١ :

أنشئت الجمعية بحي شبرا بالقاهرة برئاسة (سامية على إبراهيم) وتستهدف إنشاء المراكز المهنية المتخصصة لإعداد وتدريب الشباب من الجنسين على الحرف المهنية (الحياكة والتريكو ، والسباكة والكهرباء والنجارة ) وذلك للحد من مشكلة البطالة والمغالاة فى أجور الحرفين ، وإنشاء المستشفيات والعيادات الطبية وتنظيم الندوات الثقافية والعملية لتنمية الوعي الخاص بنظافة البيئة ومخاطر تلوث البيئة ، وتقديم المساعدات النقدية والعينية للأسرة الفقيرة ، وإنشاء مركز طبي وفصول محو الأمية ، وتنظيم رحلات ترفيهية للأسر الفقيرة [٤٦] .

## جمعية الريادة للتنمية عام ٢٠٠٣ :

أنشئت الجمعية بمنطقة كليوباترا بمحافظة الإسكندرية برئاسة (أميمة الشيخ) وهي تتطلع إلى أسرة تحيا حياة كريمة وذلك من خلال الاهتمام بحقوق الإنسان والبيئة وتمكين المرأة والشباب اقتصاديا ، وتقديم العون إلى الفئات المهمشة ، بهدف تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع السكندري بجميع فئاته ، وكانت أهم إنجازاتها حتى عام ٢٠٠٥ هي :

- تقديم إعالة لعدد ١٢١ أسرة أكثرهم بدون عائل .
- تدريب ١٢٤ سيدة وفتاة على مهن مختلفة وإتاحة فرص عمل لهن وتسويق منتجاتهن بالمعارض .
- إقامة ١٤ معرض للملابس المستعملة بعد تجهيزها فى المناطق العشوائية بسعر رمزي ، وتوزيع الملابس الجديدة بالأعياد على الأطفال من الأسر الفقيرة والأيتام .
- مساعدة ١١ عروس فى تجهيز بيت الزوجية

- قامت الجمعية بالاشتراك مع شبكة الأنترنيوز العربية بتنظيم مؤتمر عن " دور الإعلام والجمعيات الأهلية فى تفعيل دور المرأة السياسية " وشارك فيه أساتذة من جامعتي القاهرة والإسكندرية و ١٥ جمعية أهلية و ١٢٠ إعلامياً .

- تنمية العشوائيات فى (عزبة قتى) بتكوين فصلين لمحو الأمية ، وتنمية مهاراتهن الإنتاجية وإكسابهن حرف يدوية – وفى (عزبة حجازي) تم فتح وحدة صحية إنجابية بالاشتراك مع مديرية الشئون الصحية وذلك لتقديم الخدمات الطبية للأهالي ، القيام بالقوافل الطبية بالتعاون مع نقابة أطباء الإسكندرية ، ومراكز تنمية المهارات لتدريب السيدات والفتيات المتسربات من التعليم على مهن تصنيع النجف والخزف ، والتريكو ، والكروشيه والخياطة .

## تقييم المنظمات النسائية للمرحلة (١٩٨٠ – ٢٠٠٣) :

لقد شهدت فترة الثمانينات ومرحلة التسعينات على المستوى الدولي تفعيلاً مهما لدور وقيمة للمرأة ومنظماتها ، سواء من حيث اهتمام المنظمات الدولية أو الباحثين ، حيث تميز هذا العقد بانعقاد سلسلة متتالية من مؤتمرات الأمم المتحدة التى أدرجت موضوع المرأة كأحد النقاط الفاصلة فى أجنده أعمالها فعقد فى منتصف عام ١٩٨٠ " مؤتمر كوبنهاجن منتدى منتصف عقد المرأة " إلا أن " مؤتمر نيروبي" من بعده والمنعقد فى ١٩٨٥ هو الذي شكل دفعة هائلة فى اتجاه تبني أكثر اتساعاً وشمولاً وعمقاً لقضايا المرأة فأصدر تقريراً هاماً عن أوضاع المرأة فى مختلف أنحاء العالم ، ومن بعده " مؤتمر فيينا الدولي لحقوق الإنسان " عام ١٩٩٣ وتضمن مخرجاته الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة والتي أصبحت إحدى مرجعيات المطالبة بحقوق المرأة و " المؤتمر الدولي للسكان والتنمية" فى القاهرة عام ١٩٩٤ والذي دفع المنظمات الأهلية المصرية للمشاركة فيه بطريقة نشطة فى فاعلياته وبدفع واستثارة من الحكومة المصرية .

وقد يرجع ما تحقق من تطور فى أوضاع المرأة ومنظماتها واتجاهات تطورها خلال هذه المرحلة هو انعكاس لتأثير العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية وما فرضته المؤتمرات والمنتديات العالمية ، وهذه العوامل مجتمعة هي التى كونت الإطار الذي يمكن فى ضوئه فهم المؤشرات الكمية والكيفية لأوضاع المنظمات النسائية فى تلك المرحلة . ويشير تقرير الجهاز المركزي عن هذه المرحلة والذي يتناول أوضاع التنظيمات الأهلية أن تصنيفات الجمعيات النسائية هي (٤٧) :

(أ) جمعيات ترتفع فيها نسب تمثيل النساء ، وهي تلك التى تعمل أساساً فى مجالات إعالة الأسر ، وتنظيم الأسر ، ورعاية الطفولة والأمومة وتتراوح العضوية النسائية فيها ما بين ٣٠% ، ٤٠% وتمثل فى عضوية مجالس إدارتها النسبتين ٣٧,٥% و ٤٢,٠%.

(ب) جمعيات خيرية تقليدية وجمعيات المسنين ورعاية المسجونين وأسرهم تصل نسبة العضوية النسائية فيها ٢٦,٥% وكانت تمثيلهن فى عضوية مجالس إدارتها ١٣,٥% . أما الجمعيات الثقافية والعلمية والدينية فلا تتجاوز نسبة العضوية النسائية فيها ١٤% ويصل تمثيلهن فى عضوية مجالس إدارتها ٨% .

## وتتميز مرحلة التسعينات بعدد من الظواهر فيما يخص المنظمات النسائية هي :

(أ) تزايد عدد المنظمات النسائية التى تعمل بمنهجية طرح القضايا الساخنة والنضال من أجل اكتساب الحقوق والدفاع الاجتماعي بينما اقتصرت فى الثمانينات على أقل من خمس مجموعات برزت على الساحة فى السنوات الأخيرة ما لا يقل عن عشر مجموعات إضافية تناضل من أجل الحصول على حقوق المرأة ، من خلال تقديم الاستشارات القانونية، وتقديم خدمات تدريبية وتنظيم الندوات وورش العمل لتنمية مهارات الكوادر النسائية بالمنظمات

الأهلية [٤٨].

(ب) تأسيس مجموعة من المنظمات التى رفضت فى بداية التسعينات الاندراج تحت مظلة وقبضة وزارة الشئون الاجتماعية المقيدة لقدر لا بأس به من حرية الحركة ، فأشهرت نفسها كشركات مدنية غير تجارية ، واندرجت تحت مسميات مختلفة ، وتعمل على تطبيق وفرض جدول أعمال الغرب ، ومحاولة تمييع القضية الوطنية بل والاجتماعية ، وهي قد اتهمت بمحاولة تشويه صورة مصر فى الخارج (٤٩).

(ج) ظهور دور لبعض المنظمات غير النسائية ولكنها نبتت وأدرجت ضمن برامجها مكوناً رئيسياً خاصاً بالمرأة وهي موجودة فى جنوب مصر وفى العريش وتلعب دوراً مهماً فى طرح القضايا التقليدية المرتبطة بتعزيز أدوار المرأة " كالهيئة الإنجيلية للخدمات الاجتماعية " و " جمعية تنمية المرأة الريفية والحضرية بالصعيد " و " جمعية الدفاع عن حقوق المرأة فى العريش " وهي قد لعبت أدوارا مهمة فى تطوير أوضاع هذه المناطق المنسية والمهمشة وتجاوزت محاولات التمييز على أساس الدين التى وردت مؤخراً على الساحة المصرية وبذلك تمكنت من الارتباط بعدد مهم من المنظمات الإسلامية فى تنمية مجتمعاتها المحلية ، والمساهمة فى تطوير أوضاع المرأة [٥٠] .

(د) بدء خلال هذه المرحلة ظهور بوادر للتشبيك والتعاون بين المنظمات الأهلية عامة ومنظمات المرأة بصفة خاصة ، فهناك أكثر من مبادرة حدثت فى هذه المرحلة مثل : تشكيل اللجنة الفرعية للمرأة كإحدى المجموعات التحضيرية لمؤتمر القاهرة للسكان والتنمية وتضم ٤٥٠ جمعية ، وتم إحيائها فى تشكيل اللجنة التحضيرية لمؤتمر بكين من بعدها . ومن أولى الشبكات التى تم تكوينها " قوة العمل المناهضة لختان الإناث عام ١٩٩٤ " ، وتشكلت أيضا شبكة " سالمة لمناهضة العنف الواقع

على النساء " وهي تضم عدداً قليلاً من المنظمات وبعض الأفراد المعنيين بهذا الموضوع . وهي أمثلة لأهم الشبكات النسائية التى تكونت فى التسعينات كتجربة لتشكيل الشبكات الجديدة فى مصر ، وهذه المجموعات ما زالت تتحسس الخطى لإيجاد الأشكال المناسبة للتعاون والتنسيق والاستمرار والعمل معا

## رابعاً : إشكاليات المنظمات النسائية المصرية .

العرض التحليلي التاريخي للمنظمات النسائية يبرز العديد من السمات المستمرة وبعض مظاهر التحول ولكل منها بصماته على حاضرنا الآن ، ويمكن أن نخلص إلى أن الدور الهام الذي لعبته هذه المنظمات النسائية ومبادرتها المستقلة بكل تنوعها واتجاهاتها ليس على صعيد حقوقها فحسب بل على صعيد المجتمع ككل فقد تمثلت فترة الخمسينات التى شهدت كسراً لهذه التجربة إحباطاً لإنجازات الحركة النسائية على الصعيد الفكري والتنظيمي وتمهيدا لضرب مكاسبها فى الواقع ، ويضع هذا التاريخ تحدياً واضحاً أمام نساء اليوم فقط لإعادة هذه المسيرة والخبرة فى سبيل الدفاع عما تبقى من مكاسب بل إلى حل قضايا إشكالية ظلت معلقة ومحل إضعاف للحركة النسائية ومنظماتها فى مصر ، ومما لا شك فيه أن هذا العرض التاريخي يحتاج إلى استخلاص بعض النتائج والدروس التاريخية التى نسترشد بها فى مواجهة الواقع الحالي ونحن فى مشارف قرن جديد .

وقد شهدت مرحلتي الثمانينات والتسعينات والذي ركز هجومه على قضايا المرأة ، محاولاً إلغاء أي دور يخرج بها من نطاق الأسرة ويسعى لتجريدها من أي حقوق اجتماعية وسياسية وما رافقه من اتخاذ قضايا المرأة بعداً دولياً ضمن قضايا حقوق الإنسان ، مما أتاح هامشاً أوسع للعمل الأهلي الرسمي وفتح أفاقاً نسبية لتطويره وإخراجه من السبات الذي لازمه طوال العقود التى تلت مصادرته وإلحاقه بالعمل الحكومي(٥١).

لعل نضالات المرأة التى ظهرت خلال إرهاصاتها فى عرضنا التاريخي السابق يفرز مجموعة من الإشكاليات التى تؤثر على مسيرة الجمعيات النسائية يمكن تحديدها بما يلي :

١ - وجود قصور واضح فى توافر قاعدة بيانات شاملة عن المنظمات النسائية ،

بمعنى صعوبة التعرف على طبيعة العضوية ، عدد العاملين ، وتفاصيل واضحة عن نشاط هذه الجمعيات ، وطبيعة مجالس إدارتها وغيرها ، فالتقدير الدقيق لعدد الجمعيات النسائية فى مصر من الصعب الإدعاء به (٥٢).

٢- يعد النزوع للعمل التطوعي مكون رئيسي فى ثقافة بناء المنظمات الأهلية وعلى الرغم من مظاهر تذايد المبادرات التطوعية فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، فإن القرن الجديد قد بدأ وهناك " أزمة متطوعين " ، وهذه الأزمة قد يكون مصدرها ضغوط الحياة الاقتصادية والاجتماعية التى يتعرض لها المواطن المصري، بالإضافة إلى ضعف المشاركة فى الحياة العامة والمرتبطة بالثقافة السياسية ، إلا أن هناك ضرورة لنشر ثقافة التطوع وإرسائها عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية ، مع التركيز على قطاعي الشباب والنساء ، فالدراسات الميدانية تشير إلى انسحاب الشباب من العمل التطوعي حتى فى الميدان التقليدي لها وهو المنظمات الأهلية ، لأسباب ترجع إلى عدم توفر المناخ الديمقراطي والعدالة وعدم الشفافية فى المجتمع ، فما بالنا بالنساء اللاتي تحاصرهن السيطرة الذكورية وقيم وعادات المجتمع.

٣- غياب الأولويات والتخصص عن نشاط الجمعيات النسائية ، حيث تعمل معظمها فى المجالات الرعائية الخدمية التى تم الإشارة إليها ، وبالتالي لم يظهر فيها أولوية تنمية المرأة ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا ، كما يظهر تركيز هذه الجمعيات على الأنشطة التقليدية والذي يعتبر فى الأدبيات الخاصة بهذا الموضوع ، تكريسا للتمايز فى توزيع الأدوار بين الرجل والمرأة على أساس الجنس ، بالإضافة إلى أن نسبة قليلة منها يوجه اهتمامه لمحو الأمية التعليمية والقانونية للمرأة وتبنى مشروعات للتوعية الثقافية للمرأة فى المجتمعات المحلية ، وذلك على الرغم من أهمية النهوض بالمرأة تعليميا وثقافيا ، وزيادة النساء الأميات . وبتحليل أنشطة الجمعيات اتضح محدودية

دور المنظمات الدفاعية النسائية Advocacy Organization والتي تسعى للدفاع عن قضايا المرأة ، وتغيير الوضع الراهن لها ، وهي منظمات كان دورها ملموسا فترة العهد الليبرالي ، كما رأينا من قبل في الفترة (١٩٣٢ – ١٩٥٢) (٥٣) .

٤- محدودية التفاعل والتعاون بين المنظمات النسائية وباقي مؤسسات المجتمع المدني ، وارتبط ذلك بفترات الأزمة في المجتمع المدني (صدور تشريع يهدد المجتمع المدني مثلا) ومن ثم فإن القرن العشرين ينتهي بما يكمن أن نطلق عليه بمفاهيم اللحظة ضعف التشبيك . الأمر الذي لا يسهم في التأثير على المنظمات العامة ، وعلى تهيئة مناخ أفضل في مساندة ودعم وتطوير قدرات المنظمات غير الحكومية ، وذلك بما توفره من برامج التدريب الرائدة المتنوعة وتوفر البحوث ، وتدفع الجماعة الأكاديمية للانخراط وللاهتمام بتطوير واقع المنظمات الأهلية النسائية .

٥- ينتهي القرن العشرين بوجود أزمات تصاحب المنظمات لأسباب متعددة، لا تعود فقط إلى الصدمات والصراعات المتكررة في العقدين الأخرين بين الدولة وهذه المنظمات ، وإنما تعود أيضا إلى طبيعة ثقافة هذه المنظمات ومدى تطورها، فهناك صراع على مستوى هذه المنظمات بين الاتجاهات الليبرالية والفكر التقليدي المحافظ المتأثر بالموروثات الثقافية وبالنظرة الدونية إلى المرأة ، وعودتها إلى المنزل وتركها للعمل .

٦- تعتبر قضية الهوية والعلمانية من أكثر القضايا التى برز فيها الاختلاف بين المنظمات المختلفة وهي قضية مثيرة للجدل حيث تثير مناقشتها قضايا عديدة مثل المرجعية هل هي دينية أو متعددة المصادر وعلاقة المنظمات الغربية فوائدها وأضرارها ، وقضية التبعية لهذه المنظمات ومصادر التمويل الأجنبي ، وبالتالي التميز والخصوصية في مواجهة العالمية (٥٤).

٧- تشير إحدى البحوث التحضيرية لمؤتمر بكين ١٩٩٥ والتي تتعلق بوضع

المرأة فى المنظمات الأهلية المصرية إلى وجود مجموعة من العوامل التى تعوق مشاركة المرأة فى هذه المنظمات وفى العمل العام ، منها النظرة التقليدية إلى أدوار المرأة، وعدم الثقة فى كفاءتها وقدراتها على أن تلعب أدوارا عديدة متكاملة وناجحة فى نفس الوقت ، فضلا إلى الظروف الاقتصادية والثقافية المحيطة بتنشئة الإناث .

٨- تؤكد معظم الدراسات أن مشكلة التمويل للجمعيات الأهلية عامة ومن بينها النسائية تكمن فى أن غالبيتها تفتقر إلى الموظفين أو المتطوعين المؤهلين مما يعوق عملها ويجعلها غير قادرة على تنمية مواردها أو الاستفادة من فرص التمويل المحلي والدولي . بالإضافة إلى معاناتها من ضعف الموارد المالية . وعلى الرغم من أن الأساس هو أن تدبير هذه المنظمات مواردها ذاتيا إلا أنها تعتمد فى الغالب على الدعم المالي الذي تقدمه الدولة فى إعانات متنوعة (دورية وإستثنائية وإنشائية تأثيثية) أما التمويل الذاتي فيتم من خلال اشتراكات الأعضاء والتبرعات وهو محدود للغاية ، ولا تكمن المشكلة هنا فى عزوف الأعضاء عن تسديد الاشتراكات ولكن فى ضعف قدرات التحصيل.

٩- تعد قضية التمويل الأجنبي من أهم القضايا الفكرية التى تواجه الجمعيات الأهلية عامة والنسائية على وجه الخصوص والتي تثير الجدل حول مصداقية وشفافية العمل ومدى ارتباطه بصالح المجتمع المصري باستثناء بعض المنظمات العالمية المعترف بها دولياً ذات السمعة الراقية ، وهناك بعض الآراء حول هذا النوع من التمويل الخارجي حيث يرى أصحابه إلى أنه يسعى إلى تقويض دور الدولة ويعتبر نوعا من أنواع الخضوع والاستسلام لمصالح الغرب الذي يتناول قضايانا بطريقة فوقية ومن منظور خاص مثل ( ختان الإناث ، تعدد الزوجات ، ومساواة المرأة مع الرجل فى الإرث) فضلا عن النوايا المستترة الخبيثة التى ترمي إلى تسطيح القضايا القومية كالأمية والبطالة ...

١٠- تشير العديد من الدراسات إلى وجود قصور فى الكوادر سواء التنفيذية والتي تتمثل فى وزارة الشئون الاجتماعية خاصة فى المحافظات والمناط بها الإشراف والرقابة على هذه الجمعيات والذي ينعكس بدوره على فعالياتها حيث يتسبب فى امتصاص حماس القائمين على هذه الجمعيات من خلال الممارسات البيروقراطية العقيمة . وبالنسبة للكوادر التطوعية القائمة على الجمعيات النسائية ، فإنها تفتقر فى كثير من الأحيان إلى المعلومات والمهارات اللازمين لتحديد وتنفيذ أنشطة هذه الجمعيات ، وتنعكس هذه المشكلة على فاعلية أنشطة بعض الجمعيات [٥٥] .

١١- إدراج المنظمات النسائية بعض الأنشطة التى لم تكن مدرجة على الأجندة الخاصة بها مثل ( مناهضة ختان الإناث ، ومناهضة تأنيث الفقر ، والأنشطة البيئية..) وهي جاءت نتيجة لتزايد الاحتكاك بالمؤتمرات والمنظمات العالمية ولاسيما الغربية منها ، وللاستجابة لسياسات إما رسمية أو مرتبطة بأولويات جهات التمويل الأجنبي ، بالإضافة إلى ذلك كثرة استخدام مصطلحات دخلت مؤخرا على قاموس العمل الأهلي النسوي بعد التعرض للمؤتمرات الدولية والاحتكاك بالممولين الأجانب على الرغم من عدم استيعاب معظم الكوادر النسائية لهذه المفهومات مثل ( تمكين المرأة ، وتعزيز قدراتها ، والتشبيك ..) الأمر الذي يستلزم التدخل الواعي لتأصيل تلك المفهومات والمبادئ.

١٢- تواجه المنظمات النسائية عوائق قانونية من حيث التسجيل كجمعية فى وزارة الشئون الاجتماعية ( ويشير إلى ذلك انتشار مثل هذه المنظمات المسجلة كشركة مدنية مما يضع كثير من العقبات أمام حركتها ) ، أو فى شكل إغلاق جمعيات مسجلة بالفعل ( كجمعية تضامن المرأة العربية) .

١٣- إن التشريع هو الذي يحيل الأفكار المختلفة إلى سياسات واضحة وقرارات محددة ، ولازال "المشرع" العربي متوقفا عن منح العمل الأهلي ما يستحقه من عناية

وأهتمام نتيجة الاستسلام للأفكار القديمة التي ترى أن العمل الأهلي هو نوع من الترف وليس نشاطا أصيلا تحتاجه المجتمعات وتهتم به الشعوب [٥٦] .

## هوامش ومراجع الفصل الثالث

١- منية القصطلي : واقع المرأة التونسية ضمن الجمعيات الحكومية ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية فى الوطن العربي ، الإسكندرية، ١٩٩٦ ، ص ص ٢١٦ – ٢١٨ .

٢- يمكن الرجوع فى ذلك إلى كل من :

- رشاد أحمد عبد اللطيف : نماذج ومهارات طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص ص ١٤٣ – ١٤٤ .

- Payne M. ; Modern Social Work Theory, Macmillan Education LTD, Londn, 1991.

- Margot Badran; Competing Agenda; Feminists, Islam and The state in nineteenth & twentieth century Egypt, university press philadelphia, 1995.

٣- أماني قنديل : التاريخ الاجتماعي والسياسي للجمعيات الأهلية فى مصر ، (فى) الجمعيات الأهلية فى مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ، ١٩٩٤ ص ص ٥٢ – ٥٥ .

٤- هالة شكر الله : دور المنظمات الوسيطة فى تطوير المنظمات القاعدية ، ورقة عمل بمؤتمر بناء قدرات الجمعيات الأهلية : خطوة نحو التحديث ، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة القاهرة ، ٢٠٠٠،ص٤

٥- نادية عبد الوهاب ، وآمال عبد الهادي: الحركة النسائية العربية – أبحاث ومدخلات ، مركز دراسات المرأة الجديدة، ١٩٩٥ ، ص ١٣٤ .

٦- أنظر : هند نوفل مجلة الفتاة ، العدد (٧) ، القاهرة ، ١٩٠٠ .

٧- إجلال خليفة : الحركة النسائية الحديثة ، المطبعة العربية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ص ٤٢ – ٤٦ .

٨- لطيفة محمد سالم : المرأة المصرية والتغير الاجتماعي (١٩١٩ – ١٩٤٠) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص٦.

٩- وزارة التعليم العالي : المرأة فى مصر ، صادرة (عن) الإدارة العامة للنشاط الثقافي والعلمي ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ص ١٠٩ –١١٢ .

١٠- أنظر فى ذلك إلى كل من :

- عفاف عبد العليم إبراهيم : الحركة النسائية وتأثيرها على الأدوار المتغيرة للمرأة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣ ،ص ص ٣٢٥ – ٣٣٠ .

- Bahiga ARAFA; The social activities of the egyption feminist, Elias Modern press, Cairo, 1973, p.4.

- سامية حسن الساعاتي : علم اجتماع المرأة – رؤية معاصرة لأهم قضاياها ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٥١ .

١١- عفاف عبد العليم : الحركة النسائية وتأثيرها على الأدوار المتغيرة للمرأة ، مرجع سابق ، ص ٣٣١ .

١٢- لطيفة محمد سالم : المرأة المصرية والتغير الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

١٣- أنظر فى ذلك كل من :

- نادية عبد الوهاب ، وأمال عبد الهادي : الحركة النسائية العربية ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٨ – ١٣٩ .

- إجلال خليفة : الحركة النسائية الحديثة ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .

١٤- منيرة حسن : أيام فى الهيئات النسائية ، مطبعة المليجي ، الجيزة ، (بدون تاريخ )، ص ص ٥٧ – ٥٨ .

١٥- وزارة التعليم العالي : المرأة فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

١٦- أمل كامل السبكي : الحركة النسائية فى مصر ما بين الثورتين ١٩١٩ – ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ص ٣٠ – ٣١ .

١٧- إقبال محمد بشير ، وإقبال إبراهيم مخلوف : الرعاية الطبية والصحية والمعوقين ، الطبعة الرابعة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٦ ، ص ٢٦ .

١٨- أنظر فى ذلك إلى كل من :

- Laila Ahmed & gender in islam, The roods of a historical debate Yale university press, 1993, p. 195.
- Valerie hoffman; " zeinab al gazali " in women and family in the middle east; New voices of change, ed Elizabeth fernea Austin, university of Texas press, 1985, p. 235.

١٩- أنظر فى ذلك إلى كل من:

- رشاد أحمد عبد اللطيف ، وعلى عباس دندراوي : الخدمة الاجتماعية مهنة مستقبل ، مركز نور الإيمان للطباعة ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ص ٢٣٢ – ٢٣٣.
- ماهر أبو المعاطي على : مقدمة فى الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ص ١٦٦ – ١٦٧ .

٢٠- هالة شكر الله وأخريات : المرأة فى المنظمات الأهلية فى مصر ، دراسة (فى) المرأة فى المنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٣٢٤ .

٢١- أنظر فى ذلك كل من :

- وزارة التعليم العالي ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .
- حسين محمد يوسف : صلة الحركة النسائية بالاستعمار ، (فى) محمد عطية خميس " الحركة النسائية وصلتها بالاستعمار ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ص ٨٨ – ٩٣ .

٢٢- أنظر فى ذلك كل من :

- Bohiga Arafa; The Social activies of the Egyption feminist union, op., cit., p. 29.
- Ghada Has hem tolhami; The Mobilization of Muslim women in Egypt, university press of Florida, 1996.

٢٣- عفاف عبد العليم : الحركة النسائية وتأثيرها على الأدوار المتغيرة للمرأة ، مرجع سابق ، ص ٣٥٥ .

٢٤- لطيفة محمد سالم : المرأة المصرية والتغير الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ص ٦٤ – ٦٥ .

٢٥- هالة شكر الله وأخريات : المرأة فى المنظمات الأهلية فى مصر ، مرجع سابق ص ص ٣٢٥ – ٣٢٦ .

٢٦- أنظر فى ذلك كل من :

- نعام سيد عبد الجواد : الوضع الاجتماعي للمرأة فى القانون المصري المعاصر ، رسالة ماجستير (غير منشور) ، كلية الآداب

جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

- سامية حسن الساعاتي : علم اجتماع المرأة ، مرجع سابق ، ص ص ٥٣ ـ ٥٤ .

٢٧- منيرة حسنى : أيام فى الهيئات النسائية ، مرجع سابق ، ص ٦٩.

٢٨- المرجع السابق ، ص ص ١٠٤ ــ ١١٠ .

٢٩- عفاف عبد العليم : الحركة النسائية وتأثيرها على الأدوار المتغيرة للمرأة ، مرجع سابق ، ص ٤٢٤ .

٣٠- المرجع السابق ، ص ٤٢٥

٣١- أيمن السيد عبد الوهاب : دليل الجمعيات الأهلية والتنموية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ص ٣٥١ ــ ٣٥٢ .

٣٢- أماني قنديل : المجتمع المدني فى مصر فى مطلع ألفية جديدة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٣٦ ــ ٣٨.

٣٣- مصطفى سويف : تغير الوضع الاجتماعي للمرأة المصرية فى الحياة العامة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، الجيزة ، يناير ، ١٩٧٤ .

٣٤- يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- هدى بدران : تقرير الجمعيات الأهلية المصرية المقدم للمنتدى العالمي للمرأة فى بكين ٩٥ ، تطور أوضاع المرأة المصرية فى نيروبي إلى بكين " ، اللجنة المصرية التحضيرية لمنتدى الهيئات الأهلية للمرأة فى بكين ، صادر (عن) رابطة المرأة العربية ، القاهرة ، أغسطس ١٩٩٥ ، ص ص ٩ ــ ١١

٣٥- سعد الدين إبراهيم : المرأة فى الحياة العامة المصرية ، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية ، القاهرة ، ١٩٩٤ . ص ٢٥ .

٣٦- أيمن السيد عبد الوهاب : دليل الجمعيات الأهلية والتنموية ، مرجع سابق ، ص ٢٣١.

٣٧- أنظر فى ذلك كل من :

نادية عبد الوهاب ، وأمال عبد الهادي : الحركة النسائية العربية ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٠ – ١٥١ .

٣٨- أيمن السيد عبد الوهاب : دليل الجمعيات الأهلية والتنموية ، مرجع سابق ، ص ص ٥٠ – ٥١ .

٣٩- كتيب صادر عن رابطة المرأة العربية المركزية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٢ – ٤ .

٤٠- هدى محمد بدران : المجلس القومي للطفولة والأمومة ودوره فى تأمين حقوق الطفل ، تقرير مقدم للمؤتمر القومي حول مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٨ .

٤١- أماني قنديل : العمل الأهلي والتغير الاجتماعي – منظمات المرأة والدفاع والرأي والتنمية فى مصر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ص ٤٩ – ٥٠ .

٤٢- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بوزارة الشئون الاجتماعية ، الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٩٨ – ١٩٩٩ ، القاهرة ١٩٩٩ ، ص ١٧٩ .

٤٣- هالة شكر الله وأخريات: المرأة فى المنظمات الأهلية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ص ٣٧٠ – ٣٧١ .

٤٤- المرجع السابق ، ص ص ٣٦٦ – ٣٦٧ .

٤٥- أيمن السيد عبد الوهاب : دليل الجمعيات الأهلية والتنموية ، مرجع سابق ، ص ص ٤٥ – ٤٦ .

٤٦- المرجع السابق ، ص ٧٠ .

٤٧- سارة بن نفيسة : الخريطة الزمانية والمكانية للجمعيات الأهلية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .

٤٨- هالة شكر الله وأخريات : المرأة فى المنظمات الأهلية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٣٥٦ .

٤٩- سناء مصري : تمويل وتطبيع ، دار سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٧.

٥٠- هالة شكر الله وأخريات : المرأة فى المنظمات الأهلية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ص ٣٥٦ – ٣٥٧ .

٥١- المرجع السابق ، ص ص ٣٦٢ – ٣٦٣ .

٥٢- أماني قنديل : العمل الأهلي والتغير الاجتماعي ، مرجع سابق .

٥٣- أنظر فى ذلك : المرجع السابق ، ص ص ٥٢ – ٥٣

٥٤- نادية عبد الوهاب ، وأمال عبد الهادي : الحركة النسائية العربية ، مرجع سابق ، ص ١٦٢ .

٥٥- المجالس القومية المتخصصة ( المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ) : تقرير عن تنمية المنظمات غير الحكومية وتعظيم دورها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، القاهرة ، (بدون تاريخ) ، ص ١٣.

٥٦- مصطفى الفقي : العمل الأهلي .. رهان المستقبل ، ورقة مقدمة لمؤتمر الاتحاد الإقليمي للجمعيات والمؤسسات " بناء قدرات الجمعيات الأهلية : خطوة نحو تحديث مصر " ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٣ .

# الفصل الرابع

# الجمعيات النسائية وقضية التمويل

مقدمة :

أولاً : مفهوم التمويل والإدارة المالية .

ثانياً : أهمية التمويل للجمعيات النسائية .

ثالثاً : العوامل المؤثرة على الوظيفة المالية للجمعيات النسائية .

رابعاً : مصادر تمويل الجمعيات النسائية .

خامساً : إشكالية التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية .

سادساً : مقترحات وتوصيات لقضية تمويل الجمعيات النسائية .

# الجمعيات النسائية وقضية التمويل

## مقدمة :

تعد قضية تمويل الجمعيات الأهلية النسائية قضية مستقبلية على درجة عالية من الأهمية والتي تحدد مستقبل الجمعيات الأهلية بصفة عامة والنسائية خاصة ، فالمال بالنسبة لهذه الجمعيات بمثابة الدم لجسم الكائن الحي ، وتدفق المال فيها وحسن استثماره واستخدامه يتوقف عليه المركز المالي لهذه الجمعيات واستقرارها وزيادة خدماتها .

وتؤكد العديد من البحوث الميدانية أن التمويل من وجهة نظر إدارات هذه الجمعيات يمثل الإشكالية الأولى . وفى هذا السياق يجدد الإشارة إلى أن الجمعيات الأهلية فى المجتمع المصري لم تنجح بعد – باستثناء الجمعيات الدينية والعمل الخيري - فى خلق مصادر تمويل قومية تدعم بها الأنشطة التى تقوم بها ، فالعلاقة مع القطاع الخاص ضعيفة للغاية ، والعلاقة مع الحكومة تقوم على مشروعات الإسناد وفقا لخطة الحكومة ، والعلاقة بالمجتمع ضعيفة خاصة فيما يتعلق بتمويل مشروعات تنموية ، ومن ثم أصبحت هذه الجمعيات تتسابق لتمويل نشاطاتها من المانح الأجنبي ، وفى الأغلب فإن التمويل يتحقق وفقا لمنظور المانح الأجنبي لماهية الأولويات ، وأحيانا ما تبادر بعض هذه الجمعيات للقيام بنشاط قد تعتقد أنه يمثل أولوية لدى المانح الأجنبي .

وهذا الفصل يدرس قضية تمويل الجمعيات الأهلية النسائية باعتبارها من أهم المعضلات والإشكاليات التى تواجهها من حيث تحديد مفهوم التمويل والإدارة المالية وأهمية التمويل للجمعيات النسائية ، وأهم العوامل المؤثرة على الوظيفة المالية للجمعيات النسائية ، ثم يعرض لأهم مصادر تمويل هذه الجمعيات ، ويتناول فى أخره مقترحات وتوصيات لقضية تمويل الجمعيات النسائية .

## أولاً : مفهوم التمويل والإدارة المالية .

يعرف تمويل الهيئات الأهلية بأنه " تزويدها بالأموال اللازمة لتحقيق أغراضها التى قامت من أجلها أو ما تحصل عليه من مال خاص أو عام لتحقيق أهدافها فى مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية ".[١]

ويحدد التمويل بأنه " أحد وظائف الإدارة التى تختص بجميع الأعمال المرتبطة بتزويد المنظمة بالأموال اللازمة لتحقيق أغراضها التى قامت من أجلها وبحركة هذه الأموال فى المنظمة ".[٢]

وتحدد الإدارة المالية بالجمعيات الأهلية بأنها " أوجه النشاط الإداري المتعلقة بتوفر الأموال اللازمة والتأكد من حسن انفاقها فى أوجه الإنفاق القانونية " [٣]

كما تعرف الإدارة المالية بأنها " الإدارة المسئولة عن العمليات التى تهدف إلى توفير المال اللازم للمؤسسات وضمان استخدام هذه الأموال بكفاية تامة فى المجالات التى خصصت لها وفى حدود الخطط والسياسات الموضوعة " [٤] ويحدد البعض الإدارة المالية بأنها " أحد عمليات الإدارة التى تختص بتنظيم وإدارة أعمال الوظيفة المالية لأداء هذه الأعمال بأكبر كفاءة ، أي بأنجازها بأقل جهد وأقل تكاليف مع الحصول على أكبر عائد ممكن ، وهي تهتم بتوزيع الموارد المالية على مختلف نواحي نشاط المنظمة ، وتتضمن عملية الإدارة المالية اتخاذ قرارات وإصدار أوامر ومراقبة تنفيذها وتنسيق الجهود المرتبطة بتدفق الأموال بأبسط الطرق وأيسرها حتى لا تزيد إعياء المنظمة".[٥]

## ثانياً:أهمية التمويل للجمعيات النسائية .

تمثل القدرات المالية للجمعيات الأهلية النسائية عنصراً جوهرياً فى القدرة على أدائها لأنشطتها . وتتضح أهمية التمويل فى : [٦]

١/ يعد المال هو العنصر الأساسي لأستمرار الجمعية ، وهو القوة الدافعة

للتنفيذ، فإذا لم يتوفر المال اللازم لأداء الجمعية لأغراضها وأنشطتها أدى ذلك لعدم استقرارها وعدم أدائها لدورها بكفاءة .

٢/ ترجع أهمية توفر المال للجمعيات الأهلية فى أنه يؤدي إلى تحقيق أستقرارها وأرتفاع مستوى أدائها لخدماتها أو فى أستحداث خدمات جديدة يحتاجها المجتمع ، وتطوير وتحسين الخدمات والمشروعات القائمة .

٣/ يمثل المال بالنسبة للجمعيات الأهلية أهمية متعاظمة لأنه غير منتظم ومحدد مثل المنظمات الحكومية ، حيث أنه يتم الحصول عليه من مصادر متنوعة ( الاشتراكات والإعانات والتبرعات المختلفة ) .

٤/ يرجع عدم وفرة المال وضآلة التمويل فى أنه يستخدم فى أمور متعددة للجمعيات منها إقامة المنشآت وتأثيثها وتجهيزها وتحديد العاملين ورواتبهم ، وتوفير الإنتاج والخدمات لتحقيق أغراض الجمعيات الأهلية النسائية .

## ثالثاً : العوامل المؤثرة على الوظيفة المالية للجمعيات النسائية .

يتوقف تحقيق الوظيفة المالية للجمعيات الأهلية النسائية على العديد من العوامل التى تتمثل فى :

### (أ) طبيعة نشاط الجمعية النسائية :

إن الجمعية التى تقوم بتقديم الخدمات تحتاج إلى ظروف وسياسة مالية تتبعها تختلف عن تلك المنظمات التى تعمل على إنتاج وتوزيع السلع الاستهلاكية الأساسية فضلا عن أن الجمعية الأهلية النسائية التى تقدم نوع واحد من الخدمة غير التى لها أنشطة متعددة من الخدمات .

### (ب) حجم المستفيدين من برامج وخدمات المؤسسة :

لا شك أن لعدد المتعاملين والأعضاء المستفيدين من برامج وخدمات الجمعية يؤثر على حجم متطلبتها من أموال لازمة لها سواء بالنسبة لحجم العاملين فيها أو حجم الخدمات التى تقدمها ونوعيتها وعدد المستفيدين منها .

### (ج) حجم الجمعية النسائية :

إن الجمعيات النسائية الكبيرة وذات الوحدات والأفرع فى العديد من مناطق المجتمع تحتاج إلى مقدار من المال أكثر من تلك الجمعيات الصغيرة محدودة الحجم والخدمات .

### (د) الظروف الاقتصادية والمعيشية السائدة فى بيئة الجمعية:

حيث أن مستوى الدخول ومستوى الأسعار ، وقدرة المواطنين على التبرع

بالأموال أو تخصيص أراضي أو ابنية لإمداد هذه الجمعيات بالتمويل اللازم يؤثر على قدرتها المالية .

## رابعاً : مصادر تمويل الجمعيات النسائية .

إن أستمرار الجمعيات الأهلية مرهون بمدى جدواها وفاعليتها ووفرة التمويل اللازم لتحقيق ذلك . وتمثل القدرات المالية للجمعيات الأهلية عنصرا جوهريا فى القدرة على القيام بالأنشطة المطلوبة . ورغم حصول بعض الجمعيات على تمويل من الحكومة ومن بعض الجهات الأجنبية إلا أن حجمه ما زال محدودا للغاية ، واستمراريته غير مضمونة ، فضلا عن أن ما ينتج عن التمويل من انتقاص لاستقلالية الجمعية وحريتها فى معظم الأحيان . ولذلك فإن قدرة الجمعيات على التطور والاستمرار يرتبط بمدى قدرتها الذاتية على توفير التمويل اللازم لأنشطتها . وتتعدد آراء تحديد مصادر التمويل فى :

(أ) موارد ذاتية : تقوم على اعتماد الجمعية على نفسها من تدبير مواردها من الاشتراكات والتبرعات وإعانات حكومية وإيرادات مقابل خدمات الجمعية لعملائها ، والبعض منها يحصل على دعم من جهات أجنبية .

(ب) موارد تمويل جمعي : وذلك من خلال قيام هذه الجمعيات بالتعاون مع المواطنين وهيئات الرعاية الاجتماعية الأخرى بتنظيم حملات جمع المال من المواطنين لصالح الجمعيات والهيئات المشاركة فيها ثم توزيع ما يجمع من مال وفقا للميزانيات المقررة لكل جمعية ومن أمثلة ذلك صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية وفقا لما حدده القانون (٧). ويتحدد التمويل الجمعي فى:(٨)

- أن تقوم مجموعة من الجمعيات ذات الأهداف المتشابهة بتكوين تنظيم أو اتحاد ( شبكة network ) تجمعهم ويقوم بجمع المال من تبرعات وهبات لدوائر الأصدقاء المساندين للشبكة وتوزيعه عليهم .

- أن تقوم إحدى الجمعيات العملاقة ذات الفروع المتعددة فى كثير من المجتمعات المختلفة بتنظيم حملة جمع المال لصالح جميع الفروع المختلفة .
- أن تقوم بعض الجمعيات ذات الصبغة الدينية أو العمل الخيري الواحد بتنظيم حملة مشتركة لجمع المال وتوزيع حصيلتها فيما بينهم .

ويقسم كمال أغا مصادر التمويل إلى: (٩)

(أ) التمويل الذاتي : وفيه تعتمد الجمعية على جهودها الذاتية لتوفير احتياجاتها المالية بمختلف الوسائل والأساليب المشروعة . مثل التبرعات والهبات الفردية أو من هيئات غير حكومية ، وريع الأملاك الخاصة ، ورسم خدمات مثل اشتراكات قسم الأندية أو المشغل أو دار الحضانة أو المستوصف ... واشتراكات الأعضاء ، وحصيلة حملات جمع المال .

(ب) التمويل المشترك ، وله مستويان :

- دائم : بالاشتراك مع الجمعيات والهيئات الأخرى من صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية .

- موسمي : وفيه يتم الاتفاق بين مجموعة منظمات أهلية للاشتراك فى حملة موحدة سنوية لجمع المال توزيع حصيلتها رفقا للنسب المتفق عليها.

(ج) الإعانات الحكومية : وهو ما تمنحه جهة حكومية للمنظمة بصفة دورية أو بصفة مؤقتة والجهات الحكومية التى تقدم إعانات هي وزارات (الشئون الاجتماعية ، والتربية والتعليم ، والصحة ، ووزارة الأوقاف ، والمجلس القومي للشباب ....)

وقدمت شهيدة الباز "تنوع مصادر تمويل الجمعيات التى يمكن عرضها تفصيلاً فى :)(١٠)

١/ **مصادر ذاتية** : وهي مصادر تعتمد فيها الجمعية على جهودها الذاتية وتتمثل فى :

- الاشتراكات : وتحدد اشتراكات الأعضاء وفقا لما هو مقرر فى لائحة النظام الأساسي للجمعية . وهي مبالغ رمزية وتمثل نسبة ضئيلة جدا بالنسبة لمجموعة إيرادات الجمعية . وبالرغم من ذلك تمثل مصدرا تمويليا هاما بالنسبة لكافة الجمعيات.

- إيرادات مقابل خدمات تقدمها الجمعية لأعضائها وعملائها مثل اشتراكات قسم الأندية ، أو المشغل ، أو دار الحضانة كذلك إيرادات المستوصف أو تصنيع المنتجات الخشبية والمعدنية والجلدية والملابس .

- التبرعات : وتشمل التبرعات والمنح والهبات الفردية أو من هيئات غير حكومية ويعتبر جمع التبرعات من الجمهور هو كل قصد للجمهور للتبرع سواء عن طريق الإيصالات أو الطوابع أو الصناديق والبطاقات أو إقامة حفلات أو أسواق خيرية . أو إقامة المباريات الرياضية لصالح الجمعيات المشهرة وفقا للقانون . ويعفى من ذلك دور العبادة التى تجمع المال داخلها عن طريق صناديق أو أطباق فى المناسبات الدينية لاتفاقها على تلك الدور وفقراء المنطقة وبإشراف وزارة الأوقاف .

صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية :

حدد القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات والمؤسسات الأهلية إنشاء الصندوق لإعانة هذه الجمعيات (مادة ٧١) وقد حددت موارده (مادة ٧٥) بالمبالغ المدرجة بالموازنة العامة للدولة لإعانة هذه الجمعيات المنشأة وفقا لأحكام القانون ، والهبات والإعانات والتبرعات التى يتلقاها الصندوق، وما يؤول إليه من أموال الجمعيات والمؤسسات الأهلية التى يتم حلها ، والرسوم الإضافية المفروضة لصالح الأعمال الخيرية .

٢/ **مصادر حكومية** : وتتمثل فى الإعانات التى تمنحها الحكومة لبعض الجمعيات كدعم مستمر أو مؤقت لغرض معين وفقا للنظام المعمول به فى الدولة . وكذلك تمويل الحكومة لمشروعات تقوم بها – ومن هذه الإعانات:

- إعانات دورية .

- إعانات إنشائية لتنفيذ بعض المشروعات الاجتماعية التى تقوم بها الجمعيات الأهلية .

- بعض المشروعات الحكومية التى تسندها الحكومة إلى الجمعيات مسئولية تنفيذها .

- دعم الجمعيات الأهلية بموظفين وخبراء تتحمل دفع أجورهم جزءا من التمويل الحكومي .

- بعض المزايا التى تمنحها الحكومة للجمعيات الأهلية والتي حددها القانون فى مادة ١٣ وتتمثل فى :

- الإعفاء من ضرائب ورسوم الدمغة المفروضة على العقود والتوكيلات والمحررات والأوراق المطبوعة والسجلات .
- الإعفاء من الضرائب الجمركية والرسوم الأخرى المفروضة على ما تستورده من عدد وآلات وأجهزة ولوازم إنتاج .
- إعفاء العقارات المبنية المملوكة للجمعية من جميع الضرائب العقارية .
- تمنح تخفيضاً مقداره (٢٥%) من أجور نقل المعدات والآلات على السكك الحديدية .
- تمنح تخفيضا مقداره (٥٠%) من قيمة استهلاك المياه والكهرباء والغاز الطبيعي .
- الصندوق الاجتماعي للتنمية وتمويل الجمعيات الأهلية: [11]

يعتبر الصندوق هيئة تنموية أنشئ بالقرار الجمهوري رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ ويختص بتعبئة الموارد المالية والفنية والعالمية فى تنمية الموارد البشرية ورفع المعاناة عن محدودي الدخل بإعداد وتنفيذ مشروعات محددة لزيادة فرص العمل-

وتحسين المستوى المعيشي لهم .

ويعد الصندوق الاجتماعي للتنمية أحد المنظمات الحكومية التى تعمل على مساندة الجمعيات الأهلية من خلال برنامج تنمية المجتمع . وهذا البرنامج يركز على تحسين الخدمات فى ثلاث مجالات هي الصحة والتعليم (محو الأمية) والخدمات العامة وعلى وجه الخصوص مياه الشرب والصرف الصحي وتدوير المخلفات الصلبة والأنشطة الأخرى التى تعمل على حماية البيئة .

والقدرة المالية العالية للصندوق الاجتماعي تمكنه من مساندة الجهات العاملة فى المجالات السابقة ومن بينها الجمعيات الأهلية بفاعلية ، ومساندة الصندوق الاجتماعي لهذه الأنشطة تقوم من خلال الدعم المالي الذي تقدمه فى صورة منحة أو قرض . وما زالت هناك فرص كبيرة للجمعيات الأهلية العاملة فى مجال تحسين أو إنشاء خدمات عامة للاستفادة من مساندة الصندوق الاجتماعي .

٣/ **مصادر التمويل الخارجية** : وقد برز هذا المصدر فى الحقبة الأخيرة خاصة بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني فى دول العالم الثالث التى تعاني من القصور فى المصادر الذاتية والحكومية .

فمع تنامي الاهتمام العالمي بالدور الذي أن تقوم به هذه المنظمات ، خارج الإطار الخيري التقليدي ، فى صياغة مجتمعاتها ، ومع الاهتمام بصياغة النظام الاقتصادي والسياسي والثقافي لدول الجنوب ، فقد بدأت دول الشمال سواء بشكل مباشر أو عن طريق منظماتها الأهلية فى ضخ المساعدات المالية للمنظمات الأهلية فى دول الجنوب لتمويل مشروعاتها وأنشطتها ، وبناء على ذلك فقد ارتفع مجموع الأموال التى تم تحويلها إلى المنظمات الأهلية من بليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ٧,٢ بليون دولار فى عام ١٩٩٠ . وقد وصلت حالياً إلى ما يقرب من ١٤ بليون دولار . وتهتم منظمات ووكالات الأمم المتحدة بتنمية المنظمات الأهلية ومساعدتها على أن

تصبح وسيطا أساسياً فى التنمية . ويدخل فى إطار التمويل الخارجي للمنظمات الأهلية، التمويل الذي تقدمه دول أو صناديق عربية أو منظمات عربية غير حكومية أو أفراد للمنظمات الأهلية فى الأقطار المختلفة .

وتتسم مصادر التمويل العربية للمنظمات الأهلية المصرية بالضآلة الشديدة، وذلك لتركيز المساعدات العربية لمصر تتوجه أساسا للحكومة. ومن أهم المصادر التمويلية العربية هي صندوق الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة ، والمجلس العربي للطفولة والتنمية ، والتي تعمل فى مجال تنمية المرأة والطفل ، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية .

وتشير التقديرات الحكومية إلى أن حجم التبرعات للقطاع الأهلي قد بلغ فى عام ١٩٩١ بثلاثة ملايين جنيه مصري ذهب معظمها لجمعيات المساعدة الخيرية [١٢]

## • صور وأشكال التمويل الأجنبي :

لقد أصبحت العديد من الدول تعتمد بدرجة كبيرة على المنح والمساعدات والهبات الخارجية باعتبارها عاملا أساسيا بالنسبة للمنظمات غير الحكومية وفى المجال الأساسي لعملها هو التضامن مع الفقراء أو الدفاع عن حقوق الإنسان وفى المجال الاقتصادي وتتعدد صور وأشكال التمويل الأجنبي حيث تتم وفقا للقنوات المختلفة التالية : [١٣]

### ١/ الدعم المالي المباشر :

إن معظم الوكالات المانحة للمساعدات هي وكالات تمويلية فى البداية فكان من الطبيعي أن تفكر فى الشروط التى تمد بها NGOS وزيادة الدعم المالي لهذه المنظمات . فمما لا شك فيه أن المنظمات غير الحكومية تحتاج إلى الدعم المالي والموارد المالية .

### ٢/ التعاقدات :

من أسهل القنوات للتعامل مع المنظمات المانحة مع المنظمات غير الحكومية هو التعاقد لتطبيق مشروعات معينة والتعامل معهم يكون كمنشئات تجارية والمنظمات التى تقبل هذا النوع من التعامل يجدون أنفسهم يغيرون من أهدافهم واستراتيجياتهم الأساسية إن وجدت وأصبحوا أقرب إلى المنظمات التعاقدية لتقديم الخدمات العامة من الخدمات الاجتماعية

### ٣/ صرف الدعم والإعانات من خلال أو تحت رقابة الحكومة:

حيث يقدم الدعم للحكومة على أن تعمل هذه الحكومة على إعادة تخصيص هذه الموارد إلى المنظمات غير الحكومية . والمخاطرة هنا أن هذا النوع يضعف من استقلالية هذه المنظمات من خلال إعطاء الحكومة حق الرقابة والسيطرة ويفقدها ميزة من أهم مميزاتها .

ونحن جميعا مقتنعون بأن الدور المميز للمنظمات غير الحكومية هو تقوية المجتمع المدني ، وقدرة المجتمع على المشاركة ونجد أن تخفيف حدة الفقر وهو من أحد المتطلبات الأساسية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية يعتمد على قوة المؤسسة فى المشاركة السياسية وأيضا على قوة المؤسسة التى تضمن المنافسة الاقتصادية .

فإذا قبلت الجهات المانحة للمساعدات والإعانات هذه الرؤية كقاعدة للعلاقة بينهم وبين المنظمات غير الحكومية فإنهم سوف يدركون أنه فى كثير من القضايا تكون المنظمات غير الحكومية أكثر خبرة من المانحين وبالتالي يكون من المناسب أن تقوم المنظمات غير الحكومية بتعريف وتحديد العلاقة بينهم .

## خامساً : إشكالية التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية .

تعد قضية التمويل الأجنبي من أهم القضايا الفكرية التى تواجه الجمعيات الأهلية عامة والنسائية على وجه الخصوص ، والتي تثير الجدل حول مصداقية وشفافية العمل ومدى ارتباطه بصالح المجتمع المصري ، باستثناء بعض المنظمات العالمية المعترف بها دوليا وذات السمعة المشهورة لها بالرقي ، وقد يرى البعض فى هذا المصدر من التمويل الخارجي أنه يسعى إلى تحجيم دور الدولة ويمثل نوعاً من الخضوع والاستسلام لمصالح الدول الغربية الذي يتناول قضايانا بصورة فوقية ومن منظور خاص مثل ( ختان الإناث، تعدد الزوجات ، والمساواة بين النوعين فى الإرث) فضلاً عن النوايا المستترة الخبيثة التى ترمي إلى تسطيح قضايانا القومية كالأمية والبطالة والفقر....

وتتعدد إشكاليات التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية النسائية فيما يلي :

- **الإشكالية الأولى** : أن التمويل الأجنبي يحمل –عادة – " أجندته الخاصة" التى تتكون من جملة من المفاهيم الأساسية التى يسعى إلى تعزيزها. ولاغرو فى ذلك . فهذه المفاهيم تمثل عادة أخر ما انطوت عليه نظريات العلوم الاجتماعية فى الدائرة الأكاديمية الغربية . ولكن تبدو أن هناك إشكالية فى استيعاب الواقع المحلي لمثل هذه المفاهيم التى ظهرت فى مجتمعاتها انعكاسا لتطور اقتصادي واجتماعي وسياسي سائد ، وتلبية لحاجات مجتمعية حقيقية وهو أمر قد لا نجد له مردود مباشر فى المجتمع المصري . علاوة على أن قدرة المجتمعات الغربية على إقرار مفاهيم جديدة أسرع من وتيرة استيعاب مجتمعات الدول النامية لها. الأمر الذي يؤدي إفراز مفاهيم جديدة أغرقت المجتمعات النامية فى مفاهيم متَلاحَقَة دون استيعاب أو تحليل كاف يأتي فى هذا السياق مفاهيم من قبيل الحكم الداخلي والبناء المؤسسي ....(١٤)

- **الإشكالية الثانية** : وتعد الإشكالية الثانية فى هذا التأثير فى عملية استقبال

وتوطين هذه المفاهيم القادمة من المجتمعات الغربية فى حين أن لكل مجتمع خصوصية ثقافية وحضارية . وهذا يتطلب جهدا من الهيئة المانحة للتمويل و الجمعية المتلقية للدعم بهدف محاولة تمصير المفاهيم الغربية ، ومحاولة ربطها بالسياق المجتمعي السائد .

- **الإشكالية الثالثة :** تتعلق بالهيئة المانحة للدعم المالي حيث تتولى منها الإدارة و الإشراف على تقديم المنح التمويلية - فى بعض الحالات - جهاز إداري تحكمه اعتبارات فنية / إدارية أكثر من الاعتبارات التنموية .

- **الإشكالية الرابعة :** بالجمعية المتلقية التى فى أحيان كثيرة تكون غير مؤهلة تنظيميا أو مؤسسيا لتلقي الدعم وهو ما يدفعها للتكيف مع الاعتبارات التى تطرحها هيئة التمويل . وقد ينتهي الأمر إلى تكيف "نظري" على أوراق المشروع دون أن ينعكس ذلك على تنمية الحالة المؤسسية فعليا . وهناك نماذج لبعض المنظمات التى لم تشهد تطورا أساسيا حقيقيا وربما شهد بعضها ما يشبه " الانتكاسة " عقب انتهاء التمويل .

وتعتمد قدرة الجمعيات الأهلية المحلية على التعامل مع الجهات الأجنبية على الاعتبارات التالية : [١٥]

١/ درجة التواجد الأجنبي فى الدولة ومدى حركته ومدى اهتمامه بمنظمات العمل الأهلي ، فهناك بعض الدول الأجنبية والوكالات الدولية التى تفضل التعاون مع الحكومات بناء على اتفاقيات ثنائية ، على أن الاتجاه إلى التعامل مباشرة مع الجمعيات الأهلية باعتبارها وسيطا أكثر كفاءة لتحقيق التنمية فى تزايد مستمر .

٢/ موقف الدولة من التعاون مع الجهات الأجنبية ، ومدة قبولها أو تشككها فى أهداف هذا التعامل ، وقد يختلف موقف الدولة من جهة مانحة إلى أخرى بحسب العلاقات الدولية السائدة . ويضاف إلى ذلك موقف الدولة من العمل الأهلي ومدى

حرصها على السيطرة عليه أو منحه قدراً من الاستقلالية فى التعامل مع الغير .

٣/ وجود ظروف تبرز الحاجة الماسة للمعونة الأجنبية ، كظروف الحروب الكوارث الطبيعية وارتفاع معدلات الفقر ، حيث يؤدي ضغط هذه الظروف إلى زيادة مرونة السلطات فى التعامل مع القواعد المنظمة لهذه العلاقات .

٤/ مدى حجم وقوة الجمعية الأهلية وفاعليتها ، والأهمية النسبية للأنشطة التى تقوم بها فى إطار أولويات جهات التمويل .

٥/ وجود دافع أو مصلحة فى التعاون من وجهة نظر الجهات الأجنبية المانحة . وتقع هذه المصالح على متصل فى طرف منه تكون المصلحة هي الإشباع الذي يولده الشعور الإنساني بالعدالة ومساعدة المحتاجين فى إطار الأخوة فى الإنسانية . وعلى الطرف الأخر من المتصل قد تتمثل مصلحة الجهات المانحة فى السيطرة على الجمعيات الأهلية المحلية وتجنيدها لتحقيق أغراض سياسية واقتصادية وثقافية بعيدة المدى . ربما تؤدي فى النهاية إلى جر الدول المعانة عن طريق جمعياتها إلى أوضاع المصالح الحقيقية لشعوبها . وتتأثر هذه الرؤية للمصلحة بالعوامل السياسية والاقتصادية التى تحكم علاقات الدول والأنظمة فى إطار النظام العالمي الجديد ، وكذلك بعلاقة الجمعيات الأهلية الدولية المانحة بدولها ، ومدى اتفاقها مع سياستها أو معارضتها لها . وينعكس ذلك فى أختلاف توجيهات وأساليب الجهات المانحة مع الجمعيات المعانة.

٦/ المستوى التعليمي والثقافي للقائمين على الجمعيات الأهلية المحلية . ومدى وعيهم باحتياجات الجمعية والفئات المستفيدة ، وكذلك معرفتهم لوسائل الاقتراب والتعامل مع الجهات المانحة، والقدرة على القيام بما تتطلبه هذه العلاقة من إجراءات. ويؤدي ذلك إلى تكريس الطبقية بين الجمعيات الأهلية ، حيث تحصل على التمويل الأجنبي الجمعيات القوية التى تشكلها الصفوة فتزداد غنى وقوة وقدرة ، فى حين تظل الجمعيات الصغيرة الموجودة – غالباً – فى المناطق الفقيرة ، بعيدة عن هذا المصدر .

## سادساً:مقترحات وتوصيات لقضية تمويل الجمعيات النسائية.

يعد التمويل جانباً مهماً من القيمة الاقتصادية للقطاع الأهلي ، فهو يمثل القيمة المالية والعينية التى تدخل إلى ميزانية الجمعية لتغطية النفقات الثابتة والجارية لها والتي تشمل بعض الأنشطة التى تسهم بدورها فى عملية التمويل المستمرة ومواجهة إشكاليات التمويل تتطلب ما يلي :

١/ على الرغم من أن هناك نصوص قانونية تحتم وجوب إدراج الجمعيات الأهلية لكل ما يقدم إليها من تبرعات فإن ذلك لا يحدث إلا نادراً . ولذا يعكس ذلك عدم مصداقية واقعها المالي . وتؤكد العديد من الدراسات وجود صعوبات فى استعداد هذه الجمعيات تقديم معلومات كاملة وصادقة بشفافية . وهذا الأمر يدعو إلى ضرورة الاهتمام بقضية المحاسبية Accountabitiy . وتحديد لمن الحق فى المحاسبية ؟ هل الدولة ؟ أم الجهات المانحة ؟ أم أعضاء الجمعيات العمومية ؟ .

٢/ أن بناء قدرات الجمعية الأهلية يرتكز بالضرورة على قدرتها على تعبئة الموارد التى تزيد من درجة الاعتماد على التراث ، ولذا يجب تشجيع وتأهيل الجمعيات الأهلية للقيام بمشروعات ذات عائد اقتصادي ، وبحيث تتمتع بالكفاءة الاقتصادية وبالقدرة على الاستمرارية .[١٦]

٣/ انطلاقاً من الدعم المادي للجمعيات الأهلية لا يمثل سوى دفعة لتفعيل الجمعية كما أنه لا يتسم بالاستدامة ، فإنه من المهم تنمية قدرات الجمعيات للحصول على التمويل ، خاصة من خلال مقابل نتيجة من خدمة أو سلعة . وهذا يتطلب زيادة مهارات الجمعيات الخاصة بإعداد دراسات جدوى بسيطة وتضمين حساب التكلفة والعائد فى عملية اتخاذ القرارات الخاصة بأنشطتها. وهذا الأمر ؛ تطلب مهارات القطاع الخاص فى إنتاج الخدمات والسلع وأن تزود الجمعيات الأهلية بمهارات

التعرف على الفرص المتاحة لها في إنتاج الخدمة أو السلعة التي يمكن أن تقدمها بسعر أقل ونوعية أفضل ، هذا بالإضافة إلى مساندة الجمعيات في تنويع فيما تنتجه من سلعة أو خدمة ، خاصة ذات الأهمية الحيوية للمجتمع العاملة بداخله ، بالإضافة إلى ضرورة توعية هذه الجمعيات بأهمية تسويق ما تنتجه بما في ذلك الخدمات ، وإن عملية التسويق في حد ذاتها تساهم في تعريف المجتمع بنشاط الجمعية الأمر الذي يؤدي إلى بناء الثقة وكسب دعم المجتمع المحلي ماديا ومعنويا . (١٧)

٤/ ضرورة تزامن توسيع نطاق الجمعية فيما يتعلق بالقاعدة الشعبية بتوسيع نطاق وتنوع مصادر التمويل ، والاعتماد على مصدر تمويل محدد يشمل رسوم عضوية بسيطة وتطلعات للحصول على منح من جهات التمويل ، مما يعد استراتيجية خطرة تؤدي في أغلب الأحيان إلى عدم استقرار وتذبذب مصادر التمويل ، وقد تؤدي في أحيان أخرى إلى انهيار الجمعية ، ومن أجل تحقيق الاستدامة لا يشترط وضع سياسات واستراتيجيات معقدة للإدارة المالية، ويعد تحديد رسوم بسيطة أمراً متعارف عليه ومناسب لجميع الأطراف، ولكنه يمثل عائقاً قوياً أمام تحقيق الاستدامة ، وللتغلب على هذا العائق يمكن وضع مستويات من رسوم العضوية ، فيمكن اقتراح أن تكون رسوم العضوية الكاملة أكبر من رسوم العضوية التابعة ، كما يجب زيادة رسوم العضوية بمرور الوقت بحيث يتناسب مع معدل التضخم .

٥/ يجب مواجهة مشكلة عزوف الأعضاء عن تسديد الأشتراكات وكذا ضعف التحصيل الناتج عن افتقار هذه الجمعيات للمتطوعين أو الموظفين المؤهلين لأداء هذه الوظيفة . وذلك يتطلب توفير وتدريب الكوادر المؤهلة لتدبير التمويل من المصادر الوطنية غير الحكومية ، خاصة وأن جمع التبرعات للقيام بالمشروعات التنموية غير التقليدية يحتاج إلى الكثير من مهارات الاتصال والتفاوض والإقناع .

٦/ أنفراد الهيئة المانحة بتقديم تمويل المشروع الخاص بتعزيز قدرات

الجمعيات الأهلية قد يؤدي إلى توقف المشروع أو تغيير مساره حسب الإتجاهات التمويلية السائدة ، ولضمان أستدامة بناء القدرات يجب على هذه الجمعيات العمل على تحقيق ما يلي :

(أ) تنوع مصادر التمويل من خلال اشتراك ممولين محليين ، يدخل فى هذا الإطار الحديث عما يسمى بالمسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال .

(ب) بناء قاعدة شعبية حقيقية للجمعية تساعدها على جذب التأييد والمساندة الشعبية ، وتبنى مصداقيتها التى بالاستناد إليها تستمر عملية بناء القدرات للجمعية .

(ج) تبنى خطط تمويلية مستقبلية تضمن قدراً من الاستقرار لمشروعاتها بل وتوجهاتها الأساسية .

## مراجع وهوامش الفصل الرابع


١/ ماهر أبو المعاطي على : إدارة المؤسسات الاجتماعية – مع نماذج تطبيقية من المجتمع السعودي ، الطبعة الأولى ، الفيوم ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٤٢ .

٢/ محمد عبد الفتاح : إدارة الهيئات الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٣٨.

٣/ رياض أمين حمزاوي ، وطلعت مصطفى السروجي : إدارة منظمات الرعاية الاجتماعية – دراسة لنموذج مجتمع الإمارات ، دار القلم للنشر والتوزيع ، دبي ، ١٩٩٨ ، ص ١٤٢ .

٤/ يحي حسن درويش وأخرون : مذكرات (غير منشورة) ، الإدارة فى الخدمة الاجتماعية ، القاهرة، ١٩٧٨ ، ص ١٥٠ .

٥/ صلاح الدين جوهر : إدارة المؤسسات الاجتماعية – أسسها ومفاهيمها ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ص ٢٢٧ – ٢٢٨ .

٦/ أنظر فى ذلك كل من :

- أحمد مصطفى خاطر وآخرون : الإدارة فى المؤسسات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠١ ، ص ص ٢٧٤ – ٢٧٥ .
- محمد عبد الفتاح : مرجع سابق ، ص ص ٢٣٨ – ٢٣٩ .

٧/ القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات والمؤسسات الأهلية ، المواد من ٧١ – ٧٤ ، واللائحة التنفيذية المواد من ١٦٩ إلى١٨٠ .

٨/ أنظر فى ذلك : نبيل محمد صادق : طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية – مدخل إسلامي ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ص ٢٨٨ – ٢٨٩ .

٩/ كمال أغا : الإدارة فى الخدمة الاجتماعية ، دار الثقافة للطباعة والنشر القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ص ٢٠٢ – ٢٠٤ .

١٠/ أنظر فى ذلك كل من :

- شهيدة الباز : المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين – محددات الواقع وأفاق المستقبل ، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية ، القاهرة، ١٩٩٧ ، ص ص ١٦٣ – ١٦٤ .

- ماهر أبو المعاطي على : مرجع سابق ، ص ص ٢٤٥ – ٢٤٦ .

١١/ حسين الجمال : دور الصندوق الاجتماعي للتنمية فى التعاون ودعم الجمعيات الأهلية ، ورقة مقدمة لمؤتمر الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاضعة ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ص ٣ – ٤ .

١٢/ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : إحصاء الجمعيات الخيرية المعانة ، القاهرة ، ١٩٩١ .

١٣/ نجوى عبد الله سمك : القطاع الأهلي والتنمية الاقتصادية فى مصر ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ص ٣٤ – ٣٥ .

١٤/ سامح فوزي : تحليل صاحب المصلحة وبناء قدرات المنظمة غير الحكومية ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المدني : بناء قدرات الجمعيات الأهلية ، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ١٩ .

١٥/ شهيدة الباز : مرجع سابق ، ص ص ١٧٥ – ١٧٦ .

١٦/ ________ : ملاحظات حول مفهوم بناء القدرات فى المنظمات غير الحكومية فى إطار التنمية الشاملة ، ورقة مقدمة لمؤتمر المجتمع المدني : بناء قدرات الجمعيات الأهلية ، مرجع سابق ،ص ١١.

١٧/ محمد عزازي : بناء القدرات الإدارية للجمعيات الأهلية فى مصر ، المرجع السابق ، ص ١٨ .

# الفصل الخامس

# المشاركات النسائية

# فى المؤتمرات العربية والدولية

- مقدمـــــة:

أولاً : مـرحلة الـبدايات الأولـى للمشـاركة فــى المؤتمـرات الدولــية (١٩٢٠ ـ ١٩٥٢ ).

ثانياً : مرحلة ما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ والمشاركة فى المؤتمرات العربية والدولية (١٩٥٢ ـ ١٩٧٥).

ثالثاً : مرحلة العقد العالمي للمرأة والمشاركة فى المؤتمرات العربية والدولية (١٩٧٥ ـ ٢٠٠٦).

# المشاركات النسائية

# فى المؤتمرات العربية والدولية

**مقدمة :**

المؤتمرات هي الوسيلة التى يتم بها إقناع الجماهير بفكرة أو موضوع معين أو نتائج عمل معين لكسب تأييد الرأي العام أو تهيئة الجو الملائم للتبادل الفكري نحو مشكلة أو قضية معينة من عدد من المهتمين بها ، وتهدف هذه المؤتمرات إلى الوصول إلى قرارات وتوصيات ونتائج فيما يتعلق بموضوع انعقادها . ويمهد للمؤتمر عادة بعقد الاجتماعات وعمل الندوات والجلسات التحضيرية ، وغير ذلك من المسائل المناسبة لموضوع المؤتمر .

ولقد حاولت المرأة المصرية من خلال مشاركتها فى المؤتمرات العربية والدولية تغيير الصورة المشوهة عنها فى ذهن المرأة الأوربية ، ومن أجل الإطلاع على ما وصلت إليه الحركة النسائية وصيرورتها وتنظيماتها .

وهذا الفصل يعرض أهم المؤتمرات العربية والدولية التى شاركت فيها المنظمات النسائية كخطوة أساسية لمعرفة ما وصلت إليه على المستويين العربي والدولي . ويتم عرض وتحليل هذه المؤتمرات وفقا للمراحل الثلاثة التى تتمثل فى مرحلة البدايات الأولى للمشاركة فى المؤتمرات الدولية (١٩٢٠ – ١٩٥٢) ، والمرحلة الثانية هي مرحلة ما بعد ثورة يوليو ( ١٩٥٢ – ١٩٧٥ ) ، والمرحلة الثالثة والأخيرة فهي مرحلة العقد العالمي للمرأة (١٩٧٥ – ٢٠٠٦ ) .

## أولاً : مرحلة البدايات الأولى للمشاركة فى المؤتمرات الدولية (١٩٢٠ ـ ١٩٥٢) .

لقد حاولت المرأة المصرية من خلال مشاركتها فى البدايات الأولى فى المؤتمرات الدولية تغيير الصورة المشوهة عنها فى ذهن المرأة الأوربية ، وهذه المرحلة تعرض لأهم المؤتمرات الدولية التى شاركت فيها المرأة المصرية ممثلة لمنظماتها النسائية كخطوة أساسية لمعرفة ما توصلت إليه المنظمات النسائية على المستوى العالمي [١]

وقد تمثلت البدايات الأولى فى الدعوة التى قدمها الاتحاد النسائي الدولي إلى قيادات الحركة النسائية ومنظماتها فى مصر عام ١٩٢٠ لحضور " مؤتمر جنيف" إلا أن أحداث ثورة ١٩١٩ حالت دون اشتراك المرأة المصرية فيها ثم تابعها المشاركة فى المؤتمرات كالتالي :

### ١/ مؤتمر روما عام ١٩٢٣ :

تكررت الدعوة لمشاركة قيادات المنظمات النسائية المصري فى : "مؤتمر روما " فى مايو عام ١٩٢٣ ، وكان هذا أول اعتراف دولي بالمرأة المصرية الجديدة ، وبناء على هذه المشاركة تشكل الإتحاد النسائي المصري ، وقد انتخب وفد المؤتمر برئاسة السيدة ( هدى شعراوي ) وعضوية كل من ( نبوية موسى ، وسيزا شبراوي ) وأعد الوفد برنامجا للمؤتمر وشمل الرقى بالمرأة ومساواتها بالرجل خاصة فى التعليم العالي ، ومعالجة ثغرات قانون الأحوال الشخصية ، والارتفاع بمستوى الخدمات الصحية ، والقضاء على الأمراض الاجتماعية ، وقد عرضت السيدة ( هدى شعراوي ) فى المؤتمر أهم العقبات التى تعترض الحركة النسائية المصرية .

## ٢/ مؤتمر ألمانيا عام ١٩٢٤ :

توالى تمثيل القيادات النسائية فى المؤتمرات الدولية بعد "مؤتمر روما"، فحضرت السيدة ( هدى شعراوي ) فى سبتمبر عام ١٩٢٤ " مؤتمر جرتس بألمانيا " وذلك لمناقشة مشكلة الرقيق الأبيض ، وطالبت مندوبة مصر بإلغاء البغاء ، وانتشال العاملات من الفقر والمرض .

## ٣/ مؤتمر واشنطن عام ١٩٢٥ :

طرحت رئيسة الاتحاد النسائي الدولي فى المؤتمر النسائي التى عقد فى واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية فى أكتوبر عام ١٩٢٥ حالة المرأة الشرقية عامة والمصرية على وجه الخصوص ، وانتقدت نظام الحجاب ، وكان من نتائج ذلك خلع السيدة (هدى شعراوي) الحجاب مع بعض القيادات النسائية بعد العودة إلى مصر بإعتباره – من وجهة نظرهن – حجاب للعقل والفكر .

## ٤/ مؤتمر باريس عام ١٩٢٦ :

حضرت (هدى شعراوي) "مؤتمر باري" فى يونيو عام ١٩٢٦ ، وقد تم ترشيحها عضوا فى اللجنة التنفيذية بالاتحاد النسائي الدولي ، فأصبحت أول شرقية فى المكتب الرئاسي للاتحاد ، وقد تناول المؤتمر قضايا المساواة ، وحق الانتخابات للمرأة وتحريرها ، وتجارة الرقيق الأبيض والسلام العالمي، وعرضت (هدى شعراوى) قضايا المرأة المصرية وموقعها من القانون والشريعة ، وقانون الأحوال الشخصية والتسامح فى الإسلام .

### ٥/ مؤتمر جنيف عام ١٩٢٦ :

شاركت (هدى شعراوي) فى " مؤتمر جنيف بسويسرا " للسلام فى سبتمبر عام ١٩٢٦ ، باعتبارها عضو المكتب النسائي الدولي لجمعية السلام . وقد كان من أهم نتائج المؤتمر تكوين ( جمعية مصر للسلام ) فى مارس عام ١٩٣٥ وقد تولت رئاستها ( فاطمة راشد ) ، وهي تعد فرعا للعصبة الدولية للأمهات والمربيات الراغبات فى الدعوة للسلام بباريس ، وفى مايو عام ١٩٣٨ مثلت مصر كل من ( أستر فهمي ويصا ، ونعيمة الأيوبي ) فى المؤتمر العالمي للسلام ببروكسيل .

### ٦/ مؤتمر أمستردام عام ١٩٢٧ :

وقد شاركت القيادات النسائية فى "مؤتمر امستردام بهولندا" عام ١٩٢٧ ، وقد عرضت فيه مندوبة مصر قضايا المرأة المصرية ، وما يتعلق بالبيت وشئونه المختلفة.

### ٧/ مؤتمر روما عام ١٩٢٧ :

حضرت مندوبات القيادات النسائية ( فاطمة فهمي ، وأميلي عبد المسيح) فى " مؤتمر التعليم المنزلي بروما " فى نوفمبر عام ١٩٢٧ ، وتركزت موضوعات المؤتمر حول اقتصاديات الأسرة وتنظيم ميزانياتها ، والمرأة المدبرة ، وضرورة مكافحة الغلاء المعيشي .

### ٨/ مؤتمر برلين عام ١٩٢٩ :

أقيم " مؤتمر برلين " فى يونيو عام ١٩٢٩ ، وشارك فيه وفد مصري طالب بضرورة إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر لامكان السيطرة على أمراض المجتمع مثل البغاء وتجارة المخدرات .

### ٩/ مؤتمر مرسيليا عام ١٩٣٣ :

شاركت القيادات النسائية المصرية فى " مؤتمر مرسيليا بفرنسا " فى مارس عام ١٩٣٣ ، وقد ركز المؤتمر على الحقوق السياسية للمرأة .

### ١٠/ مؤتمر اسطنبول عام ١٩٣٥ :

لقد كان لاشتراك الوفد المصري فى " مؤتمر اسطنبول بتركيا " فى إبريل عام ١٩٣٥ ، أكبر الأثر فى إصدار قرار بناء على اقتراح قيادات الوفد بمسألة الامتيازات الأجنبية .

### ١١/ مؤتمر بوادبست عام ١٩٣٧ :

شاركت المرأة المصرية فى " مؤتمر بوادبست بالمجر " فى أغسطس ١٩٣٧ ، وعرضت فيه (إيفا حبيب ) نهضة المرأة المصرية ، كما أيدت فى هذا المؤتمر السلام العالمي .

### ١٢/ المؤتمر النسائي العربي بالقاهرة عام ١٩٤٤ :

دعت القيادات النسائية المصرية إلى عقد " مؤتمر نسائي عربي بالقاهرة " فى ديسمير عام ١٩٤٤ ، وذلك بهدف إيجاد تواجد نسائي عربي فى المؤتمرات الدولية ، وليقف نساء العرب جبهة واحدة للبحث فى شئون المرأة الاجتماعية والتشريعية والصحية والسياسية . وقد حضر المؤتمر مندوبات الدول العربية لكل من ( العراق ، سوريا ، لبنان ، والأردن ، وفلسطين ) وانتهى المؤتمر إلى قرارات تطالب الحكومات العربية بمساواة المرأة بالرجل خاصة فى الحقوق السياسية ، والعمل وقوانين العقوبات ، وتعديل قانون الأحوال الشخصية ، وتحديد سن أدنى للزواج ، وتقييد تعدد الزوجات ، والطلاق ، وتعميم التعليم الإجباري ، والتعاون الاقتصادي ، وإقامة المعارض المشتركة ، وفتح باب العمل أمام المرأة

ومساواتها فى الأجر بالرجل . وقد تم انتخاب أعضاء المكتب الدائم لهيئة الاتحاد النسائي العربي برئاسة (هدى شعراوي ) ، وسكرتيرة ( أمينة السعيد ) .

### ١٣/ المؤتمر النسائي الدولي بباريس عام ١٩٤٥ :

أقيم "المؤتمر الدولي الديمقراطي بباريس " فى نوفمبر عام ١٩٤٥ ، وقد مثلت القيادات النسائية المصرية بوفد من (أنجي أفلاطون ، وصفية فاضل، وسعاد الرملي ) ، وفيه تم إعلان شعار السلام ومناهضة الاستعمار ، والاضطهاد والمطالبة بمساواة المرأة بالرجل فى الأجور والرعاية والتعليم والطلاق والميراث، والاشتراك فى الانتخابات .

- ## تقييم المشاركة بالمؤتمرات خلال الفترة(١٩٢٠ – ١٩٥) :

تعكس هذه المرحلة من مشاركات التنظيمات النسائية في المؤتمرات العربية والدولية مدى إصرار القيادات النسائية المصرية على مطالبها ونجاحها فى الانضمام إلى المنظمات النسائية الدولية والعربية من أجل تحسين مركزهن واتباع كل ما هو جديد وأثبتت فى هذه الحقبة التاريخية أنها أصبحت بعملها ونشاطها تلعب دوراً هاماً شهد له كل من فى الداخل والخارج . وتؤكد هذه المرحلة المشاركة بمؤتمرات دولية خارج مصر ، وقد تركزت الموضوعات التى طرحتها القيادات النسائية بهذه المؤتمرات فى :

- محاولة إبراز ظروف المجتمع المصري سياسياً واجتماعياً عامة والمرأة المصرية بصفة خاصة فى ظل الاحتلال الأجنبي .

- عرض حالة المرأة الشرقية عامة والمصرية على وجه الخصوص ، ومطالبتهن الحصول على حقوقهن تشريعيا وصحياً واجتماعيا .

- والمؤتمر العربي الوحيد قد ركز على مطالبات المرأة العربية بالمساواة بالرجل فى العمل والحقوق السياسية والتعليم .

## ثانياً : مرحلة ما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ والمشاركة فى المؤتمرات الدولية والعربية (١٩٥٢ ـ ١٩٧٥).

لا شك أنه مع حدوث ثورة يوليو ١٩٥٢ بدأت مرحلة جديدة فى حركة المرأة ومنظماتها ، فقد حققت الثورة العدالة بين أعضاء المجتمع من الرجال والنساء ، وإذابة الفوارق بين الطبقات وبين الجنسين ، وقد نالت المرأة لأول مرة حقوقها السياسية فى مصر عام ١٩٥٦ ، سواء فى التصويت فى الانتخابات والترشيح لعضوية الهيئات السياسية والتشريعية ، وقد أكد دستور عام ١٩٧١ هذه الحقوق ودعمها .

ولقد شاركت المرأة بعد الثورة فى كل نواحي الحياة الاجتماعية فى مصر وفى المشاركة فى المؤتمرات العربية والدولية التالية :

### ١/ مؤتمر المرأة ( الأفروأسيوي ) بالقاهرة عام ١٩٦١[٢] :

عقد مؤتمر "المرأة الأفريقي الأسيوي " بالقاهرة فى يناير عام ١٩٦١ وذلك بهدف مناقشة قضايا المرأة فى دول القارتين ، والسعي نحو التفكير الجدي للنهوض بدول القارتين فى إطار العمل التعاوني التضامني لحل مشكلاتها . وقد شارك فى المؤتمر ممثلات لستة وثلاثين دولة ، كما حضر عدد من بعض الدول كمراقبات من كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ، وقد أهتم الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي بالمؤتمر وأناب مراقبتين لحضور المؤتمر ، وشاركت مصر بوفد مكون من ١٩ عضوة برئاسة السيدة (كريمة السعيد) . وقد ناقش المؤتمر الموضوعات التالية :

(أ) دور المرأة فى الكفاح من أجل الاستقلال الوطني وإقرار السلام .

(ب) حقوق المرأة السياسية والقانونية .

(ج) حقوق المرأة الاجتماعية والثقافية .

(د) المساواة بين المرأة والرجل فى المجال الاقتصادي .

وقد عبر المؤتمر عن واقع نساء أسيا وأفريقيا فقد صور مدى تفكيرهن

ومعاناتهن ومطالبتهن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ودورهن فى هذه المجالات .

## ٢- المؤتمرات النسائي العربي بالقاهرة عام ١٩٦٦ :

عقد " المؤتمر النسائي العربي السادس " بمدينة القاهرة فى مايو عام ١٩٦٦ ، وقد حضره وفود ١٢ دولة عربية ورأست وفد مصر ( الدكتور سهير القلماوي ) وقد وضع المؤتمر دستوراً جديداً لاتحاد نسائي عربي ، وحدد المؤتمر أهدافه فى :

(أ) إتاحة العمل للمرأة ما أمكن ومساعدتها على التوفيق بين عملها فى الأسرة وعملها فى المجتمع .

(ب) تشجيع مساهمتها فى كل عمل على جميع المستويات .

(جـ) مساعدة المرأة على الوصول إلى أعلى المستويات الفنية علميا وتدريبيا .

(د) دعم الصناعات البيئية والريفية لرفع مستوى الأسرة والمجتمع .

وقد تم فى هذا المؤتمر تشكيل المكتب الدائم للمؤتمر العام من ممثلتين أثنتين عن كل اتحاد محلي أو منظمة أو جمعية عضو بالاتحاد على ألا يزيد عدد الممثلات عن أثنين عن كل دولة . وقد حددت مهمة هذا المكتب الدائم فى الإشراف على أعمال الاتحاد وإدارته والعمل على تنفيذ قراراته وتحقيق أهدافه.

## ٣/ مؤتمر المرأة العربية بالقاهرة عام ١٩٧٢ :

عقد " مؤتمر المرأة العربية بالقاهرة " فى سبتمبر عام ١٩٧٢ ، وحضرته وفود ١٦ دولة عربية ، وقامت بتنظيم المؤتمر جامعة الدول العربية بالاشتراك مع منظمة رعاية الطفولة التابعة لهيئة الأمم المتحدة ، وقد ترأست اجتماعاته (الدكتورة عائشة راتب) وزيرة الشئون الاجتماعية المصرية حين ذاك . وتكون بالمؤتمر لجنتان الأولى قد اختصت بدراسة دور المرأة فى إطار الأسرة ، والثانية قد اختصت بمناقشة دور المرأة فى إطار المجتمع ، وقد تعرض المؤتمر لدراسة قوانين الأحوال الشخصية

فى الدول العربية خاصة فيما يتصل بتعدد الزوجات ، وتحديد السن الأدنى للزواج ، وحضانة الأولاد ومشكلات الطلاق .

وقدمت عدة بحوث بالمؤتمر من أهمها بحث " دور المرأة العربية فى التنمية القومية " . (للدكتورة هدى بدران ) باسم منظمة رعاية الطفولة ، وبحث " تخطيط المرأة فى العالم العربي " ( للدكتور إسماعيل صبري عبد الله) ، وبحث " التشريعات الخاصة بالمرأة " ( للدكتور جمال العطيفي) ، وبحث " القوانين الخاصة بالجمعيات النسائية " ( لنجيبة عبد الحميد ) ، وبحث " دور الأم بالنسبة للطفل " (للدكتورة سمية خليل ) ، وبحث " التعليم النسائي فى السودان " ( للدكتور محي الدين صابر ) ، وبحث " المنظمات النسائية فى العالم العربي " لنفيسة الأمين "

- **تقييم المشاركة بالمؤتمرات خلال الفترة١٩٥٢– ١٩٧٥:**

من الملاحظ أن هذه المرحلة وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ تركزت فى مشاركة التنظيمات النسائية المصرية فى المؤتمرات العربية ، ومع مثيلتها من نفس ظروف مجتمعاتها من الدول الأفريقية والأسيوية . والتركيز على تحرر المرأة ونيل حقوقها الدستورية والقانونية ، والعمل على تحسين ظروف المرأة والأسرة ، وقد تحقق لها ما أرادت إلى حد كبير مقارنة بالعهود السابقة ، من إتاحة الفرصة للعمل ومراجعة التشريعات الخاصة بالأحوال الشخصية ، ونيل حقوقها السياسية للمرة الأولى .

## ثالثاً : مرحلة العقد العالمي للمرأة والمشاركة فى المؤتمرات العربية والدولية (١٩٧٥ – ٢٠٠٦ ) .

تبدأ هذه المرحلة بعد قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة فى ديسمبر عام ١٩٧٢ بأن يكون عام ١٩٧٠ عام دولياً للمرأة ، وقد وافقت الأمم المتحدة على إقامة عام المرأة فى إطار الخطة العشرية للتنمية الدولية ، وقد كان الهدف من تخصيص

عام المرأة أن تستطيع دوليا أن تساهم بجهودها فى خطط التنمية الشاملة ، وكان " المؤتمر النساني العالمي فى كوبنهاجن " فى عام ١٩١٠ قد ناقش قضايا ومشكلات المرأة واقترحت إحدى المندوبات (كملارا استكيني) اعتبار يوم ٨ مارس من كل عام يوما عالميا للمرأة – وقد حدد قرار الأمم المتحدة خطة العام الدولي للمرأة تحقيق الأهداف التالية :

(أ) المطالبة بالمساواة الكاملة بين النساء والرجال فى الحقوق والواجبات.

(ب) مشاركة المرأة فى عملية التنمية الشاملة اقتصاديا واجتماعياً وثقافياً.

ولقد قامت اللجنة القومية لمكانة المرأة والتي تشكلت فى عام ١٩٧١ برئاسة (الدكتورة عائشة راتب) وزير الشئون الاجتماعية فى مصر فى نطاق جامعة الدول العربية بإقرار قرارات لجنة المرأة بالأمم المتحدة بتشكيل لجنة تحضيرية لعام المرأة الدولي بهدف التخطيط والمتابعة بين الجهات المعنية بشئون المرأة ، وبدأت اللجنة الإعداد للمشاركة فى هذه المناسبة .

وتتمثل أهم مشاركات المنظمات النسائية فى هذه المرحلة فى المؤتمرات العربية والدولية فى :

### ١/ مؤتمر المكسيك عام ١٩٧٥ :

عقد مؤتمر المكسيك تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة خلال الفترة (١٩ يونيو – ٣ يوليو) عام ١٩٧٥ تحت شعار (المساواة – التنمية – السلام) ، وقد تضمن جدول أعمال العمل على مشاركة المرأة مشاركة فعالة فى تدعيم السلام العالمي والقضاء على التفرقة العنصرية والتعصب والاحتلال الأجنبي ، وضمان إسهام المرأة إيجابياً فى الأوضاع القائمة والتغيرات الحادثة فى مكانة ودور كل من المرأة والرجل فى المجتمع . وقد شارك فى المؤتمر وفود حكومية من ١٣٠ دولة . وقد أقيم فى نفس الفترة " مؤتمر المنظمات غير الحكومية عن المجتمعات والاتحادات النسائية " والذي

أطلق عليه مسمى " تريبيون" وقد شارك فيه قيادات نسائية من ٨٢ دولة . وشاركت مصر فيه بأكبر وفد نسائي برئاسة السيدة ( جيهان السادات ) وعضوية ١٨ عضواً ، وناقش المؤتمر خطة العمل الدولية والتي استهدفت حث المجتمعات القومية والدولية لاتخاذ خطوات إيجابية لحل مشكلات الدول النامية وتغيير النظم الاجتماعية والاقتصادية التى تضع المرأة فى مكانة أقل من الرجل ، وتضمنت الخطة عدة أهداف شكلت الحد الأدنى بما يجب تحقيقه حتى عام ١٩٨٠ والتي تمثلت فى [٣] :

(أ) إحداث زيادة واضحة فى نسبة النساء المتعلمات .

(ب) إتاحة فرصة التعليم الابتدائي للفتيات .

(جـ) امتداد التدريب المهني ليشمل المرأة .

(د) زيادة فرص العمل أمام المرأة .

(هـ) الإسهام الكامل للنساء فى رسم السياسات وتمثيل المرأة فى المجتمعات واللقاءات العالمية .

(و) تحقيق حقوق متساوية لأدوار الجنسين داخل العائلة .

## ٢/ مؤتمر ألمانيا عام ١٩٧٥ :

شاركت القيادات النسائية المصرية فى " مؤتمر برلين بألمانيا الديمقراطية " خلال الفترة (٢٠- ٢٤ أكتوبر ) وحضر المؤتمر ألف عضو من جميع دول العالم . ومثلت مصر بوفد رسمي برئاسة (عزيزة حسين) وعشرة أعضاء بالإضافة إلى اشتراك بعض المصريات ممن يمثلن تنظيمات دولية وإقليمية ( المؤتمر الافروأسيوي) والاتحاد النسائي العربي ، ومنظمة العمل العربية ، وكان هذا المؤتمر يزخر بمشاركة التنظيمات الشعبية والمهنية وحركات التحرر ، ويعد هذا المؤتمر امتدادا لمؤتمر المكسيك ، ولقد خرج هذا المؤتمر بعدة قرارات من أهمها :

(أ) تدعيم الإعلان وخطة العمل الصادران عن المؤتمر العالمي للمرأة فى

المكسيك .

(ب) الاعتراف بمساواة الجنسين في دساتير وقوانين كل الدول وحقها في التصديق على المعاهدات الدولية .

(ج) إزالة العوائق التي تعترض مشاركة المرأة في سياسة بلدها وحقها في شغل جميع المناصب في أجهزة الدولة .

(د) حق المرأة في العمل وحقها في نفس الأجر مع الرجل لقاء نفس العمل.

(هـ) تأييد حقوق وواجبات متساوية في الأسرة عند تربية الأطفال والاعتراف بالأمومة كوظيفة اجتماعية وحماية الأم والطفل .

## ٣/ مؤتمر كوبنهاجن عام ١٩٨٠ :

عقد "مؤتمر كوبنهاجن " عام ١٩٨٠ ، وقد ظهر في هذا المؤتمر بعض المشاركات المستقلة عن الوفد الحكومي في أعمال المؤتمر ، وقد لوحظ ازدياد منحنى المشاركة غير الحكومية في " مؤتمر نيروبي " فبينما كان الوفد الرسمي مكونا من ست من النساء ، ومثل الوفد غير الحكومي حوالي ٤٠ سيدة في هذا المؤتمر والذي أسهم بدوره في نمو الحركة النسائية وتنظيماتها مرة أخرى ، وظهر بتأثير داخلي أساساً وهو نمو الحركة السياسية والشعبية في مواجهة الحكومة في السبعينات ، ولكن لا يمكن إغفال تأثير الحركة النسائية العالمية في تنشيط هذا النمو وإعطائه قوة دفع.

## ٤/ مؤتمر كينيا عام ١٩٨٥ :

عقد في نيروبي بكينيا في عام ١٩٨٥ مؤتمران أولهما خلال الفترة (١٠ ــ ١٩ يوليو) للهيئات غير الحكومية وكان الآخر خلال الفترة ( ١٥ ــ ١٦ يوليو) في نفس العام وهو على المستوى الرسمي لوفود الحكومات وتنظمها هيئة الأمم المتحدة ، وقد كان موضوعهما هو مراجعة وتقييم ما حققته المرأة من تقدم خلال العشر سنوات الماضية ، والتعرف على العراقيل التي حالت دون تحقيق المرأة لأهدافها ، ولقد سبق

الأعداد للمؤتمر من خلال خمسة اجتماعات إقليمية . حيث عقد الاجتماع الأول فى ( أورشا بتانزانيا) فى سبتمبر عام ١٩٨٤ لدول أفريقيا ، وعقد الاجتماع الثاني فى (طوكيو باليابان ) فى مارس عام ١٩٨٤ وخاص بدول أسيا والباسفيك ، وعقد الاجتماع الثالث فى (فيينا بالنمسا ) فى أكتوبر عام ١٩٨٤ وهو خاص بدول أوروبا وأمريكا الشمالية أما الاجتماع الرابع فقد عقد فى ( هافانا بكوبا ) فى نوفمبر عام ١٩٨٤ وهو خاص بدول أمريكا اللاتينية والكاريبي ، والاجتماع الخامس فعقد فى ( بغداد بالعراق ) فى ديسمبر عام ١٩٨٤ والخاص بدول غرب آسيا . وبعد مراجعة اللجنة التحضيرية " لمؤتمر نيروبي " للأعمال التى أعدت لهذا المؤتمر والخاصة بموضوعه الأساسي ، وقد صدر عن هذه اللجنة وثيقة موضوعها (استعراض عالمي لدور المرأة فى التنمية ) وقد احتوى الأقسام الرئيسية التالية :

(أ) الدور الحالي للمرأة كعامل نشط للتنمية .

(ب) تقييم المزايا التى تعود على المرأة ونتيجة مشاركتها فى التنمية .

(ج) وسائل تحصين دور المرأة كعامل ومنتفع للتنمية على المستويات القومية والإقليمية والدولية .

ولقد شاركت القيادات النسائية المصرية فى هذا المؤتمر ورأسته ( السيدة سوزان مبارك ) وعرضت فى كلمة مصر تجربة المرأة المصرية ودورها فى الحياة السياسية والاجتماعية وكيف أن المرأة المصرية قد حققت مركزاً مرموقاً فى المجتمع وعلى المستوى غير الرسمي شارك وفد مصر فى مؤتمر المنظمات غير الحكومية ضمن أكثر من ١٢ ألف سيدة وفتاة وبعض الرجال .

## ٥/ مؤتمر فيينا الدولي عام ١٩٩٣ :

عقد " المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان بفيينا " فى عام ١٩٩٣ والذي تبنى وأصدر – ضمن مخرجاته الأساسية – الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد

النساء . وقد أصبحت هذه الاتفاقية اليوم إحدى المرجعيات الرئيسية لأي حركة تطالب بحقوق المرأة وقد شكلت لجنة دولية لمتابعة تنفيذ بنود الاتفاقية التى وافقت مصر على التوقيع عليها مع التحفظ على تلك البنود التى ترى الحكومة المصرية تعارضها مع مبادئ الإسلام مثل ما يتعلق بالإرث على سبيل المثال [٤] .

## ٦/ مؤتمر السكان والتنمية بالقاهرة عام ١٩٩٤ :

عقد فى القاهرة " مؤتمر السكان والتنمية " خلال الفترة (٥ – ١٣ سبتمبر ) عام ١٩٩٤ ، وقد شكلت مصر " اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية " والتي بدأت التحضير للمؤتمر منذ عام ١٩٩٣ . على مستوى العمل الأهلي والتي مكنت عددا كبيرا – ٤٥٠ جمعية – من الجمعيات الأهلية من اللقاء معا إعادة تشخيص القضية السكانية على أساس رؤية متكاملة تستند إلى العلاقات التبادلية والتكاملية بين المتغيرات الثلاثة ( السكان والتنمية والبيئة ) وهي تتمثل فى :

(أ) يترتب على ذلك ضرورة إعادة صياغة السياسات السكانية المعنية أساسا بالتغير السكاني والبعد الديموجرافي لكي تتكامل وتتسق مع خطط التنمية الاجتماعية والبشرية والاقتصادية من ناحية ومع مستوى استخدام الموارد الطبيعية وحالة البيئة من ناحية أخرى ( التنمية المستدامة ).

(ب) اتخذ المؤتمر جدول أعمال القرن ٢١ (أجندة ٢١) الصادر من مؤتمر قمة الأرض كأساس لمواجهة التحديات البيئية والإنمائية الرئيسية بما فى ذلك الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المتواصلة وأهمها الفقر والاستهلاك وديناميكية السكان والصحة وغيرها .

(ج) يبرز مشروع وثيقة المؤتمر أهمية تعزيز دور المرأة وتمكينها من المشاركة فى مصنع القرار على كافة المستويات وتحسين أوضاعها السياسية والاقتصادية والصحية كهدف فى حد ذاته وكشرط حيوي لتحقيق التنمية المستدامة –

ولقد اهتم مشروع الوثيقة بقضية تعليم المرأة ومحو أميتها كشرط أساسي لتعزيز مكانتها وقيامها بدورها كشريك فى عملية التنمية .

ويعتبر مشروع وثيقة " المؤتمر الدولي للسكان والتنمية " نقطة تحول فى النظر إلى دور المرأة بالمقارنة بأعمال ووثائق مؤتمري السكان السابقين ، فقد ركز على ضرورة القضاء على الفقر والبطالة وأنماط الاستهلاك الضارة وقصور التعليم والرعاية الصحية وبصفة خاصة للمرأة والطفل كأسباب رئيسية للمشكلة السكانية وكشروط لازمة لتحقيق التنمية المستدامة بدلا من التركيز على خصوبة المرأة كسبب وحيد لهذه المشكلة وتنظيم الأسرة كحل وحيد لها .

## ٧/ منتدى المرأة العالمي ببكين عام ١٩٩٥ [٦] :

قامت السفارتان الدانماركية والهولندية بالقاهرة بتأسيس " صندوق بكين " فى أكتوبر عام ١٩٩٤ ، وذلك بهدف توفير الدعم المالي للمنظمات غير الحكومية المصرية للمشاركة والإسهام فى الأنشطة التحضيرية " لمؤتمر بكين بالصين " وذلك بالتعاون مع اللجنة الفرعية للمرأة والعمل من داخلها .

ولقد عقد "منتدى المرأة العالمي ببكين " بالصين فى سبتمبر عام ١٩٩٥ ، وقد سبق ذلك الإعداد لتقرير المؤتمر أربع مراحل بكل من الأردن فى مارس عام ١٩٩٤، . وقد أختيرت رابطة المرأة العربية بمصر ، والاتحاد النسائي بالأردن للقيام بمهمة التنسيق بين الجمعيات الأهلية المشاركة فى الدول العربية ، والثانية بعمان فى نوفمبر عام ١٩٩٤ لتحضير أوراق القضايا المطروحة والمنتجات اليدوية التى اشتركت فى المعرض بعمان ووضع وثيقة تشاور للجمعيات الأهلية العربية مع وفود حكوماتها ، والمرحلة الثالثة للاجتماع التحضيري (بنيويورك) فى مارس عام ١٩٩٥ ، ودعت فيه اللجنة المصرية التحضيرية " لمنتدى الصين " ممثلي وممثلات الجمعيات الأهلية التى ستحضر اجتماع (نيويورك) لمناقشة الأدوار التى ستقوم بها الجمعيات المصرية،

أما المرحلة الرابعة فقد نظمت اللجنة التحضيرية عدة دورات تدريبية لعضوات الجمعيات الأهلية لتنمية مهارات القيادة والتشاور بينهن – وكذلك الاتفاق على العروض الثقافية التى ستعرض خلال المنتدى بالصين ، وتم تجميع الدراسات حول كل من القضايا الأساسية المطروحة والخاصة بانتشار الفقر وزيادة أعبائه على النساء، وتمكين الإناث من التعليم والتدريب ومشكلة أمية النساء ، وتوفير رعاية صحية وخدمات مناسبة يمكن تحملها للمرأة خلال دورة حياتها ، والمشاركة فى العمالة والتعرض للبطالة ، والحقوق القانونية للمرأة والتشريع والممارسة ووعي المرأة بحقوقها ، تحقيق أمان المرأة وحمايتها من العنف ، والإعلام والمرأة فى مصر. ودور الصندوق الاجتماعي فى تنمية المرأة .

## ٨/ مؤتمر العنف ضد المرأة بالقاهرة عام ١٩٩٥ [٧] :

قامت رابطة المرأة العربية بعقد مؤتمرا فى القاهرة خلال الفترة ( ١٢ – ١٤ مايو ) عام ٢٠٠٣ تحت عنوان " العنف ضد المرأة " وذلك ضمن الحملة التى تنظمها الرابطة كمنسق إقليمي للمنظمات غير الحكومية العربية لمتابعة قرارات " مؤتمر بكين ١٩٩٥ " والتي عرفت بالحملة للعنف ضد المرأة – وقد حدد المؤتمر أهدافه فى الخروج ببرنامج عمل للتصدي لظاهرة العنف ضد المرأة تخططه وتنفذه الجمعيات الأهلية بالدول العربية ويتعين ذلك :

(أ) إلقاء نظرة عامة على ظاهرة العنف ضد المرأة فى العقد الأخير مع التركيز على أشكاله والاتجاهات والتداعيات الناتجة عنه وما حققته الدول فى مواجهة هذه الظاهرة .

(ب) تحديد حجم ظاهرة العنف فى كل دولة ، مراجعة القوانين والتشريعات الخاصة بالدول فى مجال تجريم العنف وتقييم فعاليتها وتطبيقاتها.

(ج) تبادل الخبرات بين المنظمات غير الحكومية العربية بعضها ببعض ،

وبينها وبين اللجنة الخاصة لحقوق الإنسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة .

## ٩/ المؤتمر العربي بالدوحة عام ٢٠٠٣ (٨) :

عقد " المؤتمر العربي بالدوحة " بدولة قطر خلال الفترة (٦- ٨ يناير ) عام ٢٠٠٣ ، وكان عنوانه " نحو استراتيجية للأسرة العربية " وقد شارك فيه ممثلون لمؤسسات المجتمع المدني العربي ، بالإضافة إلى ممثلي الوزارات والأجهزة العربية المعينة ، وجامعة الدول العربية ، وقد صدر عن المؤتمر النتائج التالية :

وضع إطار تصوري لأُستراتيجية الأسرة العربية ، ودعوة جامعة الدول العربية لتشكيل لجنة خبراء من الدول العربية لوضع الصيغة النهائية لاستراتيجية الأسرة العربية وذلك تمهيداً لرفعها لمجلس وزراء الشئون الاجتماعية ومجلس جامعة الدول العربية ، ومؤتمر القمة العربية – الذي ينعقد عام ٢٠٠٤ – لاقرارها بما يعزز دور الأسرة فى المجتمع ، ويساهم فى الحفاظ على بنائها وحماية أفرادها وتنمية قدراتهم ، وحث الدول العربية التى لم تنشئ بعد هياكل عليا ولجان وطنية للعناية بالأسرة أن تسارع فى إنشائها ودعمها بالخبرات التى تساعد فى إطلاقها ، وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني كشريك أساسي للمؤسسات الرسمية لتشكيل منظمات وجمعيات تطوعية تعني بشئون الأسرة وتدافع عن حقوقها ، واعتبار منظمة الأسرة العربية منظمة متخصصة فى مجال الأسرة والعمل على اتخاذ الخطوات اللازمة لتكون ضمن هياكل الجامعة العربية ، وإجراء دراسات حول واقع الأسرة فى الأقطار العربية ، مع التركيز على الأسرة الفقيرة والمهمشة وبخاصة الأسر التى ترأسها نساء(المطلقات والأرامل) ، بالإضافة إلى الانعكاسات الاجتماعية على أوضاع الأسر.

## ١٠/ المنتدى السياسي للمجلس القومي للمرأة بالقاهرة عام ٢٠٠٤ :

أقام المجلس القومي للمرأة " منتدى سياسي بالقاهرة ، فى عام ٢٠٠٤ وذلك لاستنهاض همة المرأة للمشاركة فى العمل السياسي ، ونشر الوعي بالآليات والأدوات الأساسية اللازمة للمشاركة السياسية والأسس الواجب مراعاتها عند اختيار المرشحين وسبل إدارة الحملة الانتخابية لكسب التأييد ، والتوعية لمكافحة كافة أشكال التمييز ضد المرأة لتحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي للمرأة بما يسمح لها بمزيد من المشاركة.

## ١١/ منتدى المرأة العربية ببيروت عام ٢٠٠٤ :

أقيم " منتدى المرأة العربية والنزاعات المسلحة ببيروت " فى عام ٢٠٠٤ وبحضور زوجات رؤساء ثماني دول عربية ، ووفود ١٦ دولة ، وقد تناول المنتدى المحاور التالية :

(أ) المرأة فى التشريعات والآليات المتعلقة بالنزاعات المسلحة وسبل تمكين المرأة العربية من الحماية .

(ب) دور المرأة العربية تجاه النزاعات المسلحة .

(ج) دور المرأة العربية وسبل تمكينها فى بناء العدالة والسلام .

وقد كان الوفد المصري برئاسة السيدة ( سوزان مبارك ) وعضوية دكتورة ( فرخندة حسن ) أمين عام المجلس القومي للمرأة ، والدكتورة ( صفاء الباز ) مقرر لجنة الصحة والسكان ، والدكتورة (أماني قنديل) مقرر مناوب لجنة المنظمات غير الحكومية ، والدكتورة ( سحر نصر ) مقرر مناوب اللجنة الاقتصادية بالمجلس .

## ١٢/ مؤتمر المرأة والسلام جنيف عام ٢٠٠٤ :

نظم المؤتمر الحركة الدولية " للمرأة من أجل السلام " برئاسة السيدة (سوزان

مبارك) والتي قامت بتأسيس الحركة الدولية عام ٢٠٠٢ وبمبادرة شخصية منها ، وهي منظمة غير حكومية وتعد الأولى من نوعها فى الشرق الأوسط ، وتعود مرجعية هذه الحركة إلى قرار مجلس الأمن رقم (١٣٢٥) والذي يؤكد على دور المرأة فى عملية السلام .

وقد عقد المؤتمر فى جنيف بالتعاون مع الحكومة السويسرية في الفترة ( ٢٢ – ٢٤ نوفمبر عام ٢٠٠٤) وشارك فيه ممثلي المنظمات غير الحكومية من شتى دول العالم وكذلك الحاصلين على جوائز نوبل للسلام والأكاديميين ورجال القانون وممثلي المنظمات الدولية والحكومية . وقد ناقش المؤتمر عدة قضايا تتعلق بالسلام مثل إزالة الألغام والعدالة ومفاوضات السلام وإعادة الإعمار بعد الحروب ودعم حقوق الإنسان، كما ناقش المؤتمر سبل مشاركة المرأة فى بناء السلام والتحديات التى تواجهها أثناء الحروب . ومفهوم ثقافة السلام وكيفية نشرها .

## ١٣/ منتدى المرأة العربية والعلوم والتكنولوجيا بالقاهرة عام ٢٠٠٥ :

عقد المنتدى بالقاهرة برئاسة السيدة (سوزان مبارك) رئيس المجلس القومي للمرأة ، وقد شارك فى المنتدى وفود عشرين دولة عربية ، ومثلت مصر بوفد مكون من الدكتورة ( فرخندة حسن ) أمين عام المجلس القومي للمرأة وعضوية كل من الدكاترة ( هدى رشاد ، وعزيزة يوسف ، وزينب صقر، وهدى بركة ) وقد ناقش المنتدى المحاور الرئيسية التالية :

(أ) العلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية ودور المرأة العربية .

(ب) المرأة والعلوم والتكنولوجيا والبعد الاقتصادي .

(ج) التكنولوجيا من أجل تنمية المرأة الريفية .

(د) تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من أجل التنمية .

وكانت أهم موضوعات أوراق العمل التى قدمت للمناقشة وهي :

١/ إدماج المرأة العربية فى مجتمع المعرفة .

٢/ نحو استراتيجية عربية لتفعيل دور المرأة فى عصر العلوم والتكنولوجيا .

٣/ دور المرأة السعودية فى استخدام العلوم والتكنولوجيا فى التنمية البيئية .

٤/ التعليم عن بعد ودوره فى تنمية المرأة العربية .

٥/ تنمية الموارد البشرية اللازمة للمشاركة الفعالة .

٦/ موقع المرأة من تطور اقتصاد المعرفة .

٧/ دور المرأة ودعم المرأة فى سوق العمل .

٨/ دور التكنولوجيا فى محو أمية المرأة العربية .

وقد أقيم على هامش المنتدى معرض للعلوم والتكنولوجيا .

## ١٤/ مؤتمر التمكين الاقتصادي للمرأة بالقاهرة عام ٢٠٠٦:

عقد"مؤتمر التمكين الاقتصادي للمرأة": الطريق إلى صنع القرار فى مارس عام ٢٠٠٦ ، والذي نظمته مجموعة النوع والتنمية والتي تكونت عام ١٩٩١ لتكون بمثابة هيئة منبثقة عن مجموعة الدول المانحة للمساعدات التى تهدف إلى تنسيق مبادرات التنمية والخاصة بوكالات الأمم المتحدة وبالتعاون فى كل من هيئة التعاون الإيطالي ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وبالتعاون مع مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية .

وقد أستهدف هذا المؤتمر التنسيق بين مبادرات التنمية الخاصة بوكالات الأمم المتحدة والمبادرات الثنائية الخاصة بالدول المانحة فى مصر من أجل تشجيع المساواة بين الجنسين ، وذلك بهدف توعية الرأي العام بالحاجة إلى تحسين الدور الاقتصادي للمرأة باعتباره من الأدوار التى يغلب عليها نوع من عدم المساواة ، لذلك تركزت حلقاتها النقاشية حول أحدث ما توصلت إليه الدراسة الخاصة بالمهارات والمهام

المطلوبة من المرأة فى سوق العمل التى قام بها مجموعة من باحثي مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية .

وقد أقيم على هامش المؤتمر معرض للسيدات المستفيدات من مشروعات الدول المانحة فى مصر.

## ١٥/ مؤتمر المرأة المسلمة بالقاهرة عام ٢٠٠٦ :

عقد "مؤتمر المرأة المسلمة بين أصالة التشريع وبريق الثقافة الوافدة"، والذي نظمته كلية الدراسات الإسلامية بنات – جامعة الأزهر بالتعاون مع كل من منظمة الأسيسكو ، وكلية الدعوة الإسلامية بدولة ليبيا ورابطة الجامعات الإسلامية ، وبحضور ٩٠ عالما من مصر والدول العربية والإسلامية والأوروبية .

ولقد خرج المؤتمر بعدة توصيات للحكومات والمنظمات النسائية والدولية للمطالبة باستصدار قرار دولي يحرم ازدراء الأديان والمقدسات والرموز الدينية أو الإساءة إلى الأنبياء مع فرض عقوبات مناسبة لمن يقترف هذه الأعمال . كما دعا المؤتمر إلى التمسك بالتحفظات التى وضعت عند التوقيع على الاتفاقات الدولية لضمان عدم تعارضها مع الشريعة الإسلامية ، وعدم الرضوخ للضغوط الدولية لرفع تلك التحفظات واحترام حق الشعوب فى تقرير أوضاعها الخاصة

## ١٦/ المؤتمر القومي للمجلس القومي للمرأة عام ٢٠٠٦ :

عقد المجلس القومي للمرأة المؤتمر القومي السادس والذي عقد فى هذه الدورة بصورة لا مركزياً على مستوى محافظات جمهورية مصر العربية وتحت رعاية السيدة (سوزان مبارك ) قرينة رئيس الجمهورية ورئيس المجلس وقد استهدف المؤتمر الوصول إلى استراتيجية واضحة شاملة لإدماج المرأة فى الخطط المحلية التى تهدف إلى تقليل معدلات الفقر فى كل محافظة وفقا لظروفها ، بالإضافة إلى دعم مشاركة المرأة فى التنمية . وتظهر أهمية هذا المؤتمر فى مناقشاته لقضية التمكين

الاقتصادي للمرأة للحد من الفقر ، وكانت أهم نتائج المؤتمر على مستوى المحافظات والتي شاركت فيها الأجندة التنفيذية والشعبية والأهلية هي :

- الاهتمام بالارتقاء بمستوى المرأة التعليمي والثقافي خاصة في المناطق الشعبية والنجوع والكفور بجميع المحافظات .

- وضع منظومة عامة تشارك فيه مؤسسات المجتمع المدني لوضع استراتيجية لتمكين المرأة اقتصاديا في زمن محدد . والاهتمام بمشروعات المرأة المعيلة والتي تمثل ٢٢% من السيدات .

- التركيز على مشاركة المرأة في قضايا المجتمع لإحداث تغيرات هائلة في بنية المجتمع ، والتي أصبحت مشاركتها مع الرجل في كل القضايا تعطيها تكاملا في **كل المجالات ، وتوجيه المرأة إلى الصناعات البيئية الريفية والمشاركة السياسية الفاعلة ، والانخراط في منظمات المجتمع المدني لتسهم في دخل الأسرة .**

## ١٧/ مؤتمر شئون عمل المرأة العربية بعمان عام ٢٠٠٦ :

أقيم المؤتمر الأول الذي عقدته الأمانة العامة للجنة شئون عمل المرأة العربية التابعة لمنظمة العمل العربية في مايو ٢٠٠٦ في العاصمة الأردنية بعمان . وذلك برئاسة الملكة (رانيا) قرينة ملك الأردن . وقد استهدف المؤتمر توطيد الحماية والرعاية اللازمة لتنمية قدرات المرأة العربية العاملة ، وقدمت (د. منى الحريري) المشاركة بالوفد المصري ورقة عمل بعنوان " ثقافة المجتمع العربي ودور وسائل الإعلام في تعزيز نشاط سيدات الأعمال . " كما شارك (دكتور.إبراهيم قويدر) مدير عام المنظمة العربية و (رشا عاصم ) رئيس لجنة المرأة بمنظمة العمل العربية وأعضاء المنظمات العربية ورؤساء الوفود والذين بحثوا سبل إدماج المرأة العربية في سوق العمل وتنشيط مشاركتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى تدعيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لإيجاد فرص عمل للشباب من الجنسين .

- **تقييم المشاركة فى مؤتمرات العقد العالمي للمرأة :**

ويظهر خلال مرحلة عقد المرأة العالمي تزايد مشاركات المنظمات النسائية المصرية فى المؤتمرات والمنتديات العربية والدولية بصورة فعالة تعمل بمنهجية طرح قضاياها الساخنة والنضال من أجل اكتساب الحقوق والدفاع الاجتماعي ، كما ظهر بوادر التشبيك بين المنظمات النسائية خلال مشاركتها فى المؤتمرات الدولية لإيجاد الأشكال المناسبة للتعاون والتنسيق لاعطاء القوة فى مشاركتها بهذه المؤتمرات وكل ذلك بهدف تطوير أوضاع المرأة . وتؤكد الدراسات والتوصيات التى أصدرتها هذه المؤتمرات أنها كانت جادة وحاسمة وأظهرت بالحقائق والأرقام أمور لم تكن معلومة عن واقع المرأة المصرية – خاصة بالريف – فضلا عن أنها ساهمت فى تعظيم دورها فى عملية التطوير والتنمية . وتغير رؤية المجتمع المصري للمرأة وتعاظم اقتناعه بدورها ، كما تغيرت أيضا رؤية المرأة لذاتها وقدرتها والدور الذي تسهم به فى بناء المجتمع المعاصر . وإن كانت هناك بعض الرؤى إلى أن هذه المؤتمرات ينقصها تنفيذ توصياتها بوجود آليات لمتابعة تنفيذها ، بالإضافة إلى أن بعض الشواهد تؤكد على أن كثيرا ما يتم التضحية بقضايا المرأة بحجة ما يعانيه المجتمع من ظروف اقتصادية أو لإعتبارات دينية .

# مراجع وهوامش الفصل الخامس

١/ يمكن الرجوع فى ذلك إلى كل من :

- لطيفة محمد سالم : المرأة المصرية والتغير الاجتماعي (١٩١٩ – ١٩٤٠ ) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ص ١٨٢ – ١٩١ .

- إجلال خليفة : الحركة النسائية الحديثة ، المطبعة العربية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ص ١٨٤ – ٢٢٤ .

- عفاف عبد العليم إبراهيم : الحركة النسائية وتأثيرها على الدوار المتغيرة للمرأة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣ ، ص ص ٣٩٠ – ٣٩٣

٢/ أنظر فى ذلك :

- إجلال خليفة : الحركة النسائية الحديثة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٥ ٢١٨ .

٣/ نادية عبد الوهاب ، وأمال عبد الهادي : الحركة النسائية العربية ، أبحاث ومداخلات ، مركز دراسات المرأة الجديدة ، الجيزة ، ١٩٩٥ ، ص ١٤٣ .

٤/ هالة شكر الله وأخريات : المرأة فى المنظمات الأهلية العربية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ص ٣٥٠ – ٣٥١ .

٥/ اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية : وثيقة الجمعيات الأهلية المصرية إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٤.

٦/ رابطة العالم الإسلامي : إدارة الدراسات والبحوث ، وثائق خاصة بالمؤتمر العالمي الرابع للمرأة فى بكين بالصين ، المملكة العربية السعودية – مكة المكرمة ، سبتمبر ١٩٩٥ .

٧/ أماني قنديل ، وسامية الرملي : المظلة ، نشرة فصيلة تصدر عن الشبكة

العربية للمنظمات الأهلية ، العدد ( ٣٠ – ٣١ ) القاهرة ، يونيو ٢٠٠٣ ، ص ص ٤ – ٥ .

٨/ المرجع السابق ، ص ص ٢ – ٣ .

# الفصل السادس

# مشاركة المرأة فى تنمية المجتمع

- مقدمة :

أولاً: تعريفـــات المشـــاركة فى التنميـــة .

ثانياً : أهميـــة المشـــاركة فى التنميـــة .

ثالثاً : دوافع ومحددات المشـــاركة فى التنمية .

رابعاً : استراتيجيات مشاركة المرأة فى التنمية .

خامساً : الإطار التنظيمي للمشاركة فى التنمية .

سادساً : عـــوائق المشـــاركة فى التنميـــة .

# مشاركة المرأة فى تنمية المجتمع

## مقدمة :

إن نجاح تنمية المجتمع رهن بمدى المشاركة فى جهود وعمليات التنمية. وتؤكد الخبرات والتجارب المتعددة أن مشروعات تنمية المجتمع لن يكتب لها النجاح ، ولن تتأصل فى حياة المجتمع ، وتحقق الفائدة المنشودة منها ما لم يشارك المواطنين فى برامجها ومشروعاتها . وخاصة العنصر النسائي الذي يمثل تقريبا نصف القدرة البشرية بالمجتمع .

وتبرز الكثير من المعالجات لقضية المشاركة فى التنمية الأهمية التى تحتلها فى كافة جوانب الحياة الاجتماعية ، وقد تراوحت هذه المعالجات ضيقا، واتساعاً ، حيث يعالجها البعض من منظور ضيق وجزئي فيقصرها على عضوية بعض الجماعات والتنظيمات التطوعية أو مشروعات خدمة المجتمع المحلي ، ومن جانب آخر يذهب البعض إلى تصور المشاركة على أنها أستراتيجية شاملة تتجه إلى الإنسان من حيث قيمه وموجهاته الأساسية ، وبإعتبارها معيار ملائم للحكم على مدى ما ينطوي عليه المجتمع من قيم إيجابية وأنماط سلوكية تتسم بالمبادرة والتجديد.

ولقد تزامنت قضية مشاركة المرأة وإسهاماتها فى التنمية مع طرح مفهوم التنمية ذاته . وتكشف العديد من الدراسات المظاهر السلبية وحددت تراجع وانحسار فى المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة – فى الدول النامية عامة والمجتمع المصري خاصة – على المستويين الكمي والكيفي .

وهذا الفصل يتناول بالعرض تعريفات المشاركة فى التنمية فى كل من الفكر العالمي والمحلي ، وأهمية المشاركة فى التنمية ودوافعها وأنماطها ، وأهم المعوقات المؤثرة عليها .

## أولاً : تعريفات المشاركة فى التنمية .

تعرف "الأمم المتحدة"[١] المشاركة فى التنمية بأنها " مساهمة جماهير الأهالي الفعالة فى عمليات اتخاذ القرار لتحديد الأهداف المجتمعية وحصر وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ، وكذلك مساهمات الأهالي التطوعية فى برامج ومشروعات التنمية " .

وهذا التعريف يشير إلى أهمية الدور الذي تلعبه مشاركة الأهالي فى التنمية ، بإعتبارهم أقدر الناس على تحديد المشروعات التى يحتاجها المجتمع المحلي وقدرتهم فى ترتيب الأولويات لهذه الحاجات والمشروعات وفقا لأهميتها لهم ، على أن يتم ذلك من خلال منظمات المجتمع المحلي سواء فى أتخاذ القرارات عن طريق التعرف على احتياجاتهم الفعلية وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق أهدافهم .

ويحدد " وليم إيفان W.Evan "[٢] المشاركة فى التنمية بأنها " كل ما يتصل بالمشاركة فى أتخاذ القرارات أو تنفيذ الخطط والبرامج أو الاستفادة من الخدمات التى تقدمها تنظيمات التنمية أو المشاركة فى الحفلات العامة التى تزيد من وحدة وتماسك المجتمع أو الوعي بالقيم التى تسعى تنمية المجتمع إلى تحقيقها " .

ويعتبر هذا التعريف من الاتساع حيث أنه يركز على أنماط وأبعاد مشاركة المواطنين فى التنمية من خلال التنظيمات المجتمعية ، وهو يؤكد على أهمية توفر التضامن والتماسك لأعضاء المجتمع فى تحقيق أهداف تنمية المجتمع المحلي ، ويتم ذلك وفقا لمدى توفر قدر من الوعي بالقيم التى تسعى عمليات التنمية أن تغرسها فيهم كأحد أهدافها الأساسية ، والتي تساعد فى عمليات التغيير لأعضاء المجتمع المحلي .

ويعرف الدكتور " مرزوق عبد الرحيم "[٣] المشاركة فى التنمية بأنها "مشاركة الأفراد والجماعات والقيادات على أساس الشعور بالمسئولية الاجتماعية مما يؤدي إلى الإسهام فى عدد من مجالات التنمية المحلية فى إطار من القيم والمبادئ

التـى تقـوم علـيها مـنظمات وجماعـات لهـا دور هـا الأساسـي ومسـئولياتها فـى مجـال التخطيط لمشروعات هدفها رفع مستوى معيشة الناس " .

ويركز هذا التعريف على أهمية توفر إحساس المرأة بالمسئولية الاجتماعية حتى يمكنها المساهمة فى مجالات ومسئوليات التنمية المحلية كما أنه يؤكد على دور القيادات المحلية فى المجتمع وتأثيرها على أعضاء المجتمع وتمثيلهم من خلال المنظمات المحلية المؤثرة فى أتخاذ قرارات من شأنها النهوض بالمجتمع المحلي .

ومن التعريفات السابقة يمكن تحديد عناصر مفهوم مشاركة المرأة فى التنمية فيما يلي :

١/ تعد مشاركة المرأة قيمة اجتماعية ذات مزايا متعددة وهي مبدأ أساسي لعمليات تنمية المجتمع المحلي ، والتنمية الناجحة لا يمكن أن تتم بدون مشاركة من مواطني المجتمع المحلي عامة والعنصر النسائي بصفة خاصة باعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقية والمستفيدين من حدوثها ، فضلاً عن كونها وسيلة فعالة علاجياً وتربويا ، وهي تتضمن فى ثناياها المبادئ الأخرى كالمساعدة الذاتية وأكتشاف وتنمية القيادات المحلية .

٢/ إن مشاركة المرأة فى التنمية هي بالضرورة مجهودات تطوعية إرادية بمعنى أن تقوم بها بوازع من إرادتها واختيارها ، وبدون أن تتعرض لأي ضغوط أو إجبار على القيام بها .

٣/ إن مشاركة المواطنين فى التنمية هي حق لجميع فئات المجتمع ، طالما هم لديهم القدرة عليها ، وهي ليست قاصرة على فئة أو طبقة محددة بالمجتمع ويجب أن تشمل جميع الفئات وخاصة المرأة لأنه من المعتاد أن ينوب عنها الرجل فى ذلك حتى فى تلك القضايا التى تعالج قضاياها – ومشاركتها يحقق مساهماتها فى صياغة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالمجتمع .

٤/ لا يجب أن تقف المشاركة فى التنمية عند حد أختيار القيادات الشعبية فحسب، وإلا أصبحت عملية موسمية فقط ، بل يجب أن تمتد إلى المساهمة فى جميع عمليات ومراحل تنمية المجتمع لكافة البرامج والمشروعات ، التى تتم فى المجتمع ، وبذلك تضمن لها الاستمرارية وتصبح ذات دور محوري فى كل مراحل التنمية .

## ثانياً : أهمية المشاركة فى التنمية .

تعد المشاركة فى التنمية إحدى القيم المحورية ، باعتبارها هدفاً ووسيلة فى نفس الوقت ، وهي تمثل أهمية خاصة فى تنمية المجتمع المحلي ، حيث أنها تعد استراتيجية للعلاج عن طريق التعلم ، ويتم من خلالها تدريب المواطنين على الأسلوب الديمقراطي ، وفى التعرف على الحاجات والمشكلات وكيفية حلها ، وبالتالي تنمية قدراتهم على الاعتماد على أنفسهم .

كما أنها استراتيجية لتعديل السلوك ، فعن طريق المشاركة فى تنظيمات المجتمع يتغير السلوك الفردي ويتحول إلى سلوك تنظيمي يتفق مع القيم والمعايير التى يضعها هذا التنظيم ويتطلبها مع الأعضاء المنتمين إليه فهو يتطلب من الفرد المشارك أن يعدل من سلوكه ويتفق مع تلك القيم والمعايير .

وتبرز أهمية مشاركة المواطنين فى التنمية فيما يلي :

(أ) المواطنين المحليين فى العادة هم أكثر حساسية من غيرهم لما يصلح لمجتمعه وما لا يصلح ، ولذا يكون أشتراكهم فى عمليات التنمية ورضاؤهم عما يجري بمثابة المؤشر الحساس الذي يوجه القائمين على التنمية إلى المشروعات المناسبة والوسائل الأكثر ملائمة إذا ما لمسوا استجابة من الأهالي ، وبالتالي تكون مشاركة المرأة تعني مدى اقتناعها بما يقدم لها من خدمات وبرامج .

(ب) أن مشاركة المواطنين فى التنمية يجعلهم يدركون حجم مشكلاتهم وإمكانياتهم ، وحقيقة الخدمات والبرامج التى يشتركون فيها ، كما أنها وسيلة طيبة

لتدعيم الرقابة المجتمعية على المشروعات الحكومية ، وهي بذلك تكون بمثابة ضمان لتعديل مسار التغيير والتنمية بما يتمشى مع صالح المجتمع [٤].

وما زالت العديد من المشكلات الخاصة بالمرأة والطفل غير مدرجة بأولويات العمل الاجتماعي ، وذلك نتيجة ضعف مشاركات العنصر النسائي .

(جـ) إن اشتراك المواطنين فى تنمية المجتمع يؤدي إلى تنمية العلاقة بين الشعب والحكومة ، والقضاء على عنصر الشك الذي ظل مسيطراً لفترة طويلة، فى صورة تشكك المواطنين فى الحكومة وممثليها من موظفين فليس هناك معوق للتنمية أكثر من أنعدام الثقة بين المواطنين والأجهزة الحكومية خاصة في المناطق الريفية [٥] . وخاصة مع الإهمال الشديد للقضايا الهامة للمرأة كارتفاع نسب أميتها ، وعدم مساهمتها فى الحياة العامة .

فضلا عن أن تعاون الجهود الشعبية والجهود الحكومية فى التنمية يحقق أهداف الخطة ، فإذا ما قصرت الإمكانيات المالية والبشرية الحكومية عن تنفيذها بادر المواطنين عن طريق العون الذاتي إلى تكمله هذه الإمكانيات وهي تعد من الخصائص الهامة لمشاركة المواطنين وخاصة فى الدول النامية وبصفة خاصة فى المجتمعات الريفية التى تعني نقصاً حاداً فى الخدمات المختلفة التى تعجز إمكانيات الدولة عن توفيرها فترات قد تطول وتقصر وفقا لظروفها الاقتصادية .

(د) يرى " أندرسون Andrson " [٦] أنه لا يمكن الحديث عن التخطيط الديمقراطي للتنمية فى الوقت الذي يكون فيه أفراد المجتمع فى موقف سلبي من حيث النقد والحديث عن السلبيات بينما ليس لديهم القدرة على الحديث عن الآراء الإيجابية البناءة ، ومن هذا تظهر دراسة الجماعات والتنظيمات المجتمعية ودورها فى العمل على أن يشعر الناس بأن التخطيط نابع منهم وأن القيادة منوطة بهم ، وأنه ليس هناك مجال لفرض الأمور ضد رغباتهم .

(هـ) إن مشاركة المرأة تضفي على عائد التنمية صفة الاستمرارية لأن هذه المشاركة سوف تجعلها تشعر بأن هذا العائد هو نتاج لجهودها سواء كانت جسمية أو عقلية ، أو مساهمة بالمال ، ومن ثم يحرصن على المحافظة على البرامج والمشروعات التى يشاركن فيها أكثر من محافظتها على البرامج والمشروعات التى لا يشاركن فيها . وبصفة خاصة ما يرتبط منها ببرامج ومشروعات الأمومة والطفولة.

(و) تؤكد الدراسات الاجتماعية على دور المشاركة فى دفع عجلة التنمية إلى الأمام ، وأحداث التغييرات اللازمة لمساندة عملية التنمية ، إذ كثيراً ما تقف بعض الاتجاهات والقيم السائدة خاصة فى المجتمعات الريفية أمام عملية التنمية ، وهذه الأمور لا يمكن تغييرها عن طريق إصدار القرارات أو باستخدام القوة وإنما يمكن تغييرها عن طريق المشاركة ، وبالاستفادة من قيادات المجتمع حيث يقتنع الأهالي أنفسهم ويقدرون التغيير اللازم ويحددون اتجاهه ويختارون وسائل أحداثة فى المجتمع.

(ز) تسهم مشاركة المرأة فى التنمية فى تنمية التفكير الأبتكاري لديها والذي يمكنها من أكتساب الخبرة فى التعامل مع المشكلات التى تواجهها ، وييسر لها إيجاد الحلول الملائمة لتلك المشكلات .

## ثالثاً : دوافع ومحددات المشاركة فى التنمية .

إن المشاركة فى التنمية ليست ظاهرة متأصلة فيهم ولا فى بناء المجتمع وبالتالي لا يتوقع الممارسين فى حقل التنمية أن تتم المشاركة بصورة عفوية أو تلقائية ما لم تستثيرها وتدفعها عوامل ومحددات داخلية وحوافز خارجية وتتمثل هذه الدوافع والمحددات فى :

١/ درجة إشباع احتياجاتهم الأساسية ، حيث يرى "أندرسون" استناداً إلى

"نظرية ماسلو" للحاجات ، إن الناس يتطوعون فى برامج العمل الاجتماعي ليقابلوا مستوى حاجاتي أعلى كالحاجة إلى الشعور بالانتماء والاحترام وتقدير الذات والمكانة الاجتماعية .

٢/ تتأثر درجة المشاركة من جانب أصحاب المصلحة فى التنمية بطبيعة البناء الاجتماعي للقوى ، وبنوع العمليات التى تتم فيه ، فهي بالتالي تتوقف على طبيعة النظام السياسي ومدى ما يتيحه من حرية ممارسة النشاط الاجتماعي ، والتعبير عن القوة فى تنظيمات متعددة يكون لها رأي فى صياغة الحياة الاجتماعية والسياسية ، فيجب أن تراعى هذه التنظيمات فى تعاملها مع أفراد المجتمع الدرجة العالية من الثقة بحيث تسمح لهم بالمشاركة فى اتخاذ القرارات فى كل مستويات التنظيم ما أمكن ذلك، وبحيث يشعر أهالي المجتمع أن عملية المشاركة ليست مجرد عملية شكلية ، ومن الضروري أن يدرك العاملون بهذه المنظمات أنهم ممثلون عن كل المجتمع ، وأن إنجازهم الأكبر يتمثل فى جذب مزيد من الأهالي ليشاركوا فى المهام المختلفة .

٣/ تتأثر درجة المشاركة فى التنمية بمدى التقدم والنمو الاجتماعي الأقتصادي للمجتمع ، فالطبقات الفقيرة (المحرومة) تكون عادة مشغولة بإشباع ضروراتها الاقتصادية التى تكفل لها البقاء ويتميز سلوكها بالفردية ويكون اهتمامها بالقضايا العامة ضعيف ، فدرجة المشاركة تتأثر دون شك بدرجة الرخاء الأقتصادي لدى المواطنين ، فالسكان المحليين يشتركون فى أنشطة المجتمع المحلي لإشباع احتياجاتهم الفسيولوجية الأساسية ، ويلاحظ أن الطبقات التى تشعر بالأمان الاقتصادي الذي ينعكس على الإشباع الفسيولوجي يقبل أفرادها على المشاركة فى شئون مجتمعهم المحلي .

٤/ يرى " فيليبس" (٧) أن هناك نوعين من الدوافع للمشاركة التطوعية هما الدوافع الغيرية والتي تتمثل فى الاهتمام بالآخرين والرغبة فى خدمة الغير ، والدوافع

الذاتية كالدافع لتحقيق الذات ، وزيادة الاحترام والمكانة الاجتماعية . ومن ثم يمكن القول أن درجة مشاركة المواطنين فى التنمية تتأثر بمستوى طوح سكان المجتمع المحلي ويؤكد " روس" ذلك فى أنه كلما زادت آمال الفرد وطموحاته كلما كان أكثر ميلا للاندماج فى المشاركة .

٥/ تعتبر المنظمات المجتمعية إحدى الوسائل التى يمكن عن طريقها استثارة الأهالي وتحفيزهم على المساهمة الإيجابية فى بعض الأنشطة والمشروعات التى تتم بمجتمعاتهم المحلية ، وقد يرجع ذلك إلى أن هذه المنظمات تمتاز بقدرتها القيادية المهنية التى تستطيع أن تتعاون مع الأهالي خلال عمليات التنمية ، وهناك رأي بأنه كلما أمكن تحقيق التكامل فى الخدمات عن طريق هذه المنظمات كلما كان اشتراك الأهالي أكثر سهولة من ناحية التوفير الاقتصادي والتركيز فى الخدمة ووسائل الاتصال وغيرها (٨).

فضلاً عن الدور الذي تقوم به المنظمات فى نشر الوعي الديمقراطي وتدريب المواطنين على إدارة شئونهم المحلية أنفسهم على النطاق المحلي ، وكذا دورها فى تحفيزهم على الاشتراك فى الأنشطة التنموية وعن طريق تقديم المعارف والمعلومات عن هذه الأنشطة للأهالي والفائدة والجدوى من مشاركتهم فيها .

## رابعاً : استراتيجيات مشاركات المرأة فى التنمية .

إن دعم المشاركة المحلية من قبل المواطنين يعتبر وسيلة لضمان نجاح المشروعات الخاصة بتنمية المشروعات المتعلقة بتنمية المجتمع ، ودعم مشاعر الانتخابية إلى المجتمع . كما أن مشاركة النساء فى التنمية تعد بمثابة استراتيجية تنمية المجتمع ، وتختلف النظرة إلى المشاركة حيث تعتبر فى بعض الأحيان تأييد لسياسة المنظمة وحمايتها ، والحفاظ على أستقرارها ، وفى أحيان أخرى تكون أداة علاجية ، أو تكملة لتغيير الاتجاهات ، وفى أحيان ثالثة تعتبر المشاركة من الوسائل المساعدة

لتحديد أهداف المنظمة .

ويمكننا أن نحدد أهم الاستراتيجيات المشاركة فى الآتي [٩] :

## ١/ أستراتيجية التعليم العلاجية :

تقوم هذه الاستراتيجية على أساس أن مشاركة المرأة تؤدي إلى تدريبها للعمل سويا لحل مشكلات المجتمع ، ولتقييم ولتدعيم التعاون كأسلوب لحل المشكلة Problem Solving وهذا بدوره يدعم الجهود الحكومية فى التنمية، ويقود المجتمع إلى تحقيق النمو ، مع الانتمائية إلى المجتمع والتعرف على مشكلاته المختلفة وعلاجها .

## ٢/ أستراتيجية تغير السلوك :

يمكن عن طريق مشاركة المرأة تعديل السلوك وتغييره عن طريق تأثرها بالجماعات التى تنتمين إليها ، وتعديل وتغير السلوك يتم كلما كان المشاركات لديهن شعور قوي بالتوحد مع الجماعة كما يجب أن تشعر المشاركات بالفائدة من وراء المشاركة نفسها وأنها ذات جدوى بالنسبة لأنفسهن وللجماعة فى آن واحد .

**وتقوم هذه الاستراتيجية على مجموعة مسلمات هي :**

(أ) إن من السهل إحداث التغيير فى السلوك لدى النساء ، عندما ينتمين إلى جماعة ، أكثر من محاولة التأثير عليهن وهن فرادى .

(ب) إن الأفراد والجماعات لا يمكن أن يقبلوا القرارات التى تفرض عليهم ولكنهم يحبذون دعم القرارات التى يشعرن من خلالها بالمساواة ، ويعملن على تنفيذ القرارات النابعة منهن لاسيما إذا كان ذلك عن أقتناع بجدوى التغيير الذي سوف يقوم على عملية اتخاذ القرارات النابعة منهن ، وبذلك تكون المشاركة فى عملية أتخاذ القرارات تخلق نوعاً من الالتزام بالأهداف الجديدة .

### ٣/ أستراتيجية التعزيز والتعاون :

تقوم هذه الاستراتيجية على أساس أن المشاركة الأهلية للمرأة تمنع وجود بعض العقبات المتوقعة عند تنفيذ خطة التنمية ، وأن تعاونهن واسهامهن أمر ضروري للتغلب على بعض الصعوبات .

وبذلك فإن استراتيجية التعزيز والتعاون تعتبر عملية يمكن عن طريقها تأمين عناصر جديدة ، تسهم فى بناء سياسة المنظمة ، بما يحول دون وجود ما يهدد استقرارها .

### ٤/ أستراتيجية أستكمال هيئة العاملين :

وتقوم هذه الاستراتيجية على التأكيد على مشاركة المرأة بالجهود التطوعية فى عملية التنمية ، فهي تعتمد على الجهود التطوعية ، لكي تسد العجز فى هيئة العاملين ، وندرة الموظفين ، لدرجة أن هناك بعض المؤسسات والمنظمات الأهلية تعتمد بالكامل على المتطوعين ، لإنجاز أهدافها وأعمالها .

### ٥/ أستراتيجية سلطة وقوة المجتمع :

وهي الأستراتيجية التى تقوم على أساس سعي المرأة إلى الحصول على التأثير والقوة من خلال اقتناء أو امتلاك السلطة أو المكانة . ولذلك فإنه يمكن أن تكون المشاركة فى المنظمات الاجتماعية والسياسية وسيلة لإضفاء القوة على أعضائها للتأثير فى القرارات المجتمعية .

## خامساً : الإطار التنظيمي للمشاركة فى التنمية .

يرتبط مستوى وفاعلية المشاركة بوجود إطار تنظيمي محلي محدد ينبع أهميته على أنه يشجع ويحفز المواطنين على المشاركة فى برنامج التنمية ، كما أنه يشكل البوتقة التى يتم من خلالها التفاعل والتنسيق ، بين أنشطة سكان المجتمع ، وبين مختلف الأنشطة الحكومية من جانب آخر .

(أ) الإطار التنظيمي يشجع المبادرات المحلية : ويقصد بذلك المشروعات التى تنبع من البيئة المحلية ذاتها ، وبالذات تلك التى تستعين بالموارد المحلية، ولا شك أن لذلك أهمية قصوى بالنسبة لتنظيم قيم " الاعتماد على الذات " فى المجتمع وتحويل سكانه من مجرد مستقبل سلبي للمشروعات الحكومية إلى سكان إيجابيين فى عملية التنمية ، وضمان واقعية مشروعات التنمية .

(ب) الإطار التنظيمي يحفز المواطنات على المشاركة : حيث أنه يوفر الأدوات التى يمكن أن تستثير وتحفز المرأة على المشاركة فى مشروعات التنمية المحلية ، وذلك بنقل المعلومات إلى سكان المجتمع عن المشروعات المزمع إنشاؤها ، وإيضاح المزايا التى قد تترتب على مشاركتهن فى تنفيذ تلك المشروعات .

ولذلك فمن الضروري لكي ينجح الإطار التنظيمي من حفز المرأة فى المجتمع على المشاركة مراعاة الواقعية والتدرج . ويقصد بالواقعية عدم خلق توقعات محلية ضخمة تتعدى الإمكانات الحكومية أو الممكنة ، أما التدريجية أن تراعي الأجهزة القائمة على المشاركة البدء بالمشروعات التى يمكن أن تنتج أثاراً عاجلة وملموسة بالنسبة للسكان المحليين ، فإذا ثبت جدوى المشاركة لهن فإنهن سيتجهن تدريجياً إلى المشاركة بشتى مستوياتها .

فضلاً عن أن الدور الذي تقوم به المنظمات فى نشر الوعي الديمقراطي وتدريب المواطنين على إدارة شئونهم المحلية لأنفسهم على النطاق المحلي ، وكذا

دورها فى تحفيزهم على الأشتراك فى الأنشطة التنموية وعن طريق تقديم المعارف والمعلومات عن هذه الأنشطة للأهالي والفائدة والجدوى من مشاركتهم فيها .

## • أنماط المشاركة فى التنمية :

تتعدد صور وأنماط مشاركة المرأة فى التنمية وتتباين من دولة إلى أخرى ، ومن مجتمع إلى آخر ، وفقا لفرص المشاركة المتاحة لها ولأيكولوجية إدارة منظمات التنمية ، كما تختلف أنماط المشاركة ودرجاتها من مرحلة إلى أخرى من مراحل عمليات التنمية ، وتتمثل صورة المشاركة فى مرحلة أو أكثر من مراحل ( إعداد الخطة ، وتنفيذها ، ومتابعة وتقويم مشروعاتها وبرامجها ).

وقد تتمثل المشاركة فى الصورة غير المباشرة عن طريق التمثيل فى بعض التنظيمات المجتمعية التى تقوم بأنشطة تدخل فى نطاق تنمية المجتمع المحلي ، والتي تتمثل أهم أشكالها فى [١٠] :

### (أ) التمثيل فى السلطات المحلية :

يعد التمثيل فى السلطات المحلية من أهم وسائل تنظيم المواطنين للمشاركة فى التنمية ، حيث أنها تضطلع بتفاصيل التنمية ومراحلها المختلفة ، فضلاً عن أنتشارها فى جميع الوحدات المحلية الريفية وقيام بنائها على أساس ديمقراطي ، وإن كانت محدودية عضوية هذه المجالس المحلية يؤثر على حجم المشاركين فيها عامة وللعنصر النسائي بصفة خاصة .

### (ب) عضوية تنظيمات تنمية المجتمع :

تمثل تنظيمات المجتمع إحدى أنماط المشاركة غير المباشرة التى تضطلع بجميع مراحل عملية التنمية والتي تدخل فى نطاق اختصاصها فضلا عن أن هذه التنظيمات تنتشر بكثرة فى الريف ويمكنها أن تسهم بدور فعال فى تنظيم جهود المواطنين فى التنمية الريفية ، ومن أمثلتها الجمعيات التنموية والجمعيات التعاونية

..الخ ، ويمكن لها أن تتيح عضويتها لأكبر عدد ممكن من المواطنين ، وعليها دور كبير فى جذب المواطنين .

## سادساً : عوائق المشاركة فى التنمية .

إن ظاهرة مشاركة المواطنين فى التنمية عامة والمرأة بصفة خاصة تعتبر بمثابة ظاهرة معقدة وعمليات ديناميه تعتمد على مجموعة متغيرات متعددة ، ولكل منها وزنه النسبي فى تحديد وجودها وفى تغييرها .

وبالرغم من وجود النصوص القانونية التى تقرر حق المواطن فى المشاركة وتعدد المنظمات المجتمعية التى يشارك المواطنين من خلالها ، إلا أن حجم مشاركة المواطنين فى التنمية بالدول النامية دون المستهدف بكثير ، وخاصة العنصر النسائي، ومرجع ذلك مجموعة من المعوقات المتعددة ، ولقد كشفت العديد من الدراسات المحلية والأجنبية هذه المعوقات .

فى دراسة عن الإسهام التطوعي والعوائق التى تواجه فى الهند والتي قام بها "كارفي" [11] كانت تتحدد فى : تشكك المواطنين وخوفهم من الموظفين الحكوميين الذين يتولون مراكز كان يشغلها الأجانب ، ولذا كان تطوع المواطنين عن رهبة وليس عن رغبة ، وبالتالي كانت سببا فى عدم فعالية تنظيمات التنمية المحلية ، بالإضافة إلى أن اتخاذ القرارات بالإقناع كان يستغرق وقتا طويلاً ، ويستغرق وقتا طويلاً ، حتى يمكن أن تحتذي به القرى الأخرى .

كما ترجع هذه الدراسة هذه العوائق إلى وجود تعارض بين العمل التطوعي وكسب الرزق خاصة فى المواسم الزراعية ، والذي كان يعني عدم قيام المتطوعيين به حرمانهم من كسب قوتهم ، فضلا عن مجموعة العوائق الأخرى والمرتبطة بكل من النسق الثقافي والظروف المعيشية للمجتمع . وفى دراسة أخرى " لدوبي" بقريتي (راجبوت ، وتياجي ) بالهند [12] ، أرجعت هذه العوائق إلى عوامل مرتبطة بمشاعر

الخوف من السلطة والتي أثرت بالتالي فى فاعليتها ، وعوامل أخرى ترتبط بالثقافة المحلية والتي تتمثل فى العادات والتقاليد التقليدية ، وفى الممارسات الاجتماعية الخاطئة ، والتي أرجعتها إلى مجموعة القيم والاتجاهات الخاطئة وإلى النظم الاجتماعية بالمجتمع وهي ترجع هذه العوائق إلى أصحاب النفوذ والمصالح الخاصة بالمجتمع .

بالنسبة للدراسات المحلية بالمجتمع المصري ، نذكر على سبيل المثال دراسة "عبد الحليم رضا " [١٣] عن " استثارة سكان المجتمع فى تنمية المجتمعات الحضرية المتخلفة " كشفت الدراسة عن العوائق الآتية :

- انتشار أحساس المواطنين فى المجتمع بالاغتراب Alienation وإلى الاتجاهات التى تركزت فى عدم القدرة على المشاركة ، واتجاهات عدم الرضا عن أوضاع المجتمع المحلي ، وإلى وجود معوقات محورية ترتكز على محدودية إدراك البيئة المحيطة ، والتشاؤم من إمكانية تغيير البيئة المحيطة . وعدم الاهتمام بمشاركة المرأة فى التنمية .

وفى دراسة " وفاء الصادى " [١٤] عن عوائق مشاركة سكان المجتمعات المستحدثة الحضرية لتنمية مجتمعاتهم " . أظهرت الدراسة هذه العوائق فى :

- عدم تجانس سكان المجتمع ، والشعور بالعجز فى المواقف الاجتماعية واحساس المواطنين بالعزلة والاغتراب ، كما أنها ترجع هذه المعوقات إلى عدم فهم القيادات المحلية لدورها بالمجتمع المحلي ، ونقص وجود القيادات المؤثرة فى المجتمع ، وهي ترجع هذه العوائق أيضا إلى عدم وجود قنوات اتصال فعالة بين سكان المجتمع المحلي والمنظمات الموجودة فيه ، وإلى عجز المنظمات عن تحقيق أهدافها .
وفى دراسة " عليه حسن حسين " [١٥] عن "دور المرأة فى تنمية المجتمعات الصحراوية ، خرجت الباحثة بمجموعة من التوصيات لدعم دور المرأة فى التنمية

تتمثل فى :

- تغيير الأتجاهات والأنماط السلوكية المعوقة للتنمية ، ومعاونة المرأة على التخلص من بعض المعتقدات والعادات التى تحول دون أداء دورها التنمية ، وضرورة التعرف على الظروف والأوضاع الخاصة بالمرأة فى المجتمع والأسس التى تحدد منزلتها ومكانتها فى المجتمع ، ومع ضرورة تحديد القيم والمعتقدات السائدة والتي تحكم سلوك المرأة وأتجاهاتها .

فى ضوء الدراسات السابق عرضها وغيرها يمكننا أن نحدد أهم معوقات مشاركة المرأة فى التنمية بما يلي[١٦] :

- **معوقات ثقافية :**

١/ وجود قيود أمام مشاركة المرأة فى التنمية تفرضها عوامل مرتبطة بالعادات والتقاليد الثقافية مثل أولئك الذين يمارسون التمييز ضد مشاركة المرأة فى المنظمات المجتمعية والشئون العامة ، وانخفاض مكانتها وعدم الاعتراف بأهمية دورها فى التنمية – وخاصة المرأة الريفية – مما يحول دون اشتراك نصف قوى المجتمع البشرية تقريباً فى التنمية .

٢/ سيطرة حضارة ذكورية ونظام أبوي على الأسرة والمجتمع ، والذي يعطي السلطة المطلقة للرجل وفرضاً على المرأة والخضوع والاستسلام ، ويصور أن على الرجل أن يتولى أُحتياجات ومشكلات المرأة والطفل ، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من أهمية مشاركة المرأة فى المنظمات المجتمعية وبالتالي فى تنميته .

٣/ تأثير مجال الإعلام والذي فاق تأثيره فى التنشئة الاجتماعية دور الأسرة حيث تقوم وسائل الإعلام على التركيز على الأدوار التقليدية للمرأة ( زوجة – أم – ربة منزل ) مع إغفال شبه كامل لدورها كعاملة ومنتجة ومساهمة فى التنمية والعمل السياسي وصنع القرار .

٤/ نظرة المجتمع السلبية للمرأة ، حيث يربط المجتمع الإنجاز والعمل السياسي والاجتماعي بالذكور وتغذى هذه النظرة الفهم الخاطئ والتصورات المغلوطة ، حيث يجرم المجتمع بثقافته المرأة التى تمارس العمل السياسي والاجتماعي لما تتعرض له من اختلاط بالرجال ، الأمر الذي يفقدها احترام الآخرين لها .

- **معوقات مرتبطة بالمنظمات المجتمعية :**

١/ مشكلات تتعلق بشخصية المنظمات ومحاولة السيطرة الفردية والشكلية وسيطرة بعض العناصر النسائية – بالجمعيات النسائية – من أصحاب المراكز والإمكانات ولها من الصلات والثراء على هذه الجمعيات والذي انعكس بدوره على صبغ بعض أدوارها وأنشطتها بالمظهرية أكثر من الخدمة الصادقة للمجتمع أو فى التعبير الصحيح عن مطالب المرأة والأسرة ومشاكلها الحقيقية والذي أنعكس بدوره على عزوف نساء الطبقات المتوسطة والفقيرة عن المشاركة فى هذه الجمعيات وبرامجها وأنشطتها .

٢/ ضعف المنظمات المجتمعية ووجود قصور فى كوادرها وقياداتها الأمر الذي ينعكس بدوره على فعاليتها بالنسبة لما تقوم به من برامج وأنشطة أو فى قدرتها على استثارة العنصر النسائي للمشاركة فى عضويتها وبالتالي فى دورها فى التنمية .

٣/ عدم التنسيق بين المنظمات النسائية على نحو لا يمكنها من تكتيل جهودها ومواردها اللازمة لرفع مستوى وعي المرأة السياسي والاجتماعي من جهة ، وحل مشكلة تصارع الأدوار التى تعاني منها المرأة من جهة أخرى .

- معوقات إقتصادية :

الظروف الاقتصادية الحالية يجعل مستوى الحياة التى يعيشها السواد الأعظم للأسرة يكاد يكون على مستوى البقاء ، الأمر الذي يستدعى منها بذل جهد كبير

للمساهمة فى ميزانية الأسرة والذي يستغرق وقت وجهد كبير لتحقيق ذلك ، وبالتالي عدم توفر وقت فراغ لدى المرأة وذلك للعبء المزدوج الذي تقوم به خارج وداخل المنزل والذي يتيح لها الوقت والجهد الكافي للمشاركة فى الحياة العامة والمنظمات المجتمعية . بالإضافة إلى ارتفاع نسب المرأة المعيلة فى المجتمع المصري وظهور مصطلح " تأنيث الفقر " فى الآونة الأخيرة ، الأمر الذي يحجم من مشاركة الكثير من السيدات فى المنظمات المجتمعية وفى الحياة العامة .

# مراجع وهوامش الفصل السادس


(1) Department of Economic & Social, Affaris, Pepularpar - ticipation (in), Decision Making for development, United Nation,N.Y., 1975,p.4.

(2) William M. Evan, Dimensions of Partieipation in valuntany asspciation social forces, vol 36 December 1957, p. 148.

(٣) مرزوق عبد الرحيم : دور الوحدات المجتمعية فى التنمية الريفية وأثر المشاركة الشعبية فى قيامها لهذا الدور ، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

(٤) هيفاء الشنواني : منهج الدراسة الاستكشافية عن المشاركة الشعبية ، جهاز تنظيم الأسرة والسكان – مركز البحوث ، نوفمبر ١٩٨٠ ، ص ٧٥ .

(٥) محمد صلاح بسيوني : مشكلات الوضع الراهن للتنمية الريفية فى مصر ، مقالة (فى) الكتاب السنوي لعلم الاجتماع ، العدد الأول ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٧٥ .

(6) Nels, Andrson, Urban community, Aworld perpective Routledge and Kegan Paul, London, 1960.PP 477-478 .

(٧) محمد العزبي : المشاركة المجتمعية فى المجتمع المحلي ، (فى) تنظيم وتنمية المجتمع المحلي الريفي ، الإسكندرية ، ١٩٨٦ ، ص ٢٦٧ .

(٨) عدلي سليمان : التنمية الريفية والمشاركة الشعبية ، مقالة (فى) مجلة تنمية المجتمع ، العدد الرابع ، أغسطس ١٩٧٧ ، ص ٤١ .

(٩) أنظر فى ذلك :

إسماعيل بن كتب خانة : المشاركة الأهلية فى المجتمعات الريفية وبعض تطبيقاتها فى المملكة العربية السعودية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد الستون ، الكويت ، أكتوبر ١٩٨٩ ، ص ص ١٨٠ – ١٨١ .

(١٠) ظريف بطرس : المشاركة الشعبية فى التنمية ، (فى) إدارة التنمية الريفية ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، جامعة الدول العربية ، المؤتمر الرابع للإدارة المحلية ، المملكة المغربية ١٩٧٨ ، ص ص ٤٣ – ٤٤ .

(11) D. C. Karve, Voluntary Participation Planning by the People, J. Aponsionened Social Welfare Plikcy, first ollection the hugne moution & co, 1962 .

(١٢) نبيل توفيق السمالوطي : علم اجتماع التنمية ، دراسات فى اجتماعيات العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ ، ص ٢٣١ .

(١٣) عبد الحليم رضا : استثارة سكان المجتمع للمشاركة فى تنمية المجتمعات الحضرية المتخلفة ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

(١٤) وفاء محمد الصادى : عوائق مشاركة سكان المجتمعات المستحدثة الحضرية لتنمية مجتمعاتهم ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٨١ .

(١٥) عليه حسن حسين : دور المرأة فى تنمية المجتمعات الصحراوية ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الرابع عشر ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

(١٦) أنظر فى ذلك كل من :

- سامية حسن الساعاتي : علم اجتماع المرأة – رؤية معاصرة لأهم

قضاياها ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

نجوى عبد الله سمك : القطاع الأهلي والتنمية الاقتصادية فى مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ، الجيزة ، ١٩٩٩.

# الفصل السابع

# الجمعيات النسائية وتنمية المجتمع

- مقدمة :

أولاً : قضية المرأة والتنمية .

١/ مفهومـــــات التنميـــــة .

٢/ إسهامات الجمعيات النسائية فى التنمية .

٣/ قيـــاس فـــاعلية الجمعيـــات النسائية .

ثانياً : بحوث ودراسات الجمعيات النسائية وتنمية المجتمع .

١/ بحـــــوث ودراســـــات أجنبيـــة .

٢/ بحوث ودراســــات الــدول العربية .

٣/ بحوث ودراسات فى المجتمع المصري .

- رؤية تحليلية لبحوث ودراسات الجمعيات النسائية .

# الجمعيات النسائية وتنمية المجتمع

**مقدمة :**

تعتبر الجمعيات الأهلية أولى أشكال مؤسسات المجتمع المدني والتي أنتظمت وشاركت فيها المرأة المصرية منذ القرن التاسع عشر – فضلاً عن أنها أكثر المنظمات الاجتماعية أرتباطاً بالأهالي والمجتمع – وتشارك المرأة المصرية فى الجمعيات الأهلية الدينية والدعائية والتنموية ، وفى أنشطة هذه الجمعيات .

وتشير العديد من البحوث الى تدنى مساهمات المرأة فى الدول النامية بصفة عامة والمرأة المصرية بصفة خاصة فى جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهي ترجع ذلك إلى البيئة الاقتصادية وبسياسات الدولة ومكانتها فى ظل هيمنة ما يسمى "بالنظام العالمي " فضلا عن نموذج التنمية الذي تتبناه الدولة وتسعى إلى تحقيقه .. وإلى القيم الاجتماعية بالمجتمع .

وهذا الفصل يناقش مفهومات التنمية وإسهامات الجمعيات النسائية فى التنمية من حيث أهمية دورها فى عمليات التنمية وأبعاد مشاركة المرأة فى التنمية ، وأهم خصائص الجمعيات النسائية التى تسهم فى أداء دورها التنموي، ويعرض أخيراً أساليب قياس فعالية هذه الجمعيات فى تحقيق التنمية.

والجزء الثاني من هذا الفصل فيعرض أهم بحوث ودراسات الجمعيات النسائية وتنمية المجتمع سواء الأجنبية منها أو العربية أو المصرية ، ثم يعرض رؤية تحليلية لهذه البحوث والدراسات .

## أولاً : قضية المرأة والتنمية .

من الملاحظ أن قضية المرأة والتنمية قد احتلت مكانة هامة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وقد بدأت إرهاصاتها سواء على مستوى المنظمات الدولية والمؤتمرات والقرارات المنبثقة عنها ، كذلك على المستوى الوطني لكثير من دول العالم وعلى الأخص الدول النامية . بعبارة أخرى يمكننا القول بأن قضية المرأة وإسهاماتها فى التنمية قد تزامن مع طرح مفهوم التنمية ذاته.

إن الالتباس والغموض الذين يكتنفان مفهوم المرأة والتنمية وتبدت آثارهما فى العديد من المظاهر السلبية التى كشفت عنها نتائج دراسات عديدة فى العقد الأخير وأوضحت حدوث تراجع وانحسار فى المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة على المستويين الكمي والكيفي [١] .

### ١/ مفهومات التنمية :

يعد مفهوم التنمية شيء أساسي عند التصدي لمناقشة قضية المرأة والتنمية وهو كفيل بتقديم فهم وتقويم لمدى مساهمة التنمية فى تحسن أوضاع النساء وفى توفير الفرصة المتكافئة لهم مع الرجل فى المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتنمية المجتمع . وعليه فإذا كانت التنمية تعنى " إعادة بناء هياكل الإنتاج بشكل علمي مخطط يسمح باستيعاب مختلف القوى البشرية القادرة على العمل داخل عملية الإنتاج بشكل منظم ، مما يدفع بالمجتمع إلى الانتقال من حالة التخلف إلى حالة أفضل وأكثر تقدما ، فأن هذا يستلزم تغيراً أساسياً فى البناء الاجتماعي للمجتمع بكل ما يتضمنه من نظم ومؤسسات وعلاقات يتم فى سياقه تغيير بناء القوة وأنماط السلوك القائمين ، وما يرتبط بهما من أفكار ومفاهيم وقيم" [٢] .

ويعرف " محمد دويدار " التنمية بأنها " مسألة نفي تاريخي للتخلف الاقتصادي والاجتماعي وتعبئة اجتماعية تحقق السيطرة الاجتماعية على شرط حدوث تجدد ذاتي

اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، يتبلور فى رفع مستمر ومستقر لمعيشة الغالبية من أفراد المجتمع (نساءاً ورجالاً) مما يسهم فى تحرير الإنسان من كافة صور الاستغلال والقهر والبؤس وتحرير المجتمع من كافة صور التخلف وعلاقات الارتباط والتبعية الخارجية [٣] .

ويشير " Minnery . J. " إلى أنها " تنظيم لمجموعة الجهود التى يمكن من خلالها التحكم فى أنشطة المجتمع المختلفة حتى يمكن بواسطتها حصر الموارد والإمكانيات وتحديد الاحتياجات والمشكلات ثم تحديد البرامج التى تعمل على مقابلتها تحقيقا للأهداف " [٤] .

وبالنسبة للمفهوم الحديث للتنمية المستدامة أو المتواصلة فيستخدم للدلالة على" المحافظة على الموارد الطبيعية ومراعاة حق الأجيال القادمة فى إشباع احتياجاتها من الموارد الحالية ، وذلك يتطلب مراعاة البعدين البيئي والاجتماعي" .

ويحدد ( البنك الدولي عام ١٩٩٠ ) التنمية المستدامة بأنها " العملية التى بموجبها تم توسيع فرص الاختيار أمام الناس لجعل التنمية أكثر ديمقراطية وأكثر مشاركة ولذا تكون الخيارات متضمنة توفير فرص العمل والتعليم والصحة وتوفير بيئة طبيعية صحية نظيفة ، ويجب أن تتاح لكل فرد الفرصة لكي يشارك بصورة كاملة فى القرار المجتمعي وأن يتمتع بالحرية الإنسانية والاقتصادية والسياسية ".

وتعرف " نجوى عبد الله سمك " التنمية المتواصلة (المستدامة) Sustainable Development بأنها " تلك العملية التى من خلالها يستطيع أفراد مجتمع ما تنمية أنفسهم ومؤسساتهم بالطريقة التى تجعلهم قادرين بل وتزيد من قدراتهم على تعبئة مواردهم لإحداث تحسن مستمر لنوعية الحياة التى يعيشونها بمختلف جوانبها " [٥] .

وهذا التعريف يؤكد على أن هناك بعدين هامين من أبعاد التنمية ، الأول هو أستمراريتها وهو هدف سياسي يتم فهمه وتفسيره فى إطار شرط ما ينبغي أن يرثه

الجيل القادم من ثروات من صنع الإنسان وموجودات بيئية ورأس مال بشري ( المجتمع وموروثه الثقافي ) وأن يكون مساوياً أو يزيد لما استهلكه هذا الجيل . أما البعد الثاني فهو يتمثل فى جعل البشر غاية هذه التنمية ووسيلتها وانطلاقا من ذلك فإن الدخل ليس إلا معياراً واحداً يحرص الناس على توافر لأهميته بالنسبة للخيارات الأخرى ، فالتنمية ليست مجرد زيادة الدخل والثروة فقط بل إن جانبيها الأهم هما تشكيل القدرات البشرية ، مثل تحسين مستوى الحاجة والمعرفة والمهارات من ناحية وانتفاع الناس بهذه القدرات المكتسبة سواء للتمتع بوقت فراغ أو لأغراض إنتاجية فى الشئون الثقافية والاجتماعية والسياسية .

وربما يعنينا هذا المفهوم الواسع للتنمية البشرية المستمرة على تقييم الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية فى عملية التنمية ، فعلى الرغم من أن البداهة الشائعة تقصر دور تلك الجمعيات على تشجيع المشروعات الإنتاجية الصغيرة أو تخفيف العبء على الحكومة فى مجال الخدمات ، إن هذا الدور يعد من وجهة نظرنا ينبغي أن يتسع ليشمل ميادين عديدة من التدريب والتعليم وتوسيع نافذة المشاركة الاجتماعية والسياسية ، وصولاً إلى تمكين المرأة من التأثير والمساهمة فى رسم السياسة العامة على المستوى الكلي .

ومن المؤكد أن دور المرأة فى التنمية مرهون بوضعها الاجتماعي ، وهذا التطلع مرهون بطبيعة السلوك الذي تسلكه المرأة فى الحصول على المكانة بما تؤديه من أدوار على مسرح الحياة الاجتماعية وفى مختلف مواقف العمل الاجتماعي وتقديم الخدمات [٦] . والمرأة إذن بدورها الفعال تقوم بدور تنموي اجتماعي له أهدافه المرسومة ، ويتأثر هذا الدور بدرجة تكفيها مع من تعمل ، وبهذا تحقق أولى مقاصد خطة التنمية وهي اشتراكها فى عملية تنفيذ الخطة .

ولا شك أن دور المرأة التنموي يتأثر بحركة الاجتماعي سواء على المستوى

المحلي أو العالمي ويمكن أن يكون لدورها فعالية في هذه الحركة الشاملة بمقدار وضوح شخصيتها في إطار البناء الاجتماعي الذي تتعامل معه ومن خلال المنظمات التي تتعامل معها ، كما أنه يتأثر بالوضع القيمي السائد في المجتمع وما يبدو من صراع قيمي في المجتمع بين " المتوارث و الوافد" أو بين " القديم و المعاصر " وما ينعكس ذلك عن وضع المرأة ومكانتها .

## ٢/ إسهامات الجمعيات النسائية في التنمية :

يمكن القول بأن دور المرأة التنموي يتمثل في الجهود التي تبذلها المرأة بهدف تحقيق ما تكلف به من أعمال سواء في مجال الخدمات ، والأنتاج وفق خطته التنموية وذلك بغرض تحقيق الهدف الأجتماعي والاقتصادي للتنمية .

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن طبيعة البناء الاجتماعي ودرجة تخلف القيم وشبكة العلاقات الاجتماعية، حدد دور المرأة في المشاركة في التنمية.[٧]

ولقد تأثرت مشاركة المرأة في الجهود التنموية بالتمييز القائم عند توسيع فرص الأختيارات أمام الناس بسبب من الاختلافات في النوع . حيث لا يمكن حفز طاقات وإبداعات الجماهير إذا ما كان تقسيم الأدوار الاجتماعية قائما على التمييز النوعي . فلا يمكن استهداف تعظيم الطاقات في الوقت الذي تحبط فيه إبداعات المرأة ومحاولاتها للوجود الخلاق بحصار إمكانياتها في أدوار اجتماعية محددة وحرمانها من كل ما عداها . فضلاً عن عدم تقرير ما تقوم به فعلا وفي أخذه بعين الاعتبار الاجتماعية ، وما يترتب عن ذلك من الحرمان من المزايا الاجتماعية التي يتمتع بها الرجل . الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تنمية المرأة ذاتها ، وهذا لا يعني مجرد اللحاق والتساوي مع الرجل في أنماط تنمية استهلاكية أو استمتاع بسلع وخدمات ، أو الطموح إلى شهادات من نظام تعليمي لا يتيح مجال الإبداع والتجديد والثقة بالنفس والاعتزاز بالهوية بل في تمكينها من الأدوات التي تكسر بها القيود التي تحول دون

إحقاق حقها الكامل ، لممارسة مختلف شئون الحياة ، وحفزها على أداء واجباتها فى المشاركة الإيجابية ، وتمكينها من القدرة اللازمة للمشاركة إلى جانب إتاحة الفرص والمجالات للمشاركة على مختلف المستويات وتتطلب تنمية المرأة مجموعة أبعاد وتتمثل فى :

- إطلاق كل طاقتها وإزاحة العقبات التى تعقبتها عن المبادرة والإبداع والمشاركة الإيجابية المتساوية فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية على كافة المستويات ، بما يعود فائدته على المجتمع فى حفز عملية التنمية .

- تحرير المجتمع من الوعي الزائف بوضع المرأة وإمكانياتها وقضاياها وذلك بتحقيق المساواة الكاملة بين المرأة والرجل فى المفاهيم الاجتماعية وتحرير المرأة من الوضع التابع الأدنى والصورة الهزيلة المفتقرة إلى المواهب والقدرة على الإبداع والثقة فى النفس .

- إزالة العقبات أمام المرأة لتنظيم نفسها فى منظمات دفاعية تتبنى عن طريقها تغيير أوضاعها بما يتوافق مع رؤيتها الخاصة لمصالحها وأوضاع مجتمعها .

- تحرير المجتمع من آليات القهر وعدم المساواة بين ( المالك والمعدم ، والحضر والريف ، والرجل والمرأة ) التى تنال منها المرأة الحظ الأوفر من المعاناة نظراً لوقوعها فى تقاطع قهر أكثر من أية شئ فى نفس الوقت .

ولقد حددت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا بهيئة الأمم المتحدة ، عدة مداخل تحقق تنمية المرأة وهي :

- المدخل التقليدي : والذي يهتم بتحقيق الانتصار للجنس والدفاع عن الكيان النسائي .
- المدخل الديموجرافي الجزئي : وذلك من منظور الحجم الأمثل للسكان وهو يتناول بعداً واحداً وهو البعد الكمي ويستتبع ذلك الدعوة إلى تنظيم الأسرة .

- المدخل التربوي : والذي يرى أن تنمية المرأة يعتمد على تنمية مهاراتها ، وقدراتها من خلال التربية والتعليم والتدريب .
- المدخل الاقتصادي (قوة العمل) : والذي ينظر إلى المرأة ضمن عناصر الإنتاج التى تسهم فى مختلف الأنشطة الاقتصادية وتولد الدخل القومي.
- مدخل تقسم العمل (اتخاذ القرارات) : والذي يقوم على قياس دور المرأة من خلال مدى مشاركتها فى اتخاذ القرار فى الأسرة والمجتمع .
- المدخل التكاملي الشامل : ويأخذ فى الاعتبار الجوانب الاقتصادية والتنظيمية والتربوية بربط أوضاع المرأة بدرجة تقدم المجتمع بشكل عام . والذي تبنته اللجنة .

وفى معية النظام العالمي الجديد وهيمنة فرضية العولمة Globalization Determinism وتدفق تجلياتها وتراجع دور الدولة فى العديد من المجالات ، وضعف نتائج التنمية الاقتصادية الحكومية ، وما استتبع ذلك عدم أحراز تقدم ملموس على صعيد تقديم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية ، كان لابد وأن يبرز دور النشاط الأهلي التطوعي من خلال دور أكثر فاعلية ونشاطاً للمنظمات التطوعية بوصفها منظمات لا تستهدف الربح أو التعامل بمنطق السوق الاقتصادية حيث تسعى إلى تخفيف الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية عن طريق التكافل الاجتماعي ومساندة الفئات المستضعفة لتذليل حدة الصراع الاجتماعي الناتج عن التباين الواضح بين الطبقات الغنية والأخرى الفقيرة ، وفى تلافي أوجه القصور والنقص معتمدة على الجهد الذاتي والتطوعي ، وتستمد هذه المنظمات الأهلية أهدافها وبرامج عملها وأساليب خدماتها من السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي توجد فيه [٨] .

وتلعب الجمعيات النسائية دوراً بارزاً بجانب الجمعيات الأهلية الأخرى فى دعم أصحاب الدخول الفقيرة والمتوسطة وإقامة مشروعات صغيرة للإنفاق على أنشطتها

فتعمل ٣٦% من هذه الجمعيات فى مجال تنمية المجتمع ، ونسبة ٢٦% منها فى مجال الخدمات الاجتماعية ، ونفس النسبة فى مجال الثقافة ، ونسبة ٢,٢% فى رعاية الطفولة ، ١,٧% لرعاية الأسرة ، ونسبة ١,٥% لرعاية المسنين وذلك وفقا لما أورده بيانات وزارة الشئون الاجتماعية والتي تحدد نسبة ٦٨,٣% من هذه الجمعيات تعمل فى المناطق الحضرية ، مقابل نسبة ٣٧,٩% تعمل فى المناطق الريفية . وتمثل نسبة ٢٥,٥% من إجمالي هذه الجمعيات تعمل فى مجال التنمية الاجتماعية فى حين تعمل نسبة ٧٤,٥% فى المجالات الرعائية .

وجدير بالذكر أن الجمعيات النسائية – كإحدى المنظمات غير الحكومية – تتميز بمجموعة من الخصائص التى تمكنها من أداء دورها التنموي التى تتمثل فى[٩]:

(أ) القدرة على التعرف على المجتمع المحلي ومشكلاته واحتياجات سكانه من الخدمات وأوجه الرعاية المختلفة ، وقدرتها فى الوصول إلى الفئات الفقيرة المهمشة والمناطق العشوائية غير المشمولين بنطاق الخدمات الحكومية أو الخاصة .

(ب) المرونة وسرعة الأستجابة والقدرة على أتخاذ القرار المناسب وفق المستجدات المجتمعية ، فهي لديها المرونة الإدارية فى تعبئة الطاقات وذلك لعدم تمسكها بالتقاليد البيروقراطية وتأخذ بالمبادرة فى القيام ببعض أنشطتها واتباع بعض الأساليب الجديدة فى التعامل مع المشكلات .

(ج) أنخفاض تكلفة الخدمات المقدمة باعتبار أنها تستفيد بجهود أعضائها من المتطوعين لتأدية خدماتها ، فهي تضم فى هيكلها المحترفين والمتطوعين والموظفين متنوعي الخلفيات ومتعددي المهارات مما يتيح لها القدرة المستمرة على التطوير والتغلغل فى خدمة سكان المجتمع .

(د) إسهام برامجها ومشروعاتها فى تحقيق التنمية الاجتماعية إلى جانب تنمية وتدعيم الأسلوب الديمقراطي من خلال إفساح المجال للمشاركة فى تحقيق الأهداف

لتنمية هذه المنظمات .

(هـ) أنها تنشأ كانعكاس لرغبة الأهالي أنفسهم فى إحداث التغيير وبالتالي فهم الذين يحددون أهدافهم من واقع قناعتهم بما يحتاجه المجتمع من خدمات .

(و) تنفذ هذه المنظمات الكثير من برامجها ومشروعاتها التنموية عن طريق ما يصل إليها من هبات وتبرعات بالإضافة إلى اشتراكات الأعضاء وبذلك تقدم الكثير من الخدمات كان على الحكومة أن تتحملها ، وهي بالتالي تستطيع ملئ الفجوة الموجودة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي فى البدء بالأنشطة التنموية المتوسطة والصغيرة الحجم فى البداية أي القيام بالدور المكمل لكل من القطاعين .

وتعد الجمعيات الأهلية النسائية حلقة الوصل بين الدولة والأسرة ، حيث تم إغفال الأسرة فى مجال السياسة التقليدية ، مما جعل الدولة تعول على الجمعيات النسائية فى إبراز النساء النشيطات فى مجال العمل العام والتعرف بجهودهن ، وتشارك المرأة المصرية فى كافة مستويات الجمعيات الأهلية بدءاً من العضوية وحضور مؤتمراتها والمشاركة فى أنشطتها ، وانتهاء بحضور جمعياتها العمومية ومجالس إدارتها وفى المشاركة فى اتخاذ القرار [١٠] .

ولقد أصبح الأمر معقوداً على الجمعيات الأهلية النسائية – شأنها فى ذلك شأن الجمعيات الأهلية الأخرى – فى القيام بالبرامج والمشروعات المساهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية وحل مشكلة البطالة إلى جانب قطاع الدولة ، والقطاع الخاص ، واندراجها تحت إطار مشروعات أو عبر دورها الشامل فى التنمية البشرية من خلال حفز مشاركة أعضاء المجتمع فى التخطيط للتنمية وتحديد أولوياتها أو عبر الوسيلتين معاً ، ومن خلال أهم مشروعاتها للأسر المنتجة ، وتنظيم الأسرة ، ومشروعات التدريب المهني (بتدريب الفتيات والسيدات بالمشاغل للحياكة والتطريز ، والتدريب على أعمال التريكو ، ومراكز السجاد والكليم ...) باعتبارها مشروعات اجتماعية ذات

صبغة اقتصادية ، بهدف أستثمار جهود الأسرة عن طريق تحويل المنزل إلى وحدة إنتاجية تعينها على زيادة دخلها .

وتشير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن الجمعيات النسائية باعتبارها إحدى الجمعيات الأهلية التى تسعى لتحقيق التنمية فى المجتمع من خلال ما تقوم به من خدمات اجتماعية أو تربوية أو تثقيفية أو مشروعات تنموية ومناقشة السياسات المتبعة فى تلك المجالات وطرح وبلورة التصورات البديلة للأولويات والممارسات والسياسات ، وهي تسهم فى تأسيس نظام ديمقراطي عن طريق تدريب الجماهير وإشراكها فى عملية اتخاذ القرار وفق الآلية التى تتيح أستمرارية ذلك دون أي تحيز فى توزيع الخدمات ، أو ضد قطاعات معينة فى المجتمع ومن ثم فإن إقامة مشروع أهالي للتدريب أو لتقديم خدمة ليس تعبيرا عن مدى احتياج المنطقة التى توجد فيها المنظمة لهذا النوع من الخدمات فحسب وأنما فتحاً لمجال المطالبة من جانب الأهالي بتعميمه على المستوى القومي [١١] .

وترى " نجوى عبد الله سمك " أن الجهود التنموية لا يمكن لها أن تثمر دون التوقف والانتباه إلى التمييز القائم عند توسيع فرص الأختيارات أمام الناس بسبب الاختلاف فى النوع . حيث لا يمكن حفز طاقات وإبداعات الجماهير إذا ما كان تقسيم الأدوار الاجتماعية قائماً على التمييز النوعي ، فلا يمكن أستهداف تعظيم الطاقات فى الوقت الذي تحبط فى إبداعات المرأة ومحاولات للوجود الخلاق بحصار إمكانياتها فى أدوار اجتماعية محددة وحرمانها من كل ما عداها [١٢] .

ويؤكد " أشرف حسين " على أن مصدر اللبس فى عملية فهم دور المنظمات غير الحكومية فى التنمية تتأتى من كونها موضوعا للترحيب والتأييد من تيارات فكرية وأيدولوجية مختلفة ( وربما كان هذا احد أسباب الإجماع على أهمية الارتقاء بها ودعمها ) . فالتيارات المؤيدة تنظر إلى إشراك المنظمات غير الحكومية فى برامج

القطاع العام كجزء من أستراتيجية تقليص البيروقراطية الحكومية غير الكفوءة والارتقاء بدور القطاع الخاص ، بينما يعتبرها آخرون وسيلة لزيادة طابع المشاركة والشفافية فى عملية التنمية ، بينما تراها الحكومات وتدعمها فى حدود قيامها بهذا الدور فقط وسيلة لسد الفراغ الذي ينتج عن أنسحاب الدولة فى مجال الإنتاج والرفاهية الاجتماعية تحت ثقل سياسات ترشيد الإنفاق العام الذي فرضته سياسات التصحيح والتكيف الهيكلي ، وانطلاقا من هذه الرؤية ترى الدولة تبني ورعاية المنظمات غير الحكومية التى تركز على تقديم خدمات الغوث خاصة إذا كانت هذه الجمعيات غير مسيسة ولا تعمل فى ظل رعاية أحد التيارات السياسية المعارضة . ويتوقف نجاح دور المنظمات غير الحكومية فى عملية التنمية ، إذن على قدرتها على الأستقلال كمجال خاص لفاعلية الناس فى الأدوار المطلوبة منها من قبل الحكومات وممثلي القطاع الخاص سواء كرافعة من روافع الخصخصة بتحويلها من منظمات ذات رسالة إلى منظمات معاونة للحكومات فى عملية الانتقال الهادئ والسلمي لاقتصاد السوق عن طريق تخفيف حدة الفقر الذي يقع على ضحايا هذا التحول (١٣) .

## ٣/ قياس فاعلية الجمعيات النسائية :

أختلفت وجهات النظر الخاصة بتحديد مفهوم القياس حيث حدده "فيرتشايد Fair-child" بأنه " عملية التحديد الإجرائي للمفاهيم الاجتماعية ووصف العلاقات الاجتماعية " .

ويعرف "ليونارد Leonard" أن تحديد مقياس هي عملية تعبر عن " استخدام الأعداد للدلالة الكمية على الموضوعات أو الأحداث وفقاً لقواعد معينة "

وقياس فاعلية المنظمات الأهلية النسائية فى تحقيق أدوارها التنموية التى تقوم على المشاركة والتي تعتمد على رؤية هذه المنظمات فى إطار المنظور البنائي Structaral الذي يضعها كشريك على قدم المساواة فى شبكة العلاقات مع الدولة

والقطـاع الخاص الذي يعتبرها مؤسسات تعبوية نضالية تنتظم فيها العضوات ليتدربوا علـى الـرؤية الـناقدة ، وعلـى ابـتداع مـبادرات ووسـائل ورؤى تـنموية تـتحدد فـيها الاختيارات والبدائل ، وحيث تعمل المنظمات كقوة قصدية فاعلة Social Agents فى عملية التغير الاجتماعي، وعلى الجانب الآخر فإن هذه المنظمات قائمة على أساس المـنظور الوظيفـي Functional والتـي تقـوم علـى تقـديم الخـدمات Service Delivery ورعاية الفقراء والمحتاجين ، دون تغيير واقعهم هيكلياً ، ويمكن أعتبارها فعالـة إذا حققت المنظورين خاصـة فـى الـدول النامـية التـى يهمش معظم مواطنيها من أجل تحقيق المشـاركة سياسياً واقتصـادياً وثقافياً . وقد حدد البعض مؤشرات أخرى لقياس فاعلية المنظمات الأهلية النسـائية ، حيث يركـز البعض علـى حجم العضـوية وخاصـة التطوعية ، وحجم الأمكانـات المتاحة ، وعدد المنتفعين بالخدمات ، ويركز البعض الآخر على تنوع أهداف المنظمة ، والتطابق بين خدمات المنظمة وأحتياجات المجتمع المحلي ، ومدى توافر الكوادر المدربة وإسناد الحكومة مشروعات للمنظمة ، وهي كلها مؤشرات ترتبط بالدور الوظيفي للمنظمة (١٤) .

## ثانياً : بحوث ودراسات الجمعيات النسائية وتنمية المجتمع .

زاد الاهتمام فى العقدين الأخـرين مـن هـذا القرن بقضايا المرأة ، وقد تم إثراء المكتبات الأجنبية والعربية بالعديد من الإرهاصات والبحوث والدراسات الاجتماعية عن الحركة النسـائية ومـنظماتها فـى العديد مـن الـدول كمحاولـة لرصد وقياس وتقويم وضـع المرأة فى العديد من المجـالات الاجتماعية والسياسية والاقتصـادية من خلال مؤشـرات مـتعددة مـثل نسـبة المشـاركة فـى الجمعـيات النسـائية السياسـية والـرعائية والتنموية ، وأدوارها وخدماتها .

وفـى هـذا الجـزء مـن الفصـل نقـدم محاولـة علمـية لصـوغ قراءة تحليلـية نقديـة للدراسـات والبحوث التى قدمت على الساحة العالمية والعربية عامة والمصرية بصفة

خاصة ، حول الجمعيات النسائية وأدوارها ومشاركتها فى تنمية المجتمع ، وذلك انطلاقاً من أن هذه الجمعيات الأهلية النسائية قد لعبت دوراً متعاظما فى حركة الكفاح الوطني والقومي ، وفى إشكاليات النهضة والتنوير ، وفى مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية ويمكن أن نعرض لأهمها بما يلي :

## ١/ البحوث والدراسات الأجنبية :

أجريت بعض البحوث عن مشاركة المرأة فى أمريكا اللاتينية فى جهود التنمية ، وقد نشرت هذه البحوث الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان Women and Development وهي تتناول قضايا المرأة فى دول أمريكا اللاتينية (الأرجنتين – شيلي – كولومبيا – كوبا – الدومينكان – فنزويلا – جواتيمالا – وبنما) وقد خلصت نتائج هذه البحوث إلى تدنى معدلات مشاركة المرأة عامة والطبقات الوسطى بصفة خاصة فى المجالات السياسية والتنموية . أما المرأة فى الطبقات الدنيا فهي تناضل باستخدام أستراتيجيات تعد نماذج للمشاركة كمحاولات منها لتنمية نفسها ذاتيا وبشكل خاص يتناسب وظروف كل دولة من هذه الدول [١٥] .

بينما يعرض بحث آخر منها لنموذج التمكين Empowerment والتنمية الاجتماعية والذي يسعى استخدامه إلى تأسيس جمعيات ومنظمات مجتمعية يتم من خلالها مشاركة المرأة فى الإنتاج باعتباره الجانب الديناميكي للتنمية ولمواجهة الاحتياجات المجتمعية الاقتصادية والصحية والتعليمية ، وهو يسعى أيضا إلى توسيع مشاركة المرأة فى القطاعات الرسمية وغير الرسمية فى صنع القرار ، كما يناقش هذا البحث دور الخدمة الاجتماعية فى تنفيذ هذا النموذج وتنظيم عمل الجمعيات والتنظيمات المجتمعية لدعم الشراكة بين المجتمع المحلي ومنظمات المرأة فى جهود التنمية ، وأستخدام أخصائي تنظيم المجتمع تسهيل واستثارة عملية التنظيم واكتشاف القيادات النسائية وتدريبها لزيادة فعالية تمكين المرأة .

وفى دراسة ( Monawor Sulton 1986 ) عن "مشاركة المرأة الريفية فى برامج ومشروعات التنمية من خلال المنظمات الحكومية وغير الحكومية" تؤكد نتائجها على أن مشاركة المرأة فى التنمية الريفية يسهم بدرجة كبيرة فى تنمية اعتمادها على الذات وتحمل المسئولية الاجتماعية ويكسبها مكانة أجتماعية بين أفراد أسرتها وجيرانها [١٦] .

وتؤكد دراسة كل من ( Margaid Julia & Maria. T. 1989 ) على نفس هذه النتائج حيث أنهما قد ركزتا على دراسة "التغيرات الجوهرية التى تحدث فى شخصية المرأة فى بورتوريكا نتيجة المشاركة فى التنمية من خلال المنظمات المجتمعية" حيث تكشف نتائجها [١٧] :

- أن التنمية تحدث تغيرات فى محددات الشخصية للمرأة وفى بنية علاقاتها الذاتية وأهتماماتها بالآخرين .

- أن التنمية تحدث تغيرا فى توجهات المرأة نحو دورها وعلاقاتها فى المجتمع وفى ثقافتها الاجتماعية .

وفى دراسة عن "مشاركة المرأة الريفية بالجمعيات فى نيجيريا" لكل من ( .A (Ogunwale & D.A ; Hassan, 1993)، تؤكد نتائج الدراسة مشاركة المرأة فى الحياة الاقتصادية للأسرة والإنتاج الزراعي وحماية الأسرة والمجتمع من الأزمات الغذائية ، وأن أغلب الفئات العمرية من النساء والآنسات يشاركن فى جهود التنمية الريفية . وقد أوصت الدراسة بضرورة إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة فى إعداد البرامج بالمؤسسات التى أنشئت للعمل فى مجال تنميتها ، وضرورة تنمية التكنولوجيا المتاحة فى العمل الزراعي لتناسب السيدات العاملات فى الزراعية [١٨] .

وعن أدوار المنظمات غير الحكومية لكل من ( & Gillerg, Bjorno Tamplin, 1993 ) "أدوار الجمعيات الأهلية فى التدريب على الحد من أنماط التلوث

الصناعي ، والتعليم البيئي" وقد حدد فيها مشاركة المرأة السويسرية فى حماية البيئة وفى الجهود المرتبطة بالتعليم كخط دفاع وفى المشاركة فى حملات الحد من التلوث . ويوصى البحث بالتخطيط لبرامج إسهام المنظمات غير الحكومية فى عمليات الحد من التلوث باستخدام ميكانيزمات التعليم وتنمية الوعي بالمشاركة فى إدارة الحملات الخاصة بالحد من التلوث [١٩].

وتشير دراسة ( Kyama Kabadahi, 1994 ) والخاصة "بالمرأة الأفريقية والتنمية" والتي استهدفت التعرف على مدى مساهمات المرأة الأفريقية فى التنمية من خلال السياسات التنموية وأسلوب حياة المرأة الأفريقية ، والتعرف على أهم معوقات مشاركتها فى التنمية . وتؤكد نتائج الدراسة أهمية مشاركة المرأة فى الاقتصاد الأفريقي الزراعي والصناعي ومشاركتها بصورة رسمية فى تطوير النسق الاقتصادي . كما تكشف نتائج الدراسة أهم معوقات مشاركة المرأة فى التنمية هي الفقر والأمية والقيم والثقافات التى تحد من العدالة بين الجنسين . وتوصي الدارسة بضرورة مشاركة المرأة فى عمليات صنع السياسة ، وإتاحة الفرصة لها لتحتل المناصب القيادية الدولية المرتبطة بصياغة الأهداف والاستراتيجيات الدولية الخاصة بالمرأة وإتاحة الفرصة لها فى التمثيل العادل بالمنظمات السياسة والقيادية [٢٠] .

أما دراسة كل من (Gardener & Barbara & Anne , 1995 ) والتي تتناول "بالتحليل أحاديث مجموعة من السيدات الأفريقيات المشاركات فى جهود التنمية ومنظماتها وعن خبراتهم الحياتية ، ومدى تأثرهن بأهداف التنمية" ، وتوصلت الدراسة إلى أن مشاركتهن فى التنمية يتأثر بمدى وجود قيم تقليدية إيجابية تدفعهن إلى تأدية أدوار هامة فى عمليات التنمية ، فضلا عن أن اشتراك المرأة فى منظمات التنمية وجهودها يجعلها أكثر وعيا وإدراكا للأساليب الصحيحة للمشاركة ، وأكثر إدراكا للاحتياجات الضرورية للمجتمع المحلي وأساليب إشباعها [٢١] .

وفـى دراسـة ( Ng. Kelly , 1995 ) والتـي أجـريت علـى "المهاجـرات الصـينيات إلـى كندا عن مشـاركتهن فـى العمـل التطوعـي بالمنظمات غير الحكومية" ، تكشـف نـتائج الدراسـة عن أن قيامهن بالعمـل التطوعـي قد أسهم فى إدماجهن فى حياة المجتمع الكندي ، وجعلهن أكثر قدرة على التفاعل الإيجابي مع ثقافة المجتمع (٢٢) .

ويشير بحث (Rikki Abzug, 1996 ) والخاص بدراسة "أدوار المرأة فى المنظمات غير الربحية Non profit Organzations" والتي وردت فى ثلاثة بحوث عن المرأة استهدفت التوصل إلى كيفية تحقيق المرأة القوة من خلال هذه المنظمات وخاصة فى المجالات الرعائية وبصفة خاصة فى عمليات الإحسان ، وتؤكد نتائج الدراسة تدني إسهام النساء المشاركات فى المنظمات غير الربحية فيما يتعلق بقضايا ومشكلات المرأة (٢٣) .

وفى دراسة (كريستينا فيشتريش ١٩٩٧ ) عن "المرأة فى معترك القوة والسياسة بألمانيا" ، تناولت الباحثة تاريخ الحركة النسائية الألمانية وإنشاء وزارة خاصة لشئون المرأة وتطوير شامل لإدارة قضايا المساواة بين الرجل والمرأة على المستوى المحلي ، وتتناول الدراسة وجود (١٤٠٠ إدارة للحقوق المتساوية ) بالمقاطعات والمدن الألمانية ودورها فى تقديم العون للمرأة وفى التأثير فى السياسات العامة على المستوى المحلي والعمل على رعاية مصالح المرأة . كما تكشف نتائج الدراسة دور الحركة النسائية الألمانية فى أستخدام أستراتيجيات الضغط على السياسيين والمؤسسات المجتمعية لتحقيق التعبئة للمرأة الألمانية فى أستخدام أستراتيجيات الضغط على السياسيين والمؤسسات المجتمعية لتحقيق التعبئة للمرأة الألمانية للدفاع عن حقوقها ، وتعليمها من خلال المشاركة كيفية تحديد مشكلاتها من خلال التنظيمات غير الحكومية عموما والنسائية بصفة خاصة ، وهي تعمل أيضا على دعم وتقوية المنظمات والتحالفات النسائية لتكون قوة سياسية فعالة (٢٤).

أما دراسة (Mallika Bose, 1997) عن "تأثير عمل المرأة وتعطلها عن المشاركة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى المجتمعات العشوائية الحضرية المتخلفة ( Slums Areas بكلكتا بالهند"، وتؤكد نتائج الدراسة :

- إن المرأة المشاركة فى العمل أكثر وعياً وتتحسن مكانتها الاجتماعية فى الأسرة والمجتمع المحلي وتصبح مصدراً للقوة والإشراف داخل المجتمع .

- زيادة قدرات ومهارات المرأة المشاركة فى مشروعات التنمية [٢٥]

## ٢/ بحوث ودراسات الدول العربية :

يعد العمل الاجتماعي الأهلي المؤسسي والمنظم والمعترف به قانونياً ودستورياً فى أغلب الدول العربية – عدا مصر – حديث النشأة نسبياً" الأمر الذي يجعلنا نواجه ندرة فى أدبيات العلوم الاجتماعية وإرهاصاتها عن الجمعيات الأهلية عامة والنسائية منها بصفة خاصة ، وقد انعكس ذلك على حجم البحوث والدراسات التى أجريت عليها. ونعرض منها ما يلي :

أجريت دراسة "لدور الجمعيات النسائية فى تنمية المجتمع بمدينتي جدة ومكة بالمملكة العربية السعودية عام ١٩٨٩" والتي استهدفت التعرف على هذه الجمعيات وأدوارها فى التنمية ، وقد خلصت نتائجها إلى وجود اتفاق بينها وبين نتائج بحوث الخدمة الاجتماعية للجمعيات النسائية فى المجتمع المصري، مع وجود اختلافات بين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين المجتمعين ، وكانت أهم هذه الاختلافات هي ارتباط الجمعيات بالحكومة وضعف مواردها المالية ، وقيامها بأدوار محددة تقليدية أغلبها خدمية رعائية تتصف بالشكلية والمظهرية [٢٦] .

وفى دراسة عن "الوعي الاجتماعي ودور المرأة فى التنمية الريفية بدولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٨٩" والتي استهدفت إلقاء الضوء على دور المرأة الريفية فى التنمية ، ودراسة مدى وعي مجتمع الدراسة بأهمية مشاركة المرأة فى

التنمية . تؤكد نتائج الدراسة عن وعي واقتناع مجتمع الدراسة بأن المرأة المتعلمة والمدربة أكثر صلاحية وفاعلية فى المشاركة فى التنمية ، وهم يؤكدوا على أن هناك اتجاه متنامي من قبل الدولة نحو تأييد عمل المرأة الإماراتية فى أغلب مجالات الحياة بدولة الإمارات ، كما أن نتائج الدراسة تؤكد على مدى وعي المبحوثين بدور المرأة الإماراتية فى تنمية المجتمع ، وبالعائد الاقتصادي والاجتماعي لعمل المرأة (٢٧) .

وعقب عقد مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية فى مصر فى نوفمبر عام ١٩٨٩ قامت لجنة متابعة المؤتمر بإجراء "دراسة مسحية مقارنة للمنظمات الأهلية العربية عام ١٩٩٠"، والتي أجريت على عشرة أقطار عربية اختيرت بحيث تمثل المناطق المختلفة للوطن العربي . وتكشف نتائجها عن ارتباط حجم وأنشطة المنظمات الأهلية وأهدافها ، والفئات المستهدفة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة فى المجتمع ، كما يلاحظ ارتفاع نسبة نشاطات المنظمات الأهلية فى المساعدات الاجتماعية وذلك لتزايد الفقر والاستقطاب الطبقي مما يعبر عن تبني هذه المنظمات السياسية الإصلاحية التقليدية فى مواجهة الأزمات ، كما تؤكد النتائج على (٢٨) :

- أن المنظمات العربية ما زالت تعمل أساساً فى إطار دورها الخدمي الرعائي، وإن النظرة إلى التنمية باعتبارها مسئولية الدولة مازالت سائدة .
- ضعف وتدني المشاركة النسائية بشكل عام ، وعلى مستوى اتخاذ القرار بشكل خاص ، مما يعنى استمرار سيطرة الرجال على الأنشطة الأهلية النسائية .
- وجود علاقة إيجابية بين عضوية النساء وبين مستوى البيئة الاقتصادية والاجتماعية التى تعمل فيها هذه المنظمات .

ومن أوائل الدراسات التى أجريت فى فلسطين وبإشراف برنامج الأمم المتحدة للتنمية عن "تحديات وخيارات المرأة الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٩٥"، وهي دراسة وصفية لوضع المرأة الفلسطينية فى ظل الاحتلال ، وتكشف

الدراسة عن تردي الوضع الاقتصادي للمرأة واعتمادها على المهارات المنزلية كالخياطة والتطريز كمورد للرزق ، كما أن المرأة الفلسطينية تعاني من عدم انتشار التكنولوجيا المنزلية لتخفيف الأعباء المنزلية عنها مما يعد أحد معوقات مشاركتهن فى التنمية ، كما أنها تعتمد فى الرعاية الصحية على عدة جهات ( وكالة غوث ، والأمم المتحدة ، والإدارة المدنية الإسرائيلية ، والهلال الأحمر ) [٢٩] .

وفى دراسة عن" واقع المرأة التونسية ضمن الجمعيات غير الحكومية عام ١٩٩٦"،تؤكد نتائجها تنوع مشاركة المرأة التونسية فى الجمعيات النسائية حيث تشارك فى جمعيات أهلية تهتم بالتناضل لضمان حقوقها ، وأخرى جمعيات ذات أهداف محددة كجمعيات المحاميات ، وجمعيات ثالثة تهتم بالنهوض بأوضاع المرأة والتي تعرف بالجمعيات النسائية التنموية ، وأن هذه الجمعيات تنضم فى عضوية شبكة جمعيات تعرف باسم (ريحانة) [٣٠] .

وتكشف نتائج "دراسة أوضاع المرأة اليمنية وأدوارها فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عام ١٩٩٦"،أن المرأة اليمنية تحظى باعتراف مجتمعي فى العصر الحديث وبأدوارها تشريعياً وإن كانت تطبيقاتها تتسم بالبطء سواء بالنسبة لتعليم العنصر النسائي أو فى تحقيق تكافؤ الفرص، وهي توصي بضرورة تفعيل دور الإعلام فى التوعية بقضايا المرأة وتصحيح الأفكار الخاطئة المنتشرة عن وضع ومكانة المرأة اليمنية ، وضرورة تقديم تسهيلات للنساء الراغبات فى إقامة مشروعات إنتاجية تدر دخلاً ذا أثر نافع خاصة للمرأة اليمنية الريفية، وإتاحة الفرصة لها فى المشاركة الفعالة فى المنظمات السياسية والاجتماعية [٣١] .

ودراسة أخرى أجريت عن "المرأة فى المنظمات الأهلية أيضا فى اليمن ١٩٩٩"، وتستهدف التعرف على طبيعة الجمعيات النسائية وأدوارها وحجمها وعلاقاتها المتعددة ، ومجالات أنشطتها ، وخلصت نتائجها إلى[٣٢] :

- ضعف ومحدودية الجمعيات النسائية فى اليمن ويرجع ذلك إلى السياق العام المجتمعي للمرأة .

- غياب المنظمات الدفاعية والتي تركز على الأهتمام بحقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة بصفة خاصة بالرغم من تزايد العنف ضدها فى المجتمع .

- انحصار مجالات مشاركة المرأة فى الأنشطة التقليدية ( تنظيم الأسرة، الصحة الإنجابية ، رعاية الأمومة والطفولة ، وفى المساعدات الاجتماعية ، ومحو الأمية لدى النساء ....).

- ضعف حجم تمويل الجمعيات الأهلية النسائية لحداثة نشأتها فى المجال الخدمي الرعائي .

وفى دراسة عن المرأة فى المنظمات الأهلية بالأردن عام ١٩٩٩، والتي أستهدفت التعرف على وضع النساء وتواجدهن فى العمل الأهلي ، من خلال تقديم قراءة تحليلية لمشاركة المرأة فى بناء وتطوير المجتمع المدني ومؤسساته ، ونشأة الجمعيات فى الأردن ، والقضايا التى تبنتها ، وملامح تطويرها ، ودورها كآلية للتعبير عن مطالب وحقوق المرأة . وتكشف نتائج الدراسة عن (٣٣) :

- دور الجمعيات النسائية الأردنية فى محاولة تقليل الفقر من خلال تمكين المرأة أقتصادياً ببعض المشروعات الإنتاجية .
- تحجيم دور الجمعيات لأسباب قانونية حيث اتضح أن القانون يقوم بدور الضابط لأنشطتها وحجمها ، ودورها فى الدفاع والمناصرة والتأثير فى المرأة الأردنية .
- تعاظم دور الجمعيات النسائية الأردنية فى مجالات التوعية والتدريب والتأهيل ومحو الأمية .
- يغلب على دور الجمعيات والأندية النسائية المفهوم الخيري الاجتماعي.

وفـى بحث ميداني "لمحددات مشاركة المرأة الكويتية فى تنمية المجتمع الكويتي عام ٢٠٠١"،تستهدف التعرف على مدى إدراك المرأة الكويتية للمشاركة التنمويه ، ودراسة طبيعة عوائق مشاركتها فى التنمية وقد خلصت نتائجه إلى(٣٤) :

- عزوف أغلب مجتمع البحث عن المشاركة فى جمعيات النفع العام بدولة الكويت على الرغم من قدم إنشائها . ويرجع ذلك إلى اهتمام هذه الجمعيات بالدور التقليدي للمرأة ، وعدم تحفيز هذه الجمعيات للمرأة الكويتية على المشاركة فيها أو الانتفاع بما تقدمه من برامج تنموية واقتصار العضوية بالجمعيات على فئات محدودة بالمجتمع الكويتي .
- وكانت أهم معوقات مشاركة المرأة فى المجتمعات النسائية التنموية هي تأثير العادات والتقاليد ، وقلة الوعي بالمشاركة فى هذه الجمعيات ومعارضة الأسرة .

## ٣/ بحوث ودراسات فى المجتمع المصري :

لقد أنعكس تهميش دور المرأة فى مجتمعنا لفترات طويلة على عدم تناول العمل النسائي بالجدية ، ومرجع ذلك غياب توثيق النساء لجهودهن لمناقشة قضاياهن فى خصوصيتها ومحاولتهن إيجاد مكان لقضايا المرأة على خريطة الصراع السياسي والاجتماعي . وظلت معظم الكتابات والدراسات بأقلام غربية أو يقوم بها الرجال الأمر الذي جعلنا ننظر للمرأة المصرية من منظور ثقافي مختلف – قد يخل بحيادية وعمق هذا التوثيق ، ولذا يكون استعراضنا لبعض نماذج البحوث والدراسات الخاصة بالجمعيات النسائية وتنمية المجتمع هو محاولة علمية جادة لرؤية واقع الحركة النسائية وإشكالياتها ومنظماتها ودورها فى التنمية ، وتتمثل هذه النماذج فى :

فى إحدى البحوث التى أجريت عن "تطوع المرأة فى أعمال الهيئات الاجتماعية عام ١٩٧٢"،تكشف نتائجها أن أغلب المتطوعات تنحصر أعمارهن ما بين ٤٠ – ٥٠

سنة من مجتمع البحث وكانت الدوافع وراء تطوعهن هو الرغبة فى شغل وقت فراغهن فى عمل مفيد وخيري ، وتشير النتائج إلى وضوح أهداف الجمعيات الأهلية ، والظروف والأحداث التى يمر بها المجتمع والتي تؤثر على رأي الأسرة فى تطوع المرأة بالهيئات الاجتماعية (٣٥) .

ويرصد بحث آخر "أدوار المرأة فى تنمية المجتمعات المستحدثة بقرية فلسطين محافظة الإسكندرية عام ١٩٨٠" والتي استهدفت التعرف على الأنشطة الاجتماعية للمرأة ، ويخرج البحث ببعض النتائج أهمها قيام المرأة بأنشطة تطوعية متعددة تقوم بجهودها الذاتية وهي تنشط فى المناسبات الاجتماعية المختلفة وتتمثل فى أنشطة تستهدف دعم العلاقات والروابط الاجتماعية من خلال التنظيمات النسائية والمشروعات الإنتاجية المختلفة (٣٦) .

وفى دراسة عن "المعوقات الثقافية والمشاركة التنموية للمرأة المصرية الريفية عام ١٩٨٤" ، والتي استهدفت إلقاء الضوء على أهم المعوقات الثقافية التى تؤثر على المشاركة التنموية للمرأة الريفية ، تكشف نتائجها عن أرتفاع نسبة الأمية بين النساء الريفيات الأمر الذي يحول دون مشاركتها فى التغير الاجتماعي ولا فى التنمية بالقدر الذي تستطيعه لو أنها تعلمت ، كما تكشف الدراسة عن أنخفاض مكانة المرأة فى المجتمع الريفي ومرجع ذلك القيم والعادات والتقاليد الجامدة التى تعد من أهم سمات المجتمع الريفي ، وتأثير ذلك على المشاركة التنموية للمرأة الريفية (٣٧) .

وفى دراسة عن "محددات مشاركة المرأة فى الأنشطة التنموية بالمجتمعات الحضرية المستحدثة عام ١٩٨٧" والتي استهدفت التعرف على المحددات التى تؤثر على مشاركة المرأة فى التنمية ، والتي حددتها نتائج الدراسة فى (٣٨) :

- عدم وجود تجانس بين سكان المجتمع الحضري المستحدث ، وعدم وضوح قيم ومعايير خاصة بتلك الجمعيات .

- عدم استثارة المنظمات المجتمعية للمرأة للمشاركة فى عضويتها وفى أنشطتها التنموية ، وعدم وجود دور واضح لهذه المنظمات مع المرأة.
- عدم مشاركة المرأة فى صنع القرار فى المجتمع الحضري المستحدث وعدم الاعتراف بدورها فى التنمية .

وفى بحث عن"دور الرائدات الريفيات فى التنمية المحلية عام ١٩٩٢"،والذي استهدف التعرف على أدوار الرائدات الريفيات فى التنمية ، وتحديد مدى فاعلية البرامج التدريبية التى حصلن عليها . وتكشف نتائجه ضرورة زيادة حوافز الرائدات الريفيات ، وتشجيع الحاصلات على الشهادات المتوسطة والجامعية للعمل كرائدات ريفيات . وقد أكدت نتائج البحث نجاح الرائدات الريفيات في أداء دورهن فى مجال تنظيم الأسرة كما تؤكد على عدم كفاية الدورات التدريبية التى حصلن عليها للقيام بدورهن المطلوب (٣٩) .

وفى أحد "البحوث التقويمية لمدى تحقيق الأندية النسائية لأهدافها بمحافظة الفيوم عام ١٩٩٣"، والتي أستهدف تحديد مدى فاعلية هذه الأندية كمنظمات اجتماعية فى تحقيق أهدافها التنموية ، وأوجه استفادة العضوات من أنشطتها وخدماتها ، والتعرف على أهم المشكلات التى تواجه هذه الأندية ، وخرج البحث بالنتائج التالية (٤٠) :

- أستفادة بعض العضوات من أنشطة وخدمات الأندية النسائية فى مجالات التعليم وتنظيم الأسرة ، والصحة الإنجابية ورعاية الأطفال .
- أكتساب العضوات الثقة في النفس وبعض المهارات الاجتماعية .

وفى دراسة عن دور المرأة الريفية فى مجالات التنمية عام ١٩٩٣ والتي استهدفت التعرف على هذه الأدوار داخل وخارج المنزل فى مجالات التنمية ، وتؤكد نتائجها ضعف مشاركة المرأة الأمية بالمقارنة بالمرأة المتعلمة فى قرى الدراسة ، وسيطرة القيم السلبية على تنظيم الأسرة ، كما تكشف نتائج الدراسة عن الهامشية فى

مكانـة المـرأة داخـل الأسـرة فيما يـتعلق بـإدارة أمـورها الاقتصـادية ، وأتضـح هيمـنة الرجل فـى العديـد مـن الظروف وكان قيداً على أنطلاق كفاءة وقدرات المرأة ، وكانت أهم قيود التحكم فى المرأة الريفية فى صعيد مصر هي منع المرأة من الإرث الشرعي وحصولها على ما يعرف (بالرضوة) مقابله (٤١) .

وتكشـف نـتائج دراسـة عن" الجمعيات الأهلية ومشاركة المرأة فى عملية التنمية عـام ١٩٩٤"أن هذه الجمعيات تعد مجـالاً يمكن أن تنطلق فيها أفكار وتصورات نابعة مـن الأحتياجات الفعلية للجماهير ، وأنها يمكن أن تشكل جماعات ضـغط معبرة عنها ، وبالنسبة للجمعيات الأهلية النسـائية والتنمية تعد ضـرورة حيوية بالرغم مـن تدنـي أوضـاع المـرأة فـى المجـتمع ممـا يعـرقل مسيرة التنميـة ، ولـذا يجـب إطـلاق طاقـتها وإزاحـة العقبات التـى تحـول دون مشـاركتها وإبداعها من خلال الجمعيات النسائية فى جهـود التنمـية ، والعمـل علـى تحريـر المجـتمع مـن الوعـي الـزائف لوضـع المـرأة ومشـاكلها وقضـاياها وتكشـف نـتائج الدراسـة أيضـا عـن تدنـي نسـبة تمثيل المـرأة فـى الجمعيات الأهلية عامة ، وفى مجالس إدارتها بصفة خاصة (٤٢) .

أمـا بالنسبة"لـدور المرأة فى الأحزاب السياسية عام ١٩٩٥"فتكشف نتائج إحدى الدراسـات والتي تستهدف دراسة معالم الإطـار النظري للعمل الحزبي فى مصـر ، ووصـف واقـع المشـاركة السياسـية للمـرأة فـى هـذه الأحـزاب ، عـن انخفـاض نسبة العضوية النسائية بـالأحزاب السياسية وهامشية دورها رغم وجود كـوادر حـزبية نسـائية ، وتـرجع نـتائج الدراسـة إلـى عزوف المرأة عن المشاركة فـى التنظـيمات السياسـية إلـى عـدم فعالـية الأحـزاب فـى حل مشـاكل المجـتمع وأنفصـال قادتهـا عن قاعدتها ، بالإضـافة إلى ظـروف المجتمع الاقتصـادية والتي تجعـل المـرأة عملياً ليس لديه وقت كاف لممارسة العمل السياسي ، بـالإضـافة إلى حـرمان المـرأة مـن حـق التعليم والمـواد الإعلامـية التـى تجعـل مـن المـرأة التـى

تمارس العمل السياسي مادة سخرية من الآخرين [٤٣].

في دراسة عن "المرأة المصرية في الجمعيات الأهلية عام ١٩٩٥"، تكشف نتائجها أن الجمعيات ذات الهوية النسائية قد بلغت حتى عام ١٩٩٢ عدد (١١٩) جمعية وهي تعد نسبة تدور حول ١% من إجمالي الجمعيات الأهلية في نفس العام في مصر ، وأن هذه الجمعيات النسائية قد تركز نشاطها في المجالات التقليدية مثل المساعدات الاجتماعية للفقراء ، وتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية ، والأمومة والطفولة . فضلاً عن أن هذه الجمعيات النسائية وإن كانت تعبر عن عملاً في مجال تنمية المرأة إلا أنها لا تشكل أطر تنظيم جماهير النساء للدفاع عن مصالحهن وللتعبير عن مصالحهن وللتعبير عن رؤيتهن في حل قضاياهن وقضايا تنمية مجتمعهن [٤٤] .

وفي إحدى البحوث "للتدخل المهني للخدمة الاجتماعية لزيادة كفاءة الأندية النسائية في تحقيق أهدافها ١٩٩٦" ، والتي تستهدف اختبار مدى ملائمة برنامج للتدخل المهني مقترح والخروج بتصور مقترح لدور الأخصائي الاجتماعي في زيادة كفاءة الأندية النسائية في تحقيق أهدافها ، تكشف نتائجه عن [٤٥] :

- وجود علاقة إيجابية بين التدخل المهني المقترح والمساهمة في تطوير البناء التنظيمي بالنادي النسائي .
- وجود علاقة إيجابية بين التدخل المهني المقترح والمساهمة في تحقيق التعاون بين النادي النسائي والمنظمات الاجتماعية الأخرى بالمجتمع المحلي على المستويين الأفقي والرأسي .

وترصد دراسة أخرى "الجمعيات الأهلية النسائية ودورها في التنمية ١٩٩٧"، وقد حددت أهدافها في تحديد الهدف من التنمية خاصة بالنسبة للمرأة ، والتعرف على وضع المرأة في المجتمعات الأهلية في مصر بشكل عام ، ودراسة أوضاع الجمعيات الأهلية النسائية في مصر بشكل خاص ، وقد خرجت الدراسة بالنتائج التالية [٤٦] :

- أن المرأة ما زالت تعاني من التمييز سواء على المستوى التشريعي وخاصة فى مجال الأحوال الشخصية ، أو فى العمل حيث تتقلص نسبة تشغيل النساء لتصل إلى نسبة ١٧% فقط فى الوظائف الحكومية ، والى نسبة ١٥% من إجمالي قوى العمل المصرية فى القطاعين العام والخاص .
- تشير نسبة النساء الأعضاء فى الجمعيات الأهلية إلى ٢٢,٤% من جملة الأعضاء ، وكانت نسبة ١٨,٨% من جملة المشاركة فى عضوية مجالس إدارتها . الأمر الذي يحرم المرأة من أن تشارك فى تحديد احتياجاتها وتقرير الشكل والمضمون الذي تقدم لها الخدمة به أو نوعية هذه الخدمات .

فى دراسة عن" المرأة فى المنظمات الأهلية بمصر عام ١٩٩٧"،وتستهدف التعرف على وضع النساء المصريات وتواجدهن فى العمل الأهلي ، وهي تقدم قراءة تحليلية لمشاركة المرأة فى بناء المجتمع المدني ومؤسساته فى مصر لفهم واقعنا الراهن بشكل أفضل والسياق الذي أنتجه ونقاط التحول والاستمرارية فيه ، وهي دراسة قد تمت على عشر من المنظمات الأهلية النسائية بمصر ، وتكشف نتائجها عن[٤٧]:

- كثرة أستخدام مصطلحات جديدة دخلت مؤخرا قاموس العمل الأهلي نتيجة التعرض للمؤتمرات الدولية والاحتكاك بالممولين الأجانب .
- إدراج بعض الأنشطة التى لم تكن مدرجة فى عمل الجمعيات النسائية مثل ( مناهضة الختان للإناث ، ومناهضة تأنيث الفقر ، والأنشطة البيئية ) .
- عدم الديمقراطية الداخلية فى الجمعيات فى اتخاذ القرار ، وعدم وضوح مسألة الاندماج فى شبكات ما زالت تحتاج إلى كثير من التطوير .
- ما زالت هذه الجمعيات تركز على الخدمات التقليدية للمرأة والمتعلقة بالبنوة والأمومة ، والزواج .

وفـى دراسـة عن "المقـومات القيمـية والمعـيارية لمشـاركة المـرأة فـى الأنشـطة المجتمعـية المحلـية ١٩٩٨" ، والتـي اسـتهدفت التعـرف علـى أهـم المعـوقات القيمـية والمعيارية لدور المرأة فى المشاركة فى الأنشطة المجتمعية المحلية ، تكشف نتائجها عن [٤٨] :

- أن أهم المتغيرات تأثيراً فى مشاركة المرأة المجتمعية هو سيطرة الرجل على المرأة وتزييف الرجل لوعي المرأة بحقوقها وواجباتها وتأكيد تبعيتها .
- غرز الرجل الإحساس بعدم استقلالية المرأة وعدم المساواة بين الجنسين وقلة تقدير عمل النساء لإضعاف عزيمتها . وكان أقل هذه المتغيرات تأثيراً على مشـاركة المـرأة فـى الأنشـطة التنموية هـو نقـص طمـوح المـرأة المؤثـر علـى دافعيتها للإنجاز .
- انخفـاض درجـة مشـاركة المـرأة فـى الأنشـطة المجتمعـية وذلـك لتأثـر المـرأة ببعض القيم غير المـرغوبة ، وأنخفاض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لهـا ... ، وكانـت أهـم القيم السلبية المعـوقة لمشـاركتها هـي كثـرة الإنجـاب ، وانخفاض قيمة التعليم لدى الإناث .

وفـى دراسـة عن "دور فريق العمل فـى زيـادة مشاركة المرأة الريفية فى التنمية المحلية ١٩٩٩" ، والتـي استهدفت الوصول إلى الإعتبارات التى يجب الألتزام بها من قبل العمل المسئول عن تنمية المرأة الريفية نظريا وعمليا والتعرف على دور فريق العمل معهـا ، وقـد كشفت نـتـائجها عن : أن العنصـر النسـائي الريفـي قد أهمل إهمـالا طويلاً ، مما أدى إلى ضآلة حجم ودور المرأة فى التنمية الريفية [٤٩] .

وفـى إحـدى البحوث عـن "دور الخدمـة الاجتماعـية فـى مسـاعدة الجمعـيات النسـائية لتحسين الصـحة علـى تحقيق أهـدافها" ، والتـي اسـتهدفت التعـرف علـى دور الجمعيات فـى مجـال تنمية المجتمع بصـفة عامـة وفـى المجـال الصـحي علـى وجـه

الخصوص ، والتعرف على الدور الواقعي لمهنة الخدمة الاجتماعية فى الجمعيات النسائية لتحسين الصحة بالفيوم ، والتعرف على أهم المعوقات التى تحد من أداء الأخصائي الاجتماعي لدوره بهذه الجمعية أو التى تحد من تحقيق الجمعية لأهدافها ، وقد خلصت نتائج البحث إلى [٥٠] :

- تعدد المعوقات التى تحد من تحقيق الجمعية لأهدافها وتتمثل فى جوانب تنظيمية وأخرى تمويلية .
- وجود معوقات تحول دون استفادة العملاء من خدمات جمعية تحسين الصحة ومن أهمها عدم تفهم العاملين بالجمعية لطبيعة احتياجات هؤلاء العملاء .
- وجود معوقات تحد من أداء الأخصائي الاجتماعي لدوره بالجمعية ، وكان من أهمها قلة عدد الأخصائيين الاجتماعيين بالإضافة إلى عدم تنظيم دورات تدريبية لصقل خبرات ومهارات هؤلاء الأخصائيين.

وفى دراسة عن "دور المرأة فى ظل الظروف العالمية والمحلية المتغيرة عام ١٩٩٩م" والتي استهدفت تناول دور المرأة سواء فى الجوانب الاقتصادية ، وفى القرارات الأسرية ، وفى المشاركة المجتمعية المحلية ، تكشف نتائج الدراسة [٥١] :

- حدوث تغيرات واضحة فى دور المرأة فى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة وتحرير الزراعة خاصة .
- أن السيدات اللاتي يملكن أراضي زراعية قد لعبن أدوارا جديدة ومتجددة فى الجوانب الاقتصادية ، وزيادة حجم مساهمتهن فى أتخاذ القرارات الأسرية ، ومشاركتهن فى أمور مجتمعهن المحلي ، الأمر الذي يدعو إلى دعم كل ما هو من شأنه تحسين دور المرأة فى هذا الشأن .

وفى دراسة عن "إسهامات الخدمة الاجتماعية فى تنشيط مشاركة المرأة الريفية فى مشروعات برنامج شروق عام ٢٠٠٠م" والتي استهدفت التعرف على دوافع

مشاركة الريفيات فى مشروع شروق ، وعلى أهم العوامل المؤثرة على المشاركة ، والتعرف على إسهامات فريق العمل وانعكاس ذلك على تحقيق المشروع لأهدافه وتكشف نتائج الدراسة عن أن العادات والتقاليد التقليدية تؤثر على مشاركة المرأة الريفية فى المشروع ، ولقد كان عدم وجود وقت فراغ ، ورفض الأزواج من بين عوائق المشاركة فى المشروع ، أما المشروعات التى رغبت المرأة الريفية فى المشاركة فيها فكانت تتمثل فى المشروعات التى ترتبط بدورها داخل الأسرة كالخياطة والتريكو وتربية الطيور (٥٢) .

أما دراسة "دور الجمعيات الأهلية فى النهوض بالمرأة المعيلة من خلال القروض الصغيرة ٢٠٠١" ، والتي استهدفت التعرف على طبيعة ودور جمعية المرأة والأسرة من خلال مشروعات الأقراض للمرأة المعيلة ، وإلقاء الضوء على المشاكل والمعوقات التى تواجه المرأة التى تحصل على القروض من الجمعية ، تخلص نتائجها فى [٥٣] :

- عدم قيام الجمعية بالإعلان والدعاية الكافية عن مشروعاتها ، أو الاهتمام بتسويق منتجاتها .
- إن قيام المستفيدات من قروض الجمعية فى إقامة مشروعات إنتاجية بها قد أدى إلى زيادة شعورهن بالمسئولية الاجتماعية تجاه أسرهن وتجاه مجتمعهن المحلي .

وفى دراسة عن "المعوقات التى تواجه المرأة للتطوع فى الجمعيات الأهلية بمحافظة البحيرة عام ٢٠٠١"،والتي استهدف دراسة الدوافع التى تشجع على تطوع المرأة فى الجمعيات الأهلية والتعرف على أهم المعوقات التى تواجه المرأة عند تطوعها بهذه الجمعيات ، تؤكد نتائجها على تأثير المستوى التعليمي والثقافي والظروف الاقتصادية على تطوع المرأة ومشاركتها فى عضوية الجمعيات الأهلية ،

الأمر الذي يستلزم العمل بآليات جديدة بهذه الجمعيات تؤهلها لجذب المتطوعات ، وكانت أهم المعوقات تتركز فى عوامل ترتبط بشخصية المتطوعات ، وأخرى عوامل إدارية ومؤسسية(٥٤)

وفى دراسة لتحديد العلاقة بين أهداف جمعيات المرأة فى مصر ومشكلاتها عام ٢٠٠١ ، والتي أستهدفت التعرف على أهداف جمعيات المرأة والتعرف على أهم المشكلات التى تواجهها والخروج بتصورات لعلاجها ، تكشف نتائج الدراسة عن (٥٥)

- أن أهم أهداف جمعيات المرأة هي تنمية المرأة اقتصاديا ، وتعليم المرأة وتقديم خدمات صحية وتنظيم أسرة . وكانت هذه الأهداف تركز على المداخل الوقائية يليها المدخلين التنموي والدفاعي .
- أن أهم المشكلات التى تواجه جمعيات المرأة هي عدم توافر الموارد والإمكانيات المادية اللازمة لأداء هذه الجمعيات لدورها ، ويليها مشكلات إدارية وأخرى خاصة بالتطوع وبالمشاركة والعضوية وبعض المشكلات الفنية المرتبطة بالعمل .

والدراسة الأخيرة التى نعرضها عن تقييم مشروع تنمية المرأة الريفية كمدخل لتنمية المجتمع المحلي عام ٢٠٠٣ ،والتي استهدفت تحديد مدى إسهام مشروع تنمية المرأة الريفية وذلك لدراسة ما قدمه المشروع للمرأة من خدمات للرعاية الاجتماعية وأخرى اقتصادية وثالثة خدمات تعليمية ، وتكشف نتائج الدراسة عن (٥٦) :

- وجود مردود اجتماعي واقتصادي وثقافي وصحي على المرأة الريفية نتيجة اشتراكها فى هذا المشروع مما أدى إلى تنمية وتحسين مستواها فى تلك الجوانب المختلفة .
- تساعد المشروع على تعزيز تنمية مهارات المرأة الريفية ، وإسهامها فى تنمية المجتمع .

- تتحدد أهم المشكلات التى تواجه المشروع فى عدم الأهتمام بتنظيم دورات تدريبية دوريا سواء للعاملين بالمشروع أو المستفيدات منه ، ومشكلة عدم وجود منافذ لتسويق منتجات المستفيدات من المشروع .

- **رؤية تحليلية لبحوث ودراسات الجمعيات النسائية :**

نعرض فى هذا الجزء تحليلات واستخلاصات للخصائص المشتركة للبحوث والدراسات التى تم التوصل إليها من خلال المسح الببليوجرافي لها ، ونستند فى هذا الجزء على تحليل المضمون Content Analysis كطريقة وأسلوب فى معالجة المعلومات الواردة فى هذه البحوث والدراسات من خلال تطبيق مجموعة قواعد تصنيفية تتسم بالنظام فى بيانات يمكن تلخيصها ومقارنتها [٥٧] كما يلي :

### ١/ أهداف الجمعيات النسائية :

تركز اهتمامات أغلب البحوث والدراسات بدراسة الأهداف التى تسعى إليها الجمعيات النسائية ، والمشاركة والتطوع بها ، وقد استخلصت هذه الأهداف أما من المدون منها والمصاغ فى النظم الأساسية لهذه الجمعيات أو المدونة فى التقارير والنشرات الصادرة عنها . وكان أغلبها يركز على الأهداف الجزئية والتي تتمثل في تقديم برامج الرعاية والتنمية ، وتنمية القيادات النسائية ، وتنظيم الجهود التطوعية ، ومشاركة المرأة فى تخطيط احتياجاتها وتقرير أساليب إشباعها . بينما كانت أهداف الجمعيات النسائية فى الدول العربية تركز على تمكين المرأة ، والمساواة بين الجنسين Feminisms وتأكيد حقوقها وحماية البيئة .

### ٢/ المشاركة فى الجمعيات النسائية :

ركزت العديد من البحوث والدراسات فى نتائجها وأنطلاقا من أستخدامها للمدخل التاريخي للحركة النسائية ومنظماتها لوصف عراقة وفاعلية هذه الجمعيات

فى العديد من الأقطار العربية ، وتكشف نتائجها عن قلة عدد الجمعيات النسائية فى الدول العربية عامة وفى المجتمع المصري بصفة خاصة ، وتؤكد العديد من الدراسات الحديثة فى مصر أن عدد الجمعيات عام ١٩٩٩ حوالي (١١٩) جمعية نسائية ، وهي تدور نسبتها حوالي ١% من إجمالي الجمعيات الأهلية ، بينما كانت عددها (١٠٥) جمعية فى الأردن فى نفس الفترة وتمثل نسبة ١٤,٥% من جملة الجمعيات الأهلية فيها .

وتؤكد البحوث التى تناولت المنظمات غير الحكومية فى أفريقيا والخاصة بالمرأة عدم بلورت فكرة النشاط الأهلي بين المرأة الأفريقية ، وخصوصا لما تعانيه من مشكلات الفقر والأمية فضلا عن أن تلك الدول تعاني عموما من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي .

تظهر نتائج هذه البحوث والدراسات فى أغلب الدول النامية العربية منها والأفريقية أو فى أمريكا اللاتينية ضعف ومحدودية مشاركة المرأة أو تطوعها فى الجمعيات الأهلية عامة وفى الجمعيات النسائية بصفة خاصة نظرا لتهميش دورها فى هذه البلدان ، كما يتضح انتماء معظم المشاركات إلى طبقات موسورة نسبيا وتنتشر بين الفئات العمرية المتأخرة ، وتزايد هذه المشاركة فى المجتمعات الحضرية عنها فى المجتمعات الريفية والبدوية ، وتؤكد المؤشرات الإحصائية فى مصر – على سبيل المثال – حجم المشاركة النسائية فى عضوية الجمعيات الأهلية بنسبة ٢٢,٤% من جملة الأعضاء وكانت نسبة المشاركات فى عضوية مجالس إدارتها ١٨,٨% . وهي ترجع ذلك إلى العوامل السلبية التى أحاطت تاريخيا بوضع المرأة فى الوطن العربي وأفريقيا، والى العادات والتقاليد الجامدة بها .

## ٣/ برامج وأنشطة الجمعيات النسائية :

- تغلب على الجمعيات النسائية فى الدول النامية برامج وأنشطة تقليدية خدمية ورعائية ، بينما كانت نظرتها إلى التنمية باعتبارها مسئولية الدولة .
- لقد كان لتعرض القيادات النسائية للمؤتمرات الدولية الحديثة والاحتكاك بالممولين الأجانب أثره فى إدراج بعض الأنشطة التى لم تكن مدرجة من قبل بهذه الجمعيات النسائية مثل (مناهضة الختان للإناث ، ومناهضة تأنيث الفقر، وأنشطة حماية البيئة ، وبرامج تمكين المرأة ....) .

## ٤/ المعوقات التى تواجه الجمعيات النسائية :

تجمع كافة البحوث والدراسات أن أهم المعضلات التى تواجهها هذه الجمعيات وتؤثر على وتيرة عملها وفعاليتها هي :

(أ) مسألة تمويل مشاريعها وأنشطتها ، وخاصة أن مصادر تمويل أغلبها ينحصر فى اشتراكات الأعضاء أو من خلال التبرعات أو الهيئات المحلية التى تصل إلى الجمعيات بين الغنية والأخرى الفقيرة ، ومن المعونات الدورية والإنشائية لبعضها، وإن كانت بعضها بدء يحصل على معونات من بعض الهيئات الإقليمية والدولية .

(ب) بينت أغلب هذه الدراسات أن الجمعيات الأهلية النسائية تعاني من نقص المتطوعين لديها ( العاملين بدون أجر ) وهي تؤكد أيضا على أن المشكلة لا تكمن فى النقص العددي وحسب ، بل تتعداها إلى الكيفية المتمثلة فى عدم توافر الخبرة الكافية لدى هؤلاء المتطوعين وعدم كفاية تدريبهم . كما أنها كشفت انخفاض حجم الأنشطة التنموية لهذه الجمعيات وضعف المشاركة النسائية بشكل عام ، وأنه برغم سيادة الأسلوب الانتخابي إلا أن معدل دوران السلطة بهذه الجمعيات قد أظهر ضعف الممارسة الديمقراطية أو ما يعرف (بشخصنة الجمعيات الأهلية) . كما تؤكد هذه

البحوث على أن العلاقة بين هذه الجمعيات والفئات المستفيدة تتسم بالوصاية وبنظرة فوقية لا تثق فى قدرات الفئات المستهدفة على المشاركة فى صنع القرار .

(ج) تؤكد أغلب هذه الدراسات على نقص وجود القيادات المؤثرة فى المجتمع ، وعدم فهم هذه القيادات لدورها فى المجتمع المحلي ، مع عدم وجود قنوات أتصال فعالة بين قيادات المنظمات المجتمعية وبين سكان هذه المجتمعات .

(د) التأثير الواضح لتغلغل الشعور بالإغتراب على المشاركة النسائية فى التنمية ، وأتخاذها موقفاً سلبياً إزاء مجتمعها ، كأنه موضوع لا علاقة لها به . فضلاً عن أنتشار السلبية الاجتماعية (اللامبالاة) بين أغلب النساء وعدم أهتمامهن بما يدور حولها من المواقف المختلفة فى المجتمع .

# هوامش ومراجع الفصل السابع

١/ ليلى عبد الوهاب : المرأة والتنمية فى مصر ، (فى) المرأة والتنمية – الآفاق والتحديات ، مركز دراسات الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ، الجيزة ، ١٩٩٩ ، ص ٣٣ .

٢/ مرجع سابق ، ص ٣٤ .

٣/ محمد دويدار : التنمية فى المجتمعات المتخلفة والاعتماد على الذات، ندوة مصر ما بعد المعونات ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ، الجيزة ، نوفمبر ١٩٩٤ .

4- Minnery. J. & Hon. R,; Conflict Management in Urban. Planning England Grower, Publishing Company Limited, 1989, p. 40.

٥/ نجوى عبد الله سمك: القطاع الأهلي والتنمية الاقتصادية فى مصر ،مرجع سابق ص ٢٥ .

٦/ إسماعيل حسن عبد الباري : المرأة والتنمية فى مصر ، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٣ .

٧/ أنظر فى ذلك : المرجع السابق ، ص ص ٤٥ – ٤٧ .

٨/ أنظر فى ذلك كل من :

- سامي محمد نصار : دليل استقطاب التمويل لمشروعات محو الأمية وتعليم الكبار ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٩٥ ، ص ١٨ .

- أماني قنديل : تفعيل دور الجمعيات الأهلية فى عملية التنمية البشرية المؤتمر السنوي للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة ، المجلد الأول ، القاهرة ، مارس ، ١٩٩٩ ، ص ص ١٤ – ١٥ .

- Water Malcatm; Globalization, Rout Ledge, London, 1995, p.5.

٩- أنظر فى ذلك :

- عبد العزيز أحمد غنيم : التخطيط لتنمية المجتمع المحلي الحضري المتخلف بين النشاط الأهلي والأداء الحكومي ، بحث منشور فى مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد (٨) ، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان ، القاهرة ، إبريل ، ٢٠٠٠ ، ص ص ١٩ – ٢٠ .

١٠- أماني قنديل : المرأة المصرية فى الجمعيات الأهلية ، ورقة مقدمة إلى " مؤتمر المرأة المد رية والعمل العام : رؤية مستقبلية " ، ١٩٩٥ ، ص ٩.

١١- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا : كيف يمكن للتنظيمات الشعبية أو المنظمات غير الحكومية التأثير فى السياسات من خلال البحوث وممارسة الضغوط والدعوة ، سلسلة دراسات فى التنمية بالمشاركة – رقم (٣) – ترجمة مركز البحوث العربية ، نوفمبر ١٩٨٩ .

١٢- نجوى عبد الله سمك : الجمعيات الأهلية وتنمية المرأة ، مرجع سابق ، ص ٢٤٧ .

١٣- أشرف حسين : الجمعيات الأهلية ودورها فى التنمية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ص ٥٤ – ٥٥ .

١٤- ارجع فى ذلك إلى :

- شهيدة الباز : المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣٢- ٢٣٤ .

15- Arline Prigoff: Women, Social Developmonet, and the state in Latin, America : An Empowerment Model, Social

Development Issues, Vol, 14, No. 1, 1992,
16- Julia. Margarid & Maria: Development Issues during Adulthood Redefining Nations of self, car and Responsibility among a group of professional Puerto Rican Women, Caribbean CTR for Advanced Graduate Studies, Associate San Juan pr, USA, 1989.
17- Monawar, Sultan; Participation Empowerment and variation in Development projects for rural Bangladeshi women, Northeastern, Vol, 50. 11 A of Dissertation Astracts international, 1988, p. 3763.
18- A Ogunwale and D.A. Hassan; Reflections from the field. Women's Roles and intergration in to agricultural and rural development practice in Nigeria Social Development Issues, Vol 15 N. 1 Iwa Un, School of social work, 1993,
19- Gillerg Bjorno, and Tamplin, Arthur / R., Training for environmental law Enforcement in sweden; The Role of NGO,S international Labour office, Geneva, Switzerland, 1994 .
20- Kyama Kabadaki; Rural African Women and development, Social Development Issues Law Un, school of Social work vol, 16. N 2,1994.
21- Babara. Gardener & Anne; The meaning of development, African, women speak internatioanl Development

university of Massachusetts, vol 58 . 2 oa of Dissertation Abstracts international, 1966, p. 605.

22- 0 Kelly Ng; Volunteer work and settlement; A study of Chinese immigrant women canadian Journal of community Mental Health, Vol 12, 1995.

23- Rikki Abzug; New frontiess; Women and Girls Encounter the non profit sector, Non prfit Management & Leadership, vol 6 N3 spring Jossey, Bars Pub U.S.A 1996.

٢٤- كريستينا فيشتريش : المرأة فى معترك القوة والسياسة ، كيف يمكن للثقافات والبنى المجتمعية أن تتغير ، قضايا للمناقشة تطرحها مؤسسة فريدريش إيبرت ، القاهرة ، ١٩٩٧.

25- Mallika Bose; Women's work Women's spaces, A Socio - spatial Analysis of slums of Calcutta, India, the university of Wisconsin Milwaukee vol. 58 . 3 A of Dissertation Abstracts international, 1997 , p. 609.

٢٦- نادية محمد طاهر الساسي : دور الجمعيات النسائية فى تنمية المجتمع دراسة تطبيقية على مدينتي جدة ومكة بالمملكة العربية السعودية رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان ، القاهرة، ١٩٨١ .

٢٧- إجلال إسماعيل حلمي : الوعي الاجتماعي ودور المرأة فى التنمية الريفية ، بحث ميداني بدولة الإمارات العربية المتحدة ، المؤتمر العلمي (٢) لكلية الخدمة الاجتماعية (الفيوم) – جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ .

٢٨- شهيدة الباز وآخرون : دراسة مسحية مقارنة للمنظمات الأهلية العربية

على مشارف القرن الحادي والعشرين – محددات الواقع وآفاق المستقبل ، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

٢٩- برنامج الأمم المتحدة للتنمية : تحديات وخيارات المرأة الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، الطبعة العربية ، دار المرأة العربية للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

٣٠- منية القصطلي : واقع المرأة التونسية ضمن الجمعيات غير الحكومية المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية فى الوطن العربي ، الإسكندرية ، ١٩٩٦ .

٣١- نورية على أحمد ، وأسماء يحيى باشا : البعد القانوني وانعكاساته على أوضاع المرأة اليمنية وأدوارها فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، دراسة مقدمة فى إطار مشروع أبعاد المرأة العربية ، جمعية رعاية الأسرة اليمنية ، صنعاء ، الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بتونس ، ١٩٩٦ .

٣٢- فؤاد عبد الجليل الصلاحي : المرأة فى المنظمات الأهلية باليمن ، (فى) المرأة فى المنظمات الأهلية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة، ١٩٩٩ ، ص ص ١٩٣ – ٢٤٥ .

٣٣- أملى نقاع : المرأة فى المنظمات الأهلية بالأردن ، مركز دراسات المرأة الجديدة ، دراسة صادرة (فى) الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، مرجع سابق ، ص ص ١١ – ٧٨ .

٣٤- فائقة إبراهيم وناصر عبد السيد محددات مشاركة المرأة الكويتية فى تنمية المجتمع الكويتي المؤتمر الأول للعلوم الاجتماعية وتنمية المجتمع ، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الكويت ، إبريل ٢٠٠١ ، ص ص ١٢٥ – ١٦١ .

٣٥- هدى عبد الفتاح : تطوع المرأة فى أعمال الهيئات الاجتماعية ، رسالة

ماجستير ،(غير منشور)، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ( كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان ) ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

٣٦- سامية محمد فهمي : أدوار المرأة فى تنمية المجتمعات المستحدثة – دراسة تحليلية فى قرية فلسطين بمحافظة الإسكندرية – رسالة دكتوراه ،(غير منشورة) كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان ، ١٩٨٠ .

٣٧- سامية حسن الساعاتي : المعوقات الثقافية والمشاركة التنموية للمرأة المصرية الريفية دراسة (فى) علم اجتماع المرأة – رؤية معاصرة لأهم قضاياها ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ص ١٠٣ – ١١١.

٣٨- وفاء هانم محمد الصادي : محددات مشاركة المرأة فى الأنشطة التنموية بالمجتمعات الحضرية المستحدثة ، المؤتمر العلمي الأول ، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان ، ١٩٨٧ .

٣٩- محمود محمود عرفان سرحان : دور الرائدات الريفية فى التنمية.المحلية، رسالة ماجستير ،(غير منشورة)، كلية الخدمة الاجتماعية (الفيوم) ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢.

٤٠- أحمد محمد حسن البربري : دراسة تقويمية لمدى تحقيق الأندية النسائية لأهدافها بمحافظة الفيوم ، رسالة ماجستير ،(غير منشورة)، كلية الخدمة الاجتماعية الفيوم – جامعة القاهرة، ١٩٩٣ .

٤١- عبد الرحيم تمام أبو كريشة : دور المرأة الريفية فى مجالات التنمية ، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية ، العدد (٥) ، الجزء الأول ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، بالقاهرة ، يناير ، ١٩٩٤ .

٤٢- عزة خليل : الجمعيات الأهلية ومشاركة المرأة فى عملية التنمية ، بحث مقدم (فى) ورشة عمل المنظمات الأهلية ودورها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية

فى مصر ، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ، أكتوبر ، ١٩٩٤.

٤٣- علا أبو زيد : المرأة المصرية فى الأحزاب السياسية : بحث (فى) المرأة المصرية والعمل العام – رؤية مستقبلية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

٤٤- أماني قنديل : المرأة المصرية فى الجمعيات الأهلية ، بحث (فى) المرأة المصرية والعمل العام – المرجع السابق .

٤٥- طارق صبحي محمد على : التدخل المهني للخدمة الاجتماعية لزيادة كفاءة الأندية النسائية فى تحقيق أهدافها بمحافظة الفيوم ، رسالة ماجستير ،(غير منشورة)، كلية الخدمة الاجتماعية (الفيوم) – جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ .

٤٦- عزة عبد المحسن خليل : الجمعيات الأهلية النسائية ودورها فى التنمية ، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٧

٤٧- هالة شكر الله وأخرون : المرأة فى المنظمات الأهلية بمصر ، مركز دراسات المرأة الجديدة ، دراسة صادرة (فى) الشبكة العربية للمنظمات الأهلية المرأة فى المنظمات الأهلية العربية ، دار المستقبل العربي ، ١٩٩٩ ، ص ص ٢٩٧ – ٤٢٠ .

٤٨- عدلى أبو طاحون : المعوقات القيمية والمعيارية لمشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية المحلية ، دراسة صادرة (فى) حقوق المرأة – دراسات دينية وسيسيولوجية ، المكتبة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٢٣٩ – ٢٩٦ .

٤٩- ملاك الرشيدي : دور فريق العمل فى زيادة مشاركة المرأة الريفية فى التنمية المحلية ، المؤتمر العلمي (٤) كلية الخدمة الاجتماعية (الفيوم) – جامعة القاهرة ، ١٩٩٩ .

٥٠- محمد عبد السلام عبد العليم : دور الخدمة الاجتماعية فى مساعدة

الجمعيات النسائية لتحسين الصحة على تحقيق أهدافها ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية (الفيوم) ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩.

٥١- عدلي أبو طاحون : دور المرأة فى ظل الظروف العالمية والمحلية المتغيرة – دراسة صادرة (فى) حقوق المرأة ، مرجع سابق ، ص ص ١٠١ – ١٣٥.

٥٢- هدى توفيق سليمان : إسهامات الخدمة الاجتماعية فى تنشيط مشاركة المرأة الريفية فى مشروعات برنامج شروق ، المؤتمر العليم (١١) كلية الخدمة الاجتماعية (الفيوم) – جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠ .

٥٣- هدى توفيق سليمان : دور الجمعيات الأهلية فى النهوض بالمرأة المعيلة من خلال القروض الصغيرة ، المؤتمر العلمي (١٤) ، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان ، مارس ، ٢٠٠١

٥٤- أبو النجا محمد العمري : المعوقات التى تواجه المرأة للتطوع فى الجمعيات الأهلية بمحافظة البحيرة ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد (١١) ، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان ، أكتوبر ٢٠٠١ .

٥٥- لبنى محمد عبد المجيد : العلاقة بين أهداف جمعيات المرأة فى مصر ومشكلاتها ، المؤتمر العلمي الأول للعلوم الاجتماعية وتنمية المجتمع ، مرجع سابق، ص ص ٢٤٩ – ٢٩٢ .

٥٦- هدى توفيق سليمان : تقييم مشروع تنمية المرأة الريفية كمدخل لتنمية المجتمع المحلي ، المؤتمر العلمي (١٦) ، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان ، مارس ٢٠٠٣ .

٥٧- أنظر فى ذلك كل من :

- Oler, H., Content, analysis, for, the , social , sciences & Humanities department , of political, sciences, university of

British, Columbia, 1985, p . 3 .

- محمد حافظ دياب ، بحوث الجمعيات الأهلية فى الوطن العربي – رؤى تحليلية نقدية ، المكتب العلمي للكمبيوتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية ، ١٩٩٧.

# المراجــــــــع

## أولاً المراجـــع العربيـــة.

- الـــكتب العربيـــة.
- مؤتمرات ودوريـــات.
- رســائـــل علميـــة.
- تقـــارير.

## ثانياً : المراجـع الأجنبية.

## أولاً:المراجع العربية.

### • الكتب العربية :

١/ إجلال خليفة : الحركة النسائية الحديثة ، المطبعة العربية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

٢/ أحمد زكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتب لبنان ، بيروت ، ١٩٨٦ .

٣/ أحمد كمال أحمد : تنظيم المجتمع ، الجزء الثالث ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٢.

٤/ إسماعيل حسن عبد الباري : المرأة والتنمية فى مصر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

٥/ إقبال محمد بشير ، وإقبال إبراهيم مخلوف : الرعاية الطبية والصحية والمعوقين ، الطبعة الرابعة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٦ .

٦/ أماني قنديل : التاريخ الاجتماعي والسياسي للجمعيات الأهلية فى مصر ، (فى) الجمعيات الأهلية فى مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

٧/ __________: العمل الأهلي والتغير الاجتماعي ، منظمات المرأة والدفاع والرأي والتنمية فى مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

٨/ __________ : المجتمع المدني فى مصر فى مطلع ألفية جديدة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ٢٠٠٠ .

٩/ أمل كامل السبكي : الحركة النسائية فى مصر ما بين الثورتين (١٩١٩ – ١٩٥٢) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

١٠/ أيمن السيد عبد الوهاب : دليل الجمعيات الأهلية التنموية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ، ٢٠٠٣ .
١١/ حسين محمد يوسف : صلة الحركة النسائية بالاستعمار ، (فى) الحركة النسائية وصلتها بالاستعمار ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
١٢/ رشاد أحمد عبد اللطيف : نماذج ومهارات طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ .
١٣/ __________ ، وعلى عباس دندراوي : الخدمة الاجتماعية مهنة مستقبل ، مركز نور الإيمان للطباعة ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
١٤/ رياض أمين حمزاوي ، طلعت مصطفى السروجي : إدارة منظمات الرعاية الاجتماعية ، دار القلم للنشر والتوزيع ، دبي ، ١٩٩٨ .
١٥/ سامية حسن الساعاتي : المعوقات الثقافية والمشاركة التنموية للمرأة المصرية الريفية ، (فى) علم اجتماع المرأة – رؤية معاصرة لأهم قضاياها ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٩ .
١٦/ سيد أبو بكر حسانين : طريقة الخدمة الاجتماعية فى تنظيم المجتمع ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
١٧/ شهيدة الباز : المنظمات الأهلية العربية فى مشارف القرن الحادي والعشرين – محددات الواقع وآفاق المستقبل ، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية ، القاهرة ، ١٩٩٧ .
١٨/ صلاح الدين جوهر : إدارة المؤسسات الاجتماعية - أسسها ومفاهيمها، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
١٩/ عدلي أبو طاحون : دراسات فى حقوق المرأة – دراسات دينية وسيسيولوجية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ .

٢١/ عفاف عبد العليم إبراهيم : الحركة النسائية وتأثيرها على الأدوار المتغيرة للمرأة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣ .

٢٢/ عزة عبد المحسن خليل : الجمعيات الأهلية وتنمية المرأة (فى) الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر ، دار الأمين ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

٢٣/ علا أبو زيد : المرأة المصرية فى الأحزاب السياسية (فى) المرأة المصرية والعمل العام – رؤية مستقبلية ، مركز البحوث العربية والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

٢٤/ فؤاد عبد الجليل الصلاحي : المرأة فى المنظمات الأهلية اليمنية ، فى المرأة فى المنظمات الأهلية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

٢٥/ كرستينا فيشتريش : المرأة فى معترك القوة والسياسة ، كيف يمكن للثقافات والبنى المجتمعية أن تتغير ، قضايا للمناقشة تطرحها مؤسسة فريدريش ابيرت ، القاهرة ١٩٩٧.

٢٦/ كمال أغا : الإدارة فى الخدمة الاجتماعية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

٢٧/ لطيفة محمد سالم : المرأة المصرية والتغير الاجتماعي ( ١٩١٩–١٩٤٠)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٢٨/ ليلى عبد الوهاب : المرأة فى التنمية فى مصر ، (فى) المرأة والتنمية – الأفاق والتحديات ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – الجيزة ، ١٩٩٩ .

٢٩/ ماجدة رمزي : المرأة المصرية المعاصرة ، الهيئة العامة للاستعلامات ، وزارة الإعلام ، مطابع الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة، ١٩٩٢ .

٣٠/ ماهر أبو المعاطي على : مقدمة فى الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي – جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٩٩

٣١/ محمد بهجت جاد الله : تنظيم المجتمع – الإستراتيجيات والأدوار ، المكتب التجاري الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٨٨ .

٣٢/ محمد حافظ دياب : بحوث الجمعيات الأهلية فى الوطن العربي – قراءة تحليلية نقدية ، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ١٩٩٧ .

٣٣/ محمد عبد الفتاح محمد : إدارة الهيئات الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦ .

٣٤/ محمد على محمد : علم الاجتماع التنظيمي – مدخل للتراث والمشكلات والموضوع والمنهج ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٣ .

٣٥/ منيرة حسن : أيام فى الهيئات النسائية ، مطبعة المليجي ، الجيزة ، (بدون تاريخ)

٣٦/ نادية عبد الوهاب ، وأمال عبد الهادي : الحركة النسائية العربية – أبحاث ومداخلات ، مركز دراسات المرأة الجديدة ، الجيزة ، ١٩٩٥ .

٣٧/ نبيل محمد صادق : طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية – مدخل إسلامي ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

٣٨/ نجوى عبد الله سمك : القطاع الأهلي والتنمية الاقتصادية فى مصر ، مركز دراسات وبحوث الدول العربية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، الجيزة ، ١٩٩٩ .

٣٩/ هالة شكر الله وأخريات : المرأة فى المنظمات الأهلية فى مصر ، (فى) المرأة فى المنظمات الأهلية العربية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

- **دوريات ومؤتمرات علمية :**

٤٠/ أبو النجا محمد العمري : المعوقات التى تواجه المرأة للتطوع فى الجمعيات الأهلية بمحافظة البحيرة ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد (١١) كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٠١.

٤١/ إجلال إسماعيل حلمي : الوعي الاجتماعي ودور المرأة فى التنمية الريفية، المؤتمر العلمي (٢) ، كلية الخدمة الاجتماعية (الفيوم) ، جامعة القاهرة ، الفيوم ، ١٩٨٩

٤٢/ أحمد مصطفى خاطر : فاعلية الجمعيات الأهلية فى أداء دورها ، مجلة القاهرة للخدمات الاجتماعية ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية،القاهرة ، ١٩٩٤.

٤٣/ أشرف حسانين : المنظمات الأهلية فى مصر – دورها التنموي وعلاقتها بالدولة ، مجلة الطريقة ، العدد (٢ – ٣ ) ، السنة (٥٤) ، بيروت ، يوليو ١٩٩٥.

٤٤/ أماني قنديل : المرأة المصرية فى الجمعيات الأهلية ، مؤتمر المرأة المصرية والعمل العام ، رؤية مستقبلية ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

٤٥/ ___________: تفعيل دور الجمعيات الأهلية ، فى عملية التنمية البشرية ، المؤتمر السنوي للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ، المجلد الأول ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

٤٦/ جمال محمد أبو الوفا : دور الجمعيات الأهلية فى التنمية المجتمعية ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية فى الوطن العربي ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

٤٧/ حسين الجمال : دور الصندوق الاجتماعي للتنمية فى التعاون ودعم الجمعيات الأهلية ، مؤتمر الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

٤٨/ روبرت كينج : نحو تصنيف المنظمات الأهلية العربية ، أعمال مؤتمر دور المنظمات العربية والشرق أوسطية – غير الحكومية فى الاستراتيجية القومية للتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
٤٩/ سامح فوزي : تحليل صاحب المصلحة وبناء قدرات المنظمة غير الحكومية، مؤتمر المجتمع المدني – بناء قدرات المجتمعات الأهلية ، الاتحاد العام للمجتمعات والمؤسسات الأهلية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
٥٠/ سامية حسن الساعاتي : أهمية دور المرأة فى العمل التطوعي ، ندوة دور المنظمات التطوعية والتنظيمات الأهلية فى التنمية الاجتماعية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
٥١- سعد الدين إبراهيم : المرأة فى الحياة العامة المصرية ، مركز أبن خلدون للدراسات الإنمائية ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
٥٢/ عبد الرحيم تمام أبوة كريشة : دور المرأة الريفية فى مجالات التنمية، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية ، العدد (٥) ، الجزء الأول ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، يناير ١٩٩٤ .
٥٣/ عبد العزيز أحمد غنيم : التخطيط لتنمية المجتمع المحلي الحضري المتخلف بين النشاط الأهلي والأداء الحكومي ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، إبريل ٢٠٠٠ .
٥٤/ عبد الهادي الجوهري ، البعد الاجتماعي للتطوع ، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة ، القاهرة ، ١٩٩٩ .
٥٥/ فاطمة خفاجي : الآليات التى تتيح للمرأة التقدم فى المنظمات الغير حكومية ، مؤتمر المرأة المصري وتحديات القرن الحادي والعشرين ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
٥٦/ فائقة إبراهيم ، ناصر على السيد : محددات مشاركة المرأة الكويتية فى تنمية

المجتمع الكويتي ، المؤتمر الدولي الأول للعلوم الاجتماعية ، وتنمية المجتمع ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة الكويت ، ابريل ٢٠٠١

٥٧/ محمد دويدار : التنمية فى المجتمعات المختلفة والاعتماد على الذات، ندوة مصر ما بعد المعونات ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، الجيزة ، ١٩٩٤ .

٥٨/ ملاك الرشيدي : دور فريق العمل فى زيادة مشاركة المرأة الريفية فى التنمية المحلية ، المؤتمر العلمي (٤) ، كلية الخدمة الاجتماعية (الفيوم) ، جامعة القاهرة ، الفيوم ، ١٩٩٩.

٥٩/ منية القصطلي : واقع المرأة التونسية ضمن الجمعيات غير الحكومية، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية فى الوطن العربي ، الإسكندرية ، ١٩٩٦ .

٦٠/ هدى توفيق سليمان : إسهامات الخدمة الاجتماعية فى تنشيط مشاركة المرأة الريفية فى مشروعات برنامج شروق ، المؤتمر العلمي (١١) ، كلية الخدمة الاجتماعية (الفيوم) – جامعة القاهرة ، الفيوم ، ٢٠٠٠ .

٦١/ ـــــــــــــ : دور الجمعيات الأهلية فى النهوض بالمرأة المعيلة من خلال القروض الصغيرة ، المؤتمر العلمي (١٤) ، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان ، القاهرة ، مارس ٢٠٠١ .

٦٢/ ـــــــــــــ : تقييم مشروع تنمية المرأة الريفية كمدخل لتنمية المجتمع المحلي ، المؤتمر العلمي (١٦) ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، مارس ٢٠٠٣ .

٦٣/ وفاء هانم محمد الصادي : محددات مشاركة المرأة فى الأنشطة التنموية بالمجتمعات الحضرية المستحدثة ، المؤتمر العلمي الأول ، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

• رسائل علمية :

٦٤/ أحمد محمد حسن البربري : دراسة تقويمية لمدى تحقيق الأندية النسائية لأهدافها بمحافظة الفيوم ، رسالة ماجستير ، (غير منشورة) ، كلية الخدمة الاجتماعية (الفيوم) ، جامعة القاهرة ، الفيوم ، ١٩٩٣ .

٦٥/ سامية محمد منهمَي : أدوار المرأة فى تنمية المجتمعات المستحدثة ، دراسة تحليلية فى قرية فلسطين بمحافظة الإسكندرية ، رسالة دكتوراه ، (غير منشورة) كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٦٦/ طارق صبحي محمد علي : التدخل المهني للخدمة الاجتماعية لزيادة كفاءة الأندية النسائية فى تحقيق أهدافها بمحافظة الفيوم ، رسالة ماجستير ، (غير منشورة)، كلية الخدمة الاجتماعية (الفيوم) ، جامعة القاهرة ، الفيوم ، ١٩٩٦ .

٦٧/ محمد عبد السلام عبد العليم : دور الخدمة الاجتماعية فى مساعدة الجمعيات النسائية لتحسين الصحة على تحقيق أهدافها ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الخدمة الاجتماعية (الفيوم) – جامعة القاهرة ، الفيوم، ١٩٩٩ .

٦٨/ محمود محمود عرفان : دور الرائدات الريفية فى التنمية المحلية ، رسالة ماجستير ، (غير منشورة) ، كلية الخدمة الاجتماعية (الفيوم ) ، جامعة القاهرة ، الفيوم ، ١٩٩٢ .

٦٩/ نادية محمد طاهر الساسي : دور الجمعيات النسائية فى تنمية المجتمع – دراسة تطبيقية على مدينتي جدة ومكة بالمملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير – (غير منشورة) ، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٧٠/ هدى عبد الفتاح : تطوع المرأة فى أعمال الهيئات الاجتماعية ، رسالة ماجستير ، (غير منشورة) ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية (كلية الخدمة

الاجتماعية – جامعة حلوان )، القاهرة ، ١٩٧٢ .
٧١/ البنك الدولي : تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٤ ، البنية الأساسية من أجل التنمية ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، يونيو ١٩٩٤
٧٢/ اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية : وثيقة الجمعيات الأهلية المصرية إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، القاهرة ، سبتمبر ، ١٩٩٤.
٧٣/ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا : كيف يمكن للتنظيمات الشعبية أو المنظمات غير الحكومية التأثير فى السياسات من خلال البحوث وممارسة الضغوط والدعوة، سلسلة دراسات فى التنمية بالمشاركة، رقم (٣) ، ترجمة مركز البحوث العربية ، نوفمبر ١٩٨٩ .
٧٤/ ___________ : المبادئ الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتواصل بين الحكومات والمنظمات الشعبية ، ١٩٩٤ .
٧٥/ المجالس القومية المتخصصة : تنمية المنظمات غير الحكومية وتعظيم دورها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، القاهرة ، (بدون تاريخ ) .
٧٦/ القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية ، الاتحاد الإقليمي بالإسكندرية ، ٢٠٠٢
٧٧/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ ، مطبعة جامعة اكسفورد ، نيويورك ، ١٩٩٦ .
٧٨/ برنامج الأمم المتحدة للتنمية : تحديات وخيارات المرأة الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، الطبعة العربية ، دار المرأة العربية للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٥.
٧٩/ عزة عبد المحسن خليل : الجمعيات الأهلية ومشاركة المرأة فى عملية

التنمية، أوراق ورشة عمل المنظمات الأهلية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، أكتوبر ١٩٩٤ .

٨٠/ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : الكتاب الإحصائي السنوى العام (٩٨ – ١٩٩٩) وزارة الشئون الاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٩٩.

٨١/ نورية علي أحمد ، وأسماء يحيى باشا : البعد القانوني وانعكاساته على أوضاع المرأة اليمنية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، دراسة مقدمة في إطار مشروع أبعاد المرأة العربية ، جمعية الأسرة اليمنية ، الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بتونس ، ١٩٩٦ .

٨٢/ هدى بدران : المجلس القومي للطفولة والأمومة ودوره في تأمين حقوق الطفل ، تقرير مقدم للمؤتمر القومي حول مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٨ .

٨٣/ __________ : تطور أوضاع المرأة المصرية من نيروبي إلى بكين، تقرير الجمعيات الأهلية المصرية للمنتدى العالمي للمرأة في بكين ٩٥ ، اللجنة المصرية التحضيرية ، لمنتدى الهيئات الأهلية للمرأة في بكين ، صادر (عن) رابطة المرأة العربية ، القاهرة ، أغسطس ١٩٩٥ .

٨٤/ وزارة التعليم العالي : المرأة في مصر ، صادر ( عن ) الإدارة العامة للنشاط الثقافي والعلمي ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

## ثانيا : المراجع الأجنبية :

1- A Ogunwale & D.A . Hassan; Reflections Frome the field , women's Roles and integration in to agricultural and rural development practice in Nigeria social development Issues , vol 15 N. Ilwa un, school of work, 1993.

2- Arline Prigoof; Women, social development , and the state in Iatin, America: An Empowerment Model , Social development Issues Vol 14 no . 1 , 1992.

3- Bahiga Arafa: The Social activities of the Egyptioan Feminist, Elias Modern press. Cairo, 1973.

4- Barbara Gardener & Anne : The meaning of development African women speack international development university of Massachusetts vol 58. 200 ation Abstracts internationl, 1996.

5- Dalowski - Trene: ( The social integration of working class women : A review of emplogment, voluntary organization and related six vole Lite rature) Jornal of social science , oct , vol 2 , NO4 . 1984

6- El eanor . L . Brilliant: Volumtarism, Encyclopedia of Social work N. A . S . M , U.S.A, 1995

7- Ghada Has hem tolhami ; the, Mobiliaztion, of Muslim women, in Egypt university, press, of , florda, 1996

8- Gillery , Bjorno and Tamplin, Arthure, R, Training for, environmental, Law, Enforcement, in Sweden the role, of NGO'S international, labour office Geneva, Switazrland. 1993 .

9- Julia . Margarida & Maria: Development Issues during Adulthood Rede Fining Nation of Self , car and Responsibility among a group of proffessional puerto recan women caribbean CTR for Advanced Graduate Studies , Associate San Juan pr, U.S.A. 1989.

10- Killy Ng: Volunteer work and settement. Astudy of chinese immigrant women candian journal community-Mental Health vol, 12, 1995

11- Kyama Kabadaki : Rural African wormen and Development Issues Iwa un, School of social work vol 16 N 2 1994.

12- Liala Ahmed & Gender in Islam, The roods of **historical** debate yale university press, 1993.

13- Laster M. Salamon & Anheire : in Search of Nonprofit Sector, The Johns Hopkins Comparative Non profit sector project guide Nu 1 ( Batimore) 1989.

14- Mallka Bose: women's work women's spaces. A socia - Spatial Analysis of Slums of Calcutta India, The University

of wiscons in Milwankee bol 58 3 A of Dissertation Abstracts International, 1997.

15- Margot Badran: Competing Agenda; Feminists, Islam and the state in nineteenth & Twentieth century Egypt University press philadelphia 1995.

16- Minnery. J & Hon . R: Conflict Management in ruban . Planning England Grower, Publishing company Limited, 1989.

17- Monawar, sultan: participation Empowerment and variation in Development projects for rural Bangladeshi women, Northeastern bol 50, 11 A of Dissertation Abstracts International 1988.

18- Oler, H: Content analysis for the social sciences & Humanities Development of political Sciences University of Brithish Coulumbia, 1985.

19- Payne M: Modern Social Worke theory, Macmilan Education LTD, London 1991 .

20- Price Robert Arthar: ( civic Engagement in Texas: Voluntary association, social capital) , PHD , UN of Texas, 1998

21- RIKKI Abzug: New frontiess: Women and girls Encounter the non profit sector, non profit management and

leadership vol 6 . N 3. Spring Jossey, Bars Pub U.S.A. 1996.
22- Salaman, L.M & Anheier, H.K.: In search of the non profit sector , The question of definitions papar presented to the theird international conference of research on voluntary and non profit organization indiana university Indiana polis, Mareh, 1992.
23- Valerie Hoffman, " Zeinab al gazali" in women and family in the middle east, New voices of change , ed Elizabeth Fernea Austin, Universiety of Taxas Press, 1985.
24- Water Macatm, Globalization, Rout Legde, London, 1995.

# محتويات الكتاب



## الفصل الأول

## تطوع المرأة فى العمل الاجتماعي



## الفصل الثاني

## الجمعيات النسائية (مدخل لدراسة المفهومات )

## الفصل الثالث

## الجمعيات النسائية المصرية (بين الماضي والحاضر)



## الفصل الرابع

## الجمعيات النسائية وقضية التمويل

## الفصل السابع

## الجمعيات النسائية وتنمية المجتمع





# الجمعيات الأهلية النسائية

## قضايا ومشكلات

الأستاذ الدكتور
**محمد عبد الفتاح محمد**
رئيس قسم تنظيم المجتمع
المعهد العالى للخدمة الإجتماعية
بالإسكندرية



2008










**المكتب الجامعى الحديث**
**مساكن سوتير - أمام سيراميكا كليوباترا**
**عمارة ( 5 ) مدخل ( 2 ) - الأزاريطة - الإسكندرية**
**ت: 00203/4865277 فاكس: 00203/4843879**